لـيبيـا

جامعة طرابلس كلية الآداب

شعبة الدراسات العليا قسم اللغة العربية

أوجه الاتفاق والاختلاف بين الزمخشريّ (ت 538هـ) من خلال كتابه الكشّاف، وأبي حيّان الأندلسي (ت 745هـ) من خلال كتابه البحر المحيط

"دراسة نحوية مقارنة"

مقدَّمة لاستكمال متطلبات الإجازة العالية (الماجستير)

في الدراسات اللُّغوية

إعداد الطالب:

محمد صالح سـرار معتمد

إشراف الأستاذ الدكتور :

كامل علـي أبو عاصـي

العام الجامعي: 2012 ـ 2013م

﴿سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك

أنت العليم الحكيم﴾

سورة البقرة، من الآية (32)

الإهداء

إلى التي رآني قلبها قبل عينيها... وحضنتني أحشاؤها قبل يديها... أهدي سلامي ومحبتي إليها...

إليك أمي الغالية،،

إلى قدوتي الأولى... إلى من علمني أن أصمد أمام أمواج البحر الثائرة... إلى من أعطاني ولم يزل يعطيني بلا حدود... إلى من رفعت رأسي عاليا افتخارا به...

إليك أبي العزيز،،

إلى مهجة فؤادي... وبهجة سعادتي وأنسي في الحياة... إلى من برؤيتهم تغمرني السعادة...

أخوتي وأبنائي الأعزاء،،

إلى كل من سطرت معهم ذكرياتي لتبقى بسمة على جدار الزمن...

أصدقائي الأوفياء،،

إلى من أنار الطريق أمامي... إلى الشموع التي تحترق لكي تضيء لي دربا من دروب المعرفة...

أساتذتي الكرام،،

الباحث،،،

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي وفقني وسدد خطاي على نهجه وأمره لإتمام هذا العمل، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا **محمد** ـ صلى الله عليه وسلم ـ ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد،،

فيطيب لي في هذا المقام أن أتوجه بجزيل الشكر والتقدير والعرفان بالجميل إلى الأستاذ الفاضل الأستاذ الدكتور/ **كامل علي أبو عاصي**، على تكرمه بالإشراف على هذه الرسالة، وعلى ما أفاض به من علمه وعميق خبرته وسعة صدره، ولما قدمه لي من عون وتوجيهات رشيدة خلال فترة إشرافه، مما كان له الأثر الكبير في إخراجها بهذه الصورة، فله مني خير الدعاء بدوام الصحة، وحسن المثوبة، وخير الجزاء.

كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة على ملاحظاتهم المهمة التي ستثري البحث، وتصلح ما به من نقص.

كما لا يفوتني أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى كل من كانت له بصمة في هذه الدراسة، وأسدى لي نصحا، أو قدم عونا وإرشادا؛ لإخراجها بالشكل المطلوب.

فجزى الله الجميع عني خير الجزاء، وجعل ذلك في ميزان حسناتهم.

الباحث،،،

المقدمـة

الحمد لله رب العالمين المنزل كتابه بلسان عربي مبين، والصلاة والسلام على محمد سيد العالمين الذي آتاه ربه جوامع الكلم، ووصفه بقوله ـ تعالى ـ ﴿**وإنك لعلى خلق عظيم**﴾[1] وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد، ، ،

فإنه برزت في تاريخ التفسير القرآني تفاسير فريدة، كانت أساسا لما بعدها، لم يكتف أصحابها بالتطبيق النحوي على تراكيب القرآن الكريم، بل كانوا يستخلصون قواعد نحوية ويبثونها في ثنايا تفاسيرهم، وغني عن القول أن إمام هذه التفاسير النحوية هو تفسير البحر المحيط، لصاحبه إمام النحو: أبي حيان الأندلسي، والذي لا يذكر الاتجاه النحوي في التفسير، إلا وكان البحر المحيط هو المرجع الموسوعي لهذا الاتجاه، ولا يخفى أن العلامة الزمخشري متقدم زمنيا على أبي حيان، وقد عد الباحثون مرحلة التفكير النحوي التي ظهر فيها تفسير الكشاف هي مرحلة الآصالة، وأن تفسير الكشاف كان رافدا قويا ومعينا ثرا للمراحل اللاحقة، فالكشاف يعد علامة بارزة في تاريخ التفسير النحوي، وإشارة لبداية مرحلة جديدة كان فيها الكشاف هو قطب الرحى.

غير أن الشيخ أبا حيان اشتهر بمخالفاته النحوية للعلامة الزمخشري، وقسوته أحيانا في الرد عليه، على الرغم من أن الزمخشري كان صاحب ذوق لغوي رفيع، وكان كلاهما على مذهب واحد، وهو المذهب البصري.

---

(1) سورة القلم، من الآية (4).

ولما كان الإمامان على مكانة كبيرة في النحو، ولما كان كلاهما على المذهب البصري في النحو، كان الخلاف النحوي بينهما موضع اهتمام الدارسين والباحثين؛ ليتسنى لهم الوقوف على أسبابه، وتحديد المصيب من المخطئ منهما، ومن الملاحظ أن أبا حيان في مقدمة البحر المحيط يمدح ويثني على الزمخشري في حديثه عما يجب أن يتصف به المفسر للقرآن الكريم بقوله: (ولله در أبي القاسم الزمخشري)، وفي قول آخر يثني على الزمخشري وابن عطية (ت 541هـ) بقوله: (ويظهر ذلك في خطبتي كتابيهما في غضون كتاب الزمخشري، ما يدل على أنهما فارسا ميدان، وممارسا فصاحة وبيان).

بل نجد أبا حيان في مواضع كثيرة يقف مدافعا عن الزمخشري، ويرفع عنه ما يوجه إليه من انتقادات إذا كان ما ذهب إليه رأيا سليما، وفي مواضع أخرى نجد أبا حيان يخالف الزمخشري في العديد من المسائل النحوية، ويصفها بالغلط الفاحش، وهناك من يرى أن أبا حيان كان كثيرا ما يخالف الزمخشري رغبة في المخالفة لا أكثر، وقد ظهر هذا في كثير من تعقيباته؛ حتى أن تلميذه السمين الحلبي انتقد هذا التوجيه من شيخه.

وبمساعدة الدكتور الفاضل/ نوري علي شرينة ـ رحمة الله عليه ـ وأدخله الله فسيح جناته، تم اختيار الموضوع؛ ليكون (دراسة نحوية مقارنة بين الزمخشري وأبي حيان من خلال كتابيهما الكشاف والبحر المحيط).

وعن طريق الأستاذ الدكتور/ كامل علي أبو عاصي، الذي بنصحه وإرشاده، عدل الموضوع؛ ليكون ((أوجه الاتفاق والاختلاف بين الزمخشري (ت 538هـ) من خلال كتابه الكشاف، وأبي حيان (ت 745هـ) من خلال كنابه البحر المحيط)).

(دراسة نحوية مقارنة).

لنيل درجة الإجازة العالية (الماجستير) في الدراسات اللغوية.

أسباب اختيار الموضوع:

1- أهمية دراسة ألفاظ القرآن الكريم، لما تحويه من معان غاية في الدقة اللغوية، من بينها ما ورد في تفسيري الكشاف والبحر المحيط؛ لاحتوائهما على الكثير من المسائل النحوية التي تخدم القراء والباحثين.

2- كلا التفسيرين موسوعة نحوية كبرى.

3- بيان عظمة كتب التفسير، والوقوف على شيء من أسرارها والتأكيد على بيان سعتها، واستيعابها لكل جديد.

4- إيقاف القارئ على شيء من عبقرية علماء السلف الذين كان لهم السبق في دراسة العديد من القضايا النحوية واللغوية.

5- أن البحث في مثل هذا الموضوع يتيح للباحث أكبر قدر من التعمق في الآراء النحوية، ويعين على الغوص في دقائقها وخفاياها، ويلزم التمعن في أدلتها، وحججها، ومراجعة مصادرها، وهو ما يساعد على بناء الناحية العلمية لدى الباحث.

6- الوقوف على معرفة أسباب تعقب ومخالفة أبي حيان للزمخشري، وتحديد المصيب من المخطئ.

الهدف من الدراسة:

تهدف دراسة الموضوع إلى تحقيق الآتي:

1- التعرف على هذا النوع من المصنفات اللغوية، ومحتوياتها من خلال كتاب الكشاف وكتاب البحر المحيط، كنموذجي لها.

2- دراسة الكتابين دراسة مستفيضة، ومعرفة المصادر التي اعتمد عليها كل كتاب.

3- عرض المسائل التي تعقب فيها أبو حيان الزمخشري.

4- بيان ما انفرد به كل من الزمخشري وأبي حيان من آراء نحوية.

5- إثراء المكتبة العربية بهذا النوع من الدراسة.

الدراسات السابقة:

1- مؤاخذات أبي حيان النحوية على المعربين حتى نهاية القرن الرابع الهجري في كتابه البحر المحيط.

2- استدراكات أبي حيان على أشهر النحويين.

3- إعراب القرآن بين الزمخشري وأبي حيان.

وقد آثرت في بحثي هذا أن أدرس جانبي الاتفاق والاختلاف بين أبي حيان والزمخشري؛ وذلك لاهتمام من درس هاتين الشخصيتين بالخلاف بينهما، وإهماله جانب الاتفاق.

ومن أهم المصادر التي تم الاعتماد عليها في البحث: كتاب تفسير الكشاف للزمخشري، والبحر المحيط في التفسير لأبي حيان الأندلسي.

أما من حيث تقسيم هيكلية البحث، فتم تقسيمها إلى: مقدمة، ومدخل للبحث، وثلاثة فصول، ولكل فصل مبحثان، وخاتمة.

- مدخل للبحث: وفيه تم إعطاء نبذة عن حياة كل من الزمخشري، وأبي حيان الأندلسي، وآثارهما العلمية.
- أما الفصل الأول فجاء بعنوان: منهج الزمخشري في الكشاف؛ ليدرس في المبحث الأول: الكشاف والمصادر التي اعتمد عليها، مع دراسة بعض آراء علماء النحو وتطبيقها في الكشاف، والمبحث الثاني: المنهج النحوي للزمخشري في الكشاف؛ لبيان مذهبه وما انفرد به من آراء، ثم دراسة أصول الاستشهاد النحوي في الكشاف، ودراسة نظرية العامل ومدى تطبيقها في الكشاف.

- والفصل الثاني جاء بعنوان: منهج أبي حيان في البحر المحيط؛ ليدرس في المبحث الأول: البحر المحيط والمصادر التي اعتمد عليها، مع دراسة بعض آراء النحو وتطبيقها في البحر المحيط، والمبحث الثاني: المنهج النحوي لأبي حيان في البحر المحيط؛ لبيان مذهبه النحوي وما انفرد به من آراء، مع دراسة أصول الاستشهاد النحوي، ونظرية العامل ومدى تطبيقها في البحر المحيط.

- والفصل الثالث جاء بعنوان: مسائل تعقيبات أبي حيان على الزمخشري؛ ليدرس في المبحث الأول: مسائل اتفق فيها أبو حيان مع الزمخشري، والمبحث الثاني: مسائل خالف فيها أبو حيان الزمخشري، مع دراسة أسباب الاختلاف التي جعلت أبا حيان يتعقب الزمخشري في العديد من المسائل، ثم دراسة مسائل متفرقة خالف فيها أبو حيان الزمخشري.

- الخاتمة: وفيها تم جمع أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

وفي هذا البحث وضعت فهرس للآيات القرآنية، واعتمدت في تخريج الآيات على المصحف الشريف برواية حفص عن عاصم؛ لأنها الأكثر تداولا الكترونيا، وفهرس للأحاديث النبوية الشريفة، وفهرس للأبيات الشعرية، وثبت فهرس للمصادر والمراجع، ثم فهرس للموضوعات التي تم دراستها في هذا البحث.

وبعد: فلست أدعي لعملي هذا العصمة والكمال، ولكن حسبي أني أخلصت فيه النية، فإن كنت وفقت؛ فبفضل الله وتيسيره، وإن كانت الأخرى؛ فلعجزي وقصوري، وربما لقلة خبرتي في هذا المجال..

والله أسأل الصواب والسداد، وأعوذ به من الشطط والزلل، وأمتن بالشكر لكل من ينبهني إلى خطأ، أو هفوة في هذا العمل، والله الموفق والهادي إلى الصواب...

الباحث،،

مدخل البحث

حياة الزمخشري، وأبي حيان ـ وآثارهما العلمية

أولا- الزمخشري:

حياته:

هو أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الزمخشري الخوارزمي[1]، لقب بجار الله؛ لأنه أقام في مكة مدة مجاورا البيت الحرام، كما لقب بفخر خوارزم[2].

ولد يوم الأربعاء في رجب سنة سبع وستين وأربعمئة بزمخشر، وهي قرية جامعة من قرى خوارزم[3]، وبالنظر إلى كتب التراجم لم يذكر المؤرخون شيئا ذا غناء عن أسرة الزمخشري، إلا ما ورد أخبارها عن طريق شعره، وإن كان ذلك قليلا جدا، ويمكن أن نقول إنه ينتمي إلى أسرة ذات ورع وتقوى، عرف الناس عنها تحفظها عما حرم الله؛ نستشف ذلك من هذين البيتين اللذين قالهما مستغفرا الله؛ لأنه نسب بالخمر وتحدث عنها:

استغفر الله إني قد نسبت بها ولـم أكـن لـحـميـاهـــــا بـذواق

ولـم يذقهـا أبي كـلا ولا أحـد من أسرتي واتفاق الناس مصداقي[4]

أما أبوه فيخبرنا صاحب (مفتاح السعادة ومصباح السيادة)[5] في موضوعات العلوم أنه كان إماما بقرية زمخشر.

وهو في شعره يتحدث عن أبيه في مناسبتين:

الأولى: نعرف منها أنه وقع في أسر مؤيد الملك بن نظام الملك، فهو يستعطفه ليطلق سراحه من سجنه رحمة بأطفاله الضعفاء، ورعاية لفضله وشبابه.

والثانية: مناسبة رثائه وقد قال فيها قصيدة طويلة، بكاه فيها بكاء حارا وعدد فضائله[6].

---

(1) ينظر: طبقات المفسرين، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق، علي محمد عمر، مكتبة وهبة ـ القاهرة، ط1، 1396، ج1، ص104. ومعجم البلدان، ياقوت الحموي، دار صادر ـ بيروت، 1957، ج3، ص147. والزمخشري حياته وشعره، د. عبد الستار ضيف، كلية العلوم، جامعة القاهرة، عالم الكتب ـ القاهرة، ط1، 1994، ص51.

(2) ينظر: الزمخشري حياته وشعره، د. عبد الستار ضيف، ص51.

(3) معجم البلدان، ياقوت الحموي، ج3، ص147.

(4) البيتان للزمخشري، ينظر: كتاب الزمخشري حياته وشعره، د. عبد الستار ضيف، ص51.

(5) الكتاب، لكبرى زاده، دائرة المعارف بحيدر أباد، (د، ط، ت).

(6) كتاب الزمخشري حياته وشعره، د. عبد الستار ضيف، ص52.

ومنها نعرف أن أباه كان فقيرا قليل المال، كما كان فاضلا صاحب علم، وأدب، وورع، وزهد، وأنه مات إثر الشباب في أول مرحلة الشيخوخة، فإذا تقدمنا في أبيات قصائده وجدنا فيها ما يدل على أن الزمخشري كان بعيدا عن أبيه حين مات، ولعله كان مرتحلا لطلب العلم[1].

وأما أمه فإنه يذكرها حين يسأله الدامغاني[2] الفقيه الحنفي ببغداد عن سبب قطع رجله، فيقول: دعاء الوالدة؛ وذلك إنني في صباي أمسكت عصفورا، وربطه بخيط في رجله، وانفلت من يدي فأدركته وقد دخل في خرق، فجذبته، فانقطعت رجله في الخيط، فتألمت أمي لذلك وقالت: قطع الله رجلك كما قطعت رجله، فلما وصلت في سن الطلب رحلت إلى بخارى لطلب العلم فسقطت عن الدابة فانكسرت الرجل، وعملت عملا أوجب قطعها، وإذا كان لهذه القصة من دلالة على ما اتصفت به هذه الأم فإنها تدل على تقواها وعلى الرحمة التي طبع عليه قلبها، وعملت على غرسها في ابنها منذ صغره[3].

وكان الإمام الزمخشري معتزلي المعتقد متعصبا له، ينتصر له، ويؤيده بكل ما يملك من قوة الحجة وسلطان الدليل، وكان شديد الإنكار على المتصوفة وأكثر من التشنيع عليهم في الكشاف[4]، وقد كان الزمخشري متظاهرا باعتزاله، ومن ذلك: نقل عنه أنه إذا قصد صاحبا له واستأذن عليه في الدخول، يقول لمن يأخذ له الأذن قل له أبو القاسم المعتزلي بالباب، كما أنه أول ما صنف الكشاف استفتح الخطبة بقوله الحمد لله الذي خلق القرآن[5].

---

(1) ينظر: الزمخشري، حياته وشعره، د. عبد الستار ضيف، ص53.

(2) نسب إلى الدامغان عدد من العلماء منهم: علي بن محمد بن علي أبو الحسين الدامغاني الحنفي (ت 513 هـ)، و(تاج القضاة) حفيد أبي عبد الله (ت 519هـ)، وكلاهما عاصر الزمخشري، ولا نعلم أيهما التقى به؛ إذ لم تبين كتب التراجم ذلك.

(3) ينظر: الزمخشري، حياته وشعره، د. عبد الستار ضيف، ص53. ووفيات الأعيان، ابن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر ـ بيروت، (د، ط، ت)، ج5، ص169.

(4) ينظر: الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط6، 1984، ج7، ص178.

(5) ينظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن عماد الحنبلي، المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت، (د، ط، ت)، ج4، ص119.

رحلاته:

قال ابن خلكان: سمعت من بعض المشايخ أن إحدى رجليه كانت ساقطة، وأنه كان يمشي على رجل من خشب، وكان في بعض أسفاره ببلاد خوارزم أصابه ثلج فسقطت رجله[1]، وذكر ياقوت في معجم الأدباء، أن الدامغاني عندما سأله عن سبب سقوطها قال له: لما رحلت إلى بخارى في طلب العلم سقطت من الدابة فانكسرت رجلي، وأصابني من الألم ما أوجب قطعها[2]، وهاتان روايتان مختلفتان عن وجهته في طلب العلم، واتجه إلى بغداد، ومنها قصد مكة، وجاور بها زمانا فصار يقال له جار الله[3]، ومن مكة عاد إلى زمخشر، ولكن العيش لم يطب له فيها، كما أن عليا ابن عيسى بن حمزة بن وهاس (ت 526هـ) طلب منه العودة[4]، إذ يقول في الكشاف عنه: ((حتى ذكر أنه كان يحدث نفسه في مدة غيبتي عن الحجاز، مع تزاحم ما هو فيه من المشادة بقطع الفيافي، وطي المهامة، والوفادة علينا بخوارزم، ليتوصل إلى إصابة هذا الغرض))[5]، فعاد إلى مكة مارا بالشام التي مدح فيها تاج الملوك بوري ابن ظهير الدين طغتكين ـ صاحب دمشق ـ (ت 526هـ)، وذلك ما بين سنة اثنتين وعشرين وخمسمئة، وست وعشرين وخمسمئة؛ لأن هذه الفترة فقط حكم فيها تاج الملوك دمشق[6]، ((وفي مكة صنف معظم كتبه، وفيها صنف كشافه في السنوات العشرة الأخيرة من حياته، التي وصفها بـ(دقاقة الرقاب)))[7]، وعاد بعد فترة من الزمن إلى مسقط رأسه، فمر ببغداد، والتقى فيها بأبي منصور الجواليقي

(1) ينظر: وفيات الأعيان، ابن خلكان، ج5، ص169. وشذرات الذهب، الحنبلي، ج4، ص118.

(2) ينظر: معجم البلدان، ياقوت الحموي، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، الطبعة الأخيرة، 1984، ج19، ص127.

(3) ينظر: وفيات الأعيان، ابن خلكان، ج5، ص169.

(4) ينظر ترجمته في: معجم الأدباء، ياقوت الحموي، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، الطبعة الأخيرة، (د، ت)، ج14، ص85.

(5) مقدمة الكشاف، الزمخشري، اعتنى به ورتب حواشيه: محمد السعيد محمد، المكتبة التوفيقية ـ القاهرة، ج1، ص23. ويقصد بهذا الغرض تأليف تفسير الكشاف الذي طالبه به ابن وهاس.

(6) ينظر ترجمته في: الوافي بالوفيات، للصلاح الصفدي، دار فرانزشتايز بفيسبادن، 1970، ج10، ص322.

(7) مقدمة الكشاف، للزمخشري، ج1، ص23.

(ت 540هـ)[1]، وبأبي السعادات هبة الله الشجري (ت 542هـ)، إذ زاره مهنئا له بقدومه، وأثنى كل منهما على الآخر[2].

شيوخه:

قضى الزمخشري حياته الأولى في زمخشر، تلقى فيها قليلا من الثقافة الإسلامية، ثم اتجه إلى بخارى لطلب العلم، أو إلى خوارزم، وتتلمذ على أيدي شيوخ في بداية حياته العلمية، فقد أخذ عن أبي مضر محمود بن جرير الأصبهاني (ت 507هـ)، وقد تأثر الزمخشري بمذهبه الاعتزالي؛ لأنه أول من أدخل مذهب المعتزلة إلى خوارزم ونشره فيها[3]، وسمع من أبي الخطاب نصر بن أحمد ابن البطر[4]، وقال صاحب أنباه الرواة، ((وقالها القفطي: قدم علينا في بغداد سنة ثلاث وثلاثين وخمسمئة، ورأيته عند شيخنا أبي منصور الجواليقي ـ رحمه الله ـ قارئا عليه بعض كتب اللغة من فواتحها ومستجيزا لها))[5]، وقرأ كتاب سيبويه على أبي بكر ابن طلحة بن عبد الله اليابري الأندلسي (ت 518هـ)[6]، كما أخذ الفقه عن الشيخ السديد الخياطي، وسمع من أبي سعد الشفعاني، وشيخ الإسلام أبي منصور الحارثي وجماعة[7].

تلاميذه:

كان الزمخشري لا يدخل بلدا إلا واجتمع عليه علماؤها يأخذون منه[8]، فمن تلاميذه علي بن محمد بن أحمد بن هارون العمراني الخوارزمي أبو الحسن (ت 560هـ)[9]، وناصر بن عبد السيد بن علي بن المطرز أبو الفتح النحوي الأديب

---

(1) ينظر: أنباه الرواة على أنباه النحاة، القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل، دار الفكر العربي ـ القاهرة، ومؤسسة الكتاب والثقافة ببيروت، ط1، 1986، ج3، ص270.

(2) ينظر: معجم الأدباء، للحموي، ج19، ص128.

(3) ينظر: بغية الوعاة، السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية ـ بيروت، (د، ط، ت)، ج2، ص279. والأعلام، للزركلي، ج7، ص178.

(4) ينظر: معجم الأدباء، للحموي، ج19، ص127.

(5) أنباه الرواة، للقفطي، ج3، ص270. والزمخشري حياته وشعره، د. عبد الستار ضيف، ص78.

(6) ينظر: بغية الوعاة، للسيوطي، ج2، ص46.

(7) ينظر: المصدر السابق، ج2، ص279. والزمخشري حياته وشعره، د. عبد الستار ضيف، ص77.

(8) ينظر: أنباه الرواة، للقفطي، ج3، ص266.

(9) ينظر: بغية الوعاة، للسيوطي، ج2، ص195.

المشهور بالمطرزي من أهل خوارزم (ت 610هـ)[1]، ويعقوب بن علي بن محمد ابن جعفر أبو يوسف البلخي، ومحمد بن أبي القاسم بن بايجوك الخوارزمي الآدمي النحوي (ت 562هـ)[2]، وغيرهم.

من آثاره العلمية:

1- الكشاف في تفسير القرآن: ((وهو موسوعة في التفسير حافلة بموضوعات كثيرة في الاعتزال، واللغة، والبلاغة، والأدب، والفقه، والقراءات، وما يتصل بها من تعليل وتمحيص))[3]، وقد ألفه في مكة عندما بقى فيها زمانا في المرة الثانية، وأكمله في سنتين وثلاثة أشهر، إذ قال في مقدمة الكشاف ((ففرغ منه في مقدار مدة خلافة أبي بكر الصديق ـ رضي الله عنه ـ))[4]، وهو مطبوع عن دار الكتاب العربي.

2- المفصل في علم اللغة: قال ابن خلكان: ((كان شروعه في تأليف المفصل في غرة شهر رمضان سنة ثلاث عشرة وخمسمئة، وفرغ منه في غرة المحرم سنة خمس عشرة وخمسمئة))[5]، وقد طبع بالأستانة عام 1298م، وطبعته دار إحياء العلوم بيروت، 1990م، وطبعته دار الجيل للنشر ـ بيروت.

3- الأنموذج في النحو، وهو مطبوع[6].

4- نكت الأعراب في غريب الإعراب، وهو مطبوع.

5- المحاجاة ومتمم مهام أرباب الحاجات في الأحاجي والأغلوطات، أو المحاجاة بالمسائل النحوية على اختلاف المراجع في اسمه، ألفه الزمخشري بعد تأليفه للكشاف وأهداه إلى أمير مكة علي بن وهاس، وقد طبع ببغداد سنة 1973[7].

---

(1) ينظر: بغية الوعاة، للسيوطي، ج2، ص351.

(2) ينظر: معجم الأدباء، ج15، ص61.

(3) الزمخشري حياته وشعره، د. عبد الستار ضيف، ص81.

(4) مقدمة الكشاف، الزمخشري، ج1، ص24.

(5) وفيات الأعيان، ابن خلكان، ج5، ص169.

(6) ينظر: معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، ج3، ص822.

(7) ينظر: الزمخشري حياته وشعره، د. عبد الستار ضيف، ص84.

وفاته:

كانت وفاته ليلة عرفة سنة ثمان وثلاثين وخمسمئة، بجرجانية خوارزم بعد رجوعه من مكة[1].

ثانيا- أبو حيان الأندلسي:

هو أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، النفري[2]، الأندلسي، جياني الأصل، غرناطي المولد، ولد في غرناطة في أواخر شوال سنة أربع وخمسين وستمئة، وقيل: إن مولده في "طمخشارش" بلدة قرب غرناطة، أو ضاحية لها.

وقال المقري في مكان ولادة أبي حيان: ((وما ذكره الصفدي ـ رحمه الله ـ في موضع ولادة أبي حيان غير مخالف لما ذكره في الوافي أنه ولد بغرناطة، إلا أن قوله: "بمدينة طمخشارش" ففيه نظر؛ لأنه يقتضي أنها مدينة، وليست كذلك، وإنما هي موضع بغرناطة، ولذا قال الرعيني[3]: إن مولد أبي حيان بطمخشارش من غرناطة... وهو صريح في المراد، وصاحب البيت أدرى بالذي فيه، على أنه يمكن أن يرد كلام الصفدي لذلك، والله تعالى أعلم))[4].

ثقافته:

يبدو أن أبا حيان قد بدأ حياته التعليمية كما بدأها أترابه من طلاب العلم في الأندلس، وذلك بدراسة القرآن والحديث، وعلوم اللغة العربية، يقول ابن خلدون: ((وأما أهل الأندلس فمذهبهم تعلم القرآن والكتاب من حيث هو، وهذا هو الذي يراعونه في التعليم، إلا أنه لما كان القرآن أصل ذلك، ومنبع الدين والعلوم، جعلوه أصلا في التعليم، فلا يقتصرون لذلك عليه فقط، بل يخلطون في تعليمهم للولدان

---

(1) معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط1، 1993، ج3، ص822.

(2) قال السيوطي: النفري نسبة إلى نفرة قبيلة من البربر، ينظر: بغية الوعاة، للسيوطي، ج1، ص280.

(3) أحمد بن يوسف بن مالك الرعيني، غرناطي (شهاب الدين أبو جعفر)، أديب، ناثر، ناظم، عارف بالبديع، والعروض، والنحو، والصرف، من آثاره: تحفة الأقران فيما قرئ بالتثليث من حروف القرآن، طراز الحلة وشفاء الغلة في شرح الحلة (ت 779هـ). ينظر: معجم المؤلفين، لكحالة، ج1، ص301.

(4) نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب، أحمد محمد المقري، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر ـ بيروت، (د، ط)، 1388هـ، ج2، ص459.

رواية الشعر في الغالب والترسل، وأخذهم بقوانين العربية وحفظها، وتجويد الخط والكتاب))[1]، ولم تكن دراسته مقصورة على القرآن، وقراءاته، بل درس علوما أخرى، يقول: ((وقد حفظت في علم اللغة الفصيح لأبي العباس أحمد بن يحيى الشيباني، واللغات المحتوي عليها دواوين مشاهير العرب الستة: امرئ القيس، والنابغة، وعلقمة، وزهير، وطرفة، وعنترة، وديوان الأفوه الأودي لحفظي عن ظهر قلب هذه الدواوين، وحفظت كثيرا من اللغات المحتوي عليها نحو الثلث من كتاب الحماسة، واللغات التي تضمنها قصائد مختارة من شعر حبيب بن أوس لحفظي ذلك))[2]، وكان يرى أن على المفسر أن يكون ذا ثقافة واسعة، ومعرفة جيدة بمختلف العلوم، يقول: "فبعلم النحو تعرف الأحكام التي للكلم العربية من جهة إفرادها، ومن جهة تركيبها، وبعلم اللغة تعرف معاني الأسماء، والأفعال التي لا يفهم المقصود من كلام الله وألفاظه، إلا بمعرفته والاطلاع عليه، وبعلم الحديث يتعين المبهم، ويتبين المجمل، وسبب النزول والنسخ، وبأصول الفقه يعرف الإجمال والتبيين، والعموم، والخصوص، والإطلاق، والتقييد، ودلالة الأمر والنهي، وما أشبه ذلك، وبعلم الكلام يعرف ما يجوز على الله تعالى... وبعلم القراءات يعرف اختلاف الألفاظ بزيادة، أو نقص، أو تغيير حركة، أو إتيان بلفظ بدل لفظ[3]، وبهذه الثقافة الواسعة تهيأ له أن يكون له اليد الطولى في التفسير والحديث... وتراجم الناس وطبقاتهم وحوادثهم[4].

رحلاته:

رحل من الأندلس إلى مصر، وذكرت المصادر أن رحيله إنما يرجع لسببين:

الأول: أنه حملته حدة الشباب على التعرض لأستاذه أبي جعفر الطباع، وقد وقعت بينه وبين أستاذه ابن الزبير واقعة، فنال منه، وتصدى للتأليف في الرد عليه،

(1) مقدمة ابن خلدون، دار الرائد العربي ـ بيروت، الفصل (31)، ط5، (د، ت)، ص537.

(2) مقدمة البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان الأندلسي، طبعة جديدة بعناية: صدقي محمد جميل، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ـ لبنان، 1425هـ، 2005، ص6.

(3) المصدر السابق، ص5 وما بعدها.

(4) ينظر: نفح الطيب، المقري، ج3، ص295.

وتكذيب روايته، فرفع أمره للسلطان، فأمر بإحضاره والتنكيل به، فاختفى ثم ركب البحر ولحق بالمشرق[1].

والثاني: أنه مما قوي عزمه على الرحلة أن بعض العلماء بالمنطق، والفلسفة، والرياضة، والطبيعة، قال للسلطان: إني قد كبرت وأخاف أن أموت فأرى أن ترتب لي طلبة أعلمهم هذه العلوم؛ لينتفعوا من بعدي، قال أبو حيان: فأشير إلى أن أكون من أولئك وترتب لي راتب جيد، وكسوة وإحسان فتمنعت، ورحلت مخافة أن أكره على ذلك[2]، ومهما يكن من أمر، فإن أبا حيان قد رحل من الأندلس سنة 678هـ، إلى موطن آخر أكثر هدوءا، وأيسر رزقا، فكانت أرض مصر هي ملاذه، وكانت مصر يومذاك تحت ظل المماليك، وقد لقى أبو حيان في القاهرة اهتماما كبيرا، حيث عين مدرسا للنحو في جامع الحاكم بأمره[3]، ثم تولى بعد ذلك تدريس التفسير في قبة السلطان الملك المنصور في عهد السلطان القاهر الملك الناصر[4].

كما أنه خلف مشيخة محمد بن النحاس في تدريس النحو[5]، وكان على علاقة جيدة بالأمير سيف الدين أراغون النائب الناصري[6]، وقد ذهب: أبو حيان إلى مكة المكرمة، ولقي فيها أبا الحسن علي بن صالح الحسيني[7].

عقيدته:

ذكرت المصادر أن أبا حيان كان مالكيا، وهو المذهب السائد في المغرب والأندلس، ثم أصبح ظاهريا، وكان يقول: محال أن يرجع عن مذهب الظاهر من علق بمذهبه[8]، وكان أبو حيان قد اطلع على الفقه الظاهري في غرناطة، فدرس

(1) ينظر: نفح الطيب، المقري، ج3، ص338. وشذرات الذهب، للحنبلي، ج6، ص146.

(2) ينظر: شذرات الذهب، للحنبلي، ج6، ص146.

(3) ينظر: نفح الطيب، المقري، ج2، ص320.

(4) ينظر: مقدمة البحر المحيط، للأندلسي، ص3.

(5) ينظر: شذرات الذهب، للحنبلي، ج6، ص146.

(6) ينظر: الدرر الكامنة، العسقلاني، تحقيق: محمد عبد المجيد ضان، دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد، الهند، (د، ط)، 1972، ج1، ص352.

(7) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي، تحقيق: محمود محمد الطناحي، وعبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1413هـ، ج6، ص32.

(8) ينظر: بغية الوعاة، للسيوطي، ج1، ص280. والدرر الكامنة، للعسقلاني، ج4، ص304.

كتاب ((المحلي في الخلاف العالي في فروع الشافعية لابن حزم الظاهري المتوفى سنة 456هـ، ثم اختصر أبو حيان هذا الكتاب باسم (الأنور الأصلي في اختصار المحلي)، وقد ذكر هذا الكتاب في تصانيفه لتلميذه الصفدي))[1]. وعندما قدم إلى مصر ورأى مذهب الظاهر مهجورا فيها تمذهب للشافعي[2].

صفاته وأخلاقه:

((كان أبو حيان كثير الضحك والانبساط بعيدا عن الانقباض، جيد الكلام حسن اللقاء، جميل المؤانسة، فصيح الكلام، طلق اللسان، ذا لمة وافرة، وهمة فاخرة، وله وجه مستدير، وقامته معتدلة التقدير، ليس بالطويل ولا بالقصير))[3].

أما عن علمه: ((فكان عارفا بالنحو والتصريف، ثبتا قيما، فهو الإمام المطلق، فيهما خدم هذا الفن أكثر عمره، حتى صار لا يدرك أحد في أقطار الأرض فيهما غيره، وله اليد الطولي في التفسير والحديث، وتراجم الناس، وطبقاتهم، وتواريخهم وحوادثهم، وتقييد أسمائهم على ما يتلفظون به من إحالة، وترخيم، وترقيق، وتفخيم))[4].

شيوخه:

من الشيوخ الذين أخذ عنهم علم القراءات والحديث أبو جعفر بن الطباع (ت 680هـ)، وابن أبي الأحوص، وأحمد بن سعد الأنصاري، المعروف بالقزاز[5]، ومن شيوخه في العربية " النحو" أبو الحسن علي بن محمد الأبدي (ت 680هـ)[6]، وأبو جعفر بن الزبير، وابن الضائع، وأبو جعفر أحمد بن يوسف اللبلي (ت 691هـ)[7].

---

(1) ينظر: البحر المحيط، للأندلسي، ص34.

(2) ينظر: شذرات الذهب، للحنبلي، ج6، ص145. ونفح الطيب، المقري، ج3، ص296.

(3) نفح الطيب، المقري، ج3، ص321.

(4) الوافي بالوفيات، ج5، ص267.

(5) ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط3، 1982، ج1، ص242.

(6) المصدر السابق، ج1، ص55.

(7) ينظر: شذرات الذهب، للحنبلي، ج6، ص145. وبغية الوعاة، للسيوطي، ج2، ص199. والوافي بالوفيات، ج8، ص295.

تلاميذه:

قال السيوطي: ((أخذ عنه أكابر عصره، وتقدموا في حياته كالشيخ تقي الدين السبكي (ت 756هـ)، وولديه[1]، وجمال الدين محمد بن محمد النيسابوري الأسنوي (ت 784هـ)[2]، وبدر الدين الحسن بن أم قاسم المرادي (ت 749هـ)[3]، وعبد الله ابن عبد الرحمن بن عقيل (ت 769)))[4]، وأحمد بن يوسف بن عبد الدائم بن محمد الحلبي، المعروف بالسمين (ت 756هـ)[5]، وإبراهيم بن محمد القيسي السفاقسي (ت 742هـ)[6]، وأحمد بن عبد القادر بن أحمد بن مكتوم (ت 759هـ)[7]، وخلائق، وغيرهم.

من آثاره العلمية[8]:

1- تفسير البحر المحيط: مطبوع في ثمانية أجزاء بمطبعة السعادة بمصر، 1328هـ وفي أحد عشر جزءا بمكتبة الإيمان ـ السعودية.

2- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك.

3- تذكرة النحاة: طبع بمؤسسة الرسالة ـ بيروت، 1968.

4- تحفة الندس في نحاة الأندلس.

5- اللمحة البررية في علم العربية.

وفاته:

توفي بمنزله خارج باب البحر في يوم السبت بعد العصر، الثامن والعشرين من صفر سنة خمس وأربعين وسبعمئة، ودفن في الغد بمقبرة الصوفية، وصلى عليه

---

(1) ينظر: الدرر الكامنة، للعسقلاني، ج3، ص134. والوافي بالوفيات، ج3، ص284.

(2) ينظر: شذرات الذهب، للحنبلي، ج6، ص285.

(3) ينظر: المصدر السابق، ج6، ص160.

(4) بغية الوعاة، للسيوطي، ج2، ص47.

(5) ينظر: المصدر السابق، ج1، ص402.

(6) ينظر: المصدر السابق، ج1، ص425.

(7) ينظر: المصدر السابق، ج1، ص336.

(8) ينظر: نفح الطيب، المقري، ج3، ص209 ، والوافي بالوفيات، ج2، ص193. وبغية الوعاة، للسيوطي، ج1، ص282.

بالجامع الأموي بدمشق صلاة الغائب[1]، وقيل إنه توفي سنة ثلاث وأربعين وسبعمئة وقد أنكر المقري على من شك في تاريخ وفاته، بقوله: ((وما وقع في كلام كثير من أهل المغرب أن أبا حيان توفي سنة ثلاث وأربعين وسبعمئة غير ظاهر؛ لأن أهل المشرق أعرف بذلك، إذا توفي عندهم، وقد تقدم أنه توفي سنة خمس وأربعين وسبعمئة، فعلى كلام أهل المشرق في هذا المعول، والله أعلم))[2].

(1) ينظر: شذرات الذهب، للحنبلي، ج6، ص147. والدرر الكامنة ، للعسقلاني، ج4، ص310.

(2) نفح الطيب، المقري، ج3، ص315.

الفصل الأول

منهج الزمخشري في الكشاف

المبحث الأول- الكشاف والمصادر التي اعتمد عليها:

أولا- الكشاف:

اسم الكتاب: الكشاف عن غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل.

سبب تسميته وتأليفه: ذكر الإمام الزمخشري سبب ذلك في مقدمة تفسيره فقال: ((ولقد رأيت إخواننا في الدين من أفاضل الفئة العدلية[1]، الجامعين بين علم العربية، والأصول الدينية كلما رجعوا إلي في تفسير آية، فأبرزت لهم بعض الحقائق من الحجب أفاضوا في الاستحسان والتعجب، واستطاروا شوقا إلى مصنف يضم أطرافا من ذلك، حتى اجتمعوا إلي مقترحين أ ن أملي عليهم الكشف عن حقائق التنزيل، وعيون الأقاويل في وجوه التنزيل، فاستعفيت، فأبوا إلا المراجعة، والاستشفاع بعظماء الدين، وعلماء العدل والتوحيد...))[2]، فأملى عليهم مسألة في فواتح السور، وطائفة في حقائق سورة البقرة، على أن يكون ذلك بابا يفتحونه، ونهجا يتخذونه ويحتذون به.

((ولكنه بعد أن رحل، وزجى إلى مكة مرة أخرى، طالبه ابن وهاس بتأليف هذا المصنف، وأخبره بأنه ينوي الوفادة عليه بخوارزم؛ ليتوصل إلى إصابة هذا الغرض، فلم يستطع رده، وضاقت على استعفائه الحيل))[3]، أما ما ذكره من وصف للمنهج الذي كان قد أملاه في فواتح السور، وبعض الحقائق من سورة البقرة، فقال فيه: ((وكان كلاما مبسوطا، كثير السؤال والجواب، طويل الذيول والأذناب، وإنما حاولت به التنبيه على غزارة نكت هذا العلم))[4].

((وإن كتاب الكشاف كتاب عالي القدر رفيع الشأن، لم ير مثله في تصانيف الأولين، ولم يرو شبيهه في تأليف الآخرين، اتفقت على متانة تراكيبه الرشيقة كلمة المهرة المتقنين واجتمعت على رصانة أساليبه الأنيقة ألسنة الكلمة المفلقين... وكل كتاب بعده في التفسير، ولو فرض أنه لا يخلو من النقير والقطمير، إذا قيس به لا

(1) يقصد بهم أئمة المعتزلة.

(2) مقدمة الكشاف، للزمخشري، ج1، ص22، 23.

(3) المصدر السابق، نفس الجزء والصفحة.

(4) المصدر السابق، نفس الجزء والصفحة.

تكون تلك الطلاوة، ولا تجد فيه شيئا من تلك الحلاوة... ولذلك قد تداولته أيدي النظار فاشتهر في الأقطار كالشمس في وسط النهار))[1].

والكشاف كتاب في تفسير القرآن، يتميز بالمنهج اللغوي الفريد، وخصائص مؤلفه الذاتي في استيعابه لفكر النحو، ومؤلفي كتب المعاني والدراسات البلاغية، وتعبيره عن ذلك في إطار من الملاءمة بين الإعراب والنظم البلاغي؛ ليبرز به خصائص التعبير القرآني المعجز، وهذا المنهج الذي بنى عليه الزمخشري كشافه هو الذي أضفى عليه هيبته، وزاد به أثرا في قلوب العلماء، وقوى به أسلوبا في بيان عيون الأقاويل ووجود التأويل، وعلى الرغم مما أودع فيه من الاعتزال كان الكشاف بمثابة قطب الرحى أخذا وردا، رضا وسخطا مع الاتفاق على جلالة مكانته، وجاء في كشف الظنون ((ولما كان كتاب الكشاف هو الكافل في هذا الفن، اشتهر في الآفاق، واعتنى الأئمة المحققون بالكتابة عليه، فمن مميز الاعتزال جاء فيه من الصواب، ومن مناقش له فيما أتى به من وجوه الإعراب، ومن محش وضح ونقح واستشكل وأجاب، ومن مخرج لأحاديثه عزا وأسند وصحح وانتقد، ومن مختصر لخص وأوجز))[2].

وقال أبو حيان الأندلسي: ((ولما كان كتابيهما "يعني كتاب الزمخشري، وكتاب ابن عطية المحرر الوجيز" في التفسير قد أنجدا وأغارا، وأشرقا في سماء هذا العلم بدرين وأنارا، وتنزلا من الكتب التفسيرية منزلة الإنسان من العين...، فعكف الناس شرقا وغربا عليهما، وثنوا أعنة الاعتناء إليهما، وكان فيهما على جلالتهما مجال لانتقاد ذوي التبريز، ومسرح للتخييل فيهما والتمييز، ثنيت إليهما عنان الانتقاد، وحللت ما تخيل الناس فيهما من الاعتقاد...))[3]، وقال أيضا: ((وكتاب ابن عطية أنقل وأجمع وأخلص، وكتاب الزمخشري ألخص وأغوص...))[4].

---

(1) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة، منشورات مكتبة المثنى - بيروت، (د، ط، ت)، ج2، ص1483.

(2) المصدر السابق، ج2، ص1477.

(3) البحر المحيط في التفسير، للأندلسي، ج1، ص20.

(4) المصدر السابق، ج1، ص21.

ويعتبر الكشاف موسوعة في التفسير حافلة بموضوعات كثيرة في مسائل الاعتزال، واللغة، والنحو، والبلاغة، والأدب، والفقه، والقراءات، وما يتصل بها من تعليل وتمحيص.

ومن ذلك أنه يستهل تفسيره لسورة القيامة، بمسألة نحوية طريفة وهي إدخال (لا النافية) على فعل القسم في قوله تعالى: ﴿**لا أقسم بيوم القيامة**﴾[1]، ويفصل القول فيها فيقول: (إدخال لا النافية على فعل القسم مستفيض في كلامهم وأشعارهم).

قال امرؤ القيس:

لا وأبيك ابنة العامري لا يدعي القوم إني أفر[2]

وفائدتها توكيد القسم، وقالوا: إنها صلة مثلها في قوله تعالى: ﴿**لئلا يعلم أهل الكتاب**﴾[3]، واعترضوا عليه بأنها إنما تزاد في وسط الكلام لا في أوله، وأجابوا بأن القرآن في حكم سورة واحدة متصل بعضه ببعض، والاعتراض صحيح؛ لأنها لم تقع مزيدة إلا في وسط الكلام، ولكن الجواب غير سديد، ألا ترى إلى امرئ القيس كيف زادها في مستهل قصيدته، والوجه أن يقال هي للنفي، والمعنى في ذلك أنه لا يقسم بالشيء إلا إعظاما له بذلك، وعليه قوله تعالى: ﴿**فلا أقسم بمواقع النجوم ۞ وإنه لقسم لو تعلمون عظيم**﴾[4]، فكأنه بإدخال حرف النفي يقول: إن إعظامي له بإقسامي عليه كلا إعظام، أنه يستأهل فوق ذلك، وقيل: إن (لا) نفي لكلام ورد له قبل القسم، كأنهم أنكروا البعث، فقيل: لا، أي: ليس الأمر على ما ذكرتم، ثم قيل: أقسم بيوم القيامة، فإن قلت: قوله تعالى: ﴿**فلا وربك لا يؤمنون**﴾[5]، والأبيات التي أنشدها المقسم عليه فيها منفي، فهلا زعمت أن (لا) التي قبل القسم زيدت موطئة للنفي بعده ومؤكدة له،

---

(1) [القيامة: 1].

(2) ديوان امرؤ القيس، وهو من المتقارب، ج1، ص57. والخزانة، للبغدادي، دار صادر، ط1، (د، ت)، ج1، ص361.

(3) [الحديد: 29].

(4) [الواقعة: 75، 76].

(5) [النساء: 65].

وقدرت المقسم عليه المحذوف ههنا منفيا، لقولك: لا أقسم بيوم القيامة لا تتركون سدى؟ قلت: لو قصر الأمر على النفي دون الإثبات كان لهذا القول مساغ، ولكنه لم يقصر، ألا ترى كيف لقى ﴿**لا أقسم بهذا البلد**﴾[1]، بقوله: ﴿**لقد خلقنا الإنسان**﴾[2]، وكذلك: ﴿**فلا أقسم بمواقع النجوم**﴾[3]، بقوله: ﴿**إنه لقرآن كريم**﴾[4]، وقرئ لأقسم على أن اللام للابتداء، وأقسم خبر مبتدأ محذوف معناه؛ لأنا أقسم، قالوا: ويعضده أنه في الإمام بغير ألف[5].

وهكذا لا يترك هذه المسألة النحوية اللغوية الدقيقة، حتى يوفيها حقها بما يتم عن عمق ثقافته، وغزارتها، ويشهد بقيمة كتابه التي لم تتوقف عند التفسير؛ وإنما ضمت مباحث في علوم عديدة تفيد كل من يتعرض له بالدراسة.

منهج الزمخشري في الكشاف:

<u>أولا-</u> جعل الزمخشري النحو مسخر لخدمة المعنى والتفسير، ومن ذلك عند قوله تعالى: ﴿**وإن يقاتلوكم يولوكم الأدبار ثم لا ينصرون**﴾[6]، قال الزمخشري: ((فإن قلت: هلا جزم المعطوف في قوله تعالى: ﴿ **ثم لا ينصرون**﴾ قلت: عدل به عن حكم الجزاء إلى حكم الإخبار ابتداء، كأنه قيل: ثم أخبركم أنهم لا ينصرون، والفرق بين رفعه وجزمه في المعنى، لو جزم لكان نفي النصر مقيدا بمقاتلتهم، كتوليه الأدبار، وحين رفع كان نفي النصر وعدا مطلقا، كأنه قال: ثم شأنهم وقصتهم التي أخبركم عنها وأبشركم بها بعد التولية: أنهم مخذولون، منتف عنهم النصر والقوة... وعطف هذا الخبر على ثم أخبركم أنهم لا ينصرون))[7].

---

(1) [البلد: الآية 1].

(2) [التين: من الآية 4].

(3) [الواقعة: الآية 75].

(4) [الواقعة: الآية 77].

(5) ينظر: الكشاف، للزمخشري، ج4، ص718.

(6) [آل عمران: من الآية 111].

(7) الكشاف، للزمخشري، ج1، ص461.

وهذا تعبير إعرابي ليثبت أن الإعراب وعاء للمعنى، ((فقد عدل القول (ثم لا ينصرون) جملة استئنافية، كما قال: الفراء[1] إلى القول: (أخبركم)، (أنهم لا ينصرون)، والأصل ثم هم لا ينصرون))[2]، وأما تفسيره للجزم ـ لو ذكر ـ أنه يقتضي تقييد النصر بمقاتلتهم، فقد أخذ من معنى العطف؛ لأن العطف للتشريك في الحكم والإعراب وعامله مطلقا[3].

وتأكيد هذا المعنى يقول السمين الحلبي:[4] ((ولم يجزم عطفا على جواب الشرط؛ لأنه كان يتغير المعنى، وذلك أن الله تعالى أخبر بعدم نصرتهم مطلقا، ولو عطفناه على جواب الشرط للزم تقييده بمقاتلتهم، وهم غير منصورين مطلقا))[5]، وفي قوله تعالى: ﴿**فإذا قضيتم مناسككم فاذكروا الله كذكركم آباءكم**﴾[6]، قال الزمخشري: (((أو أشد ذكرا) في موضع جر عطف على ما أضيف إليه الذكر في قوله: (كذكركم) كما تقول: كذكر قريش آبائهم أو قوم أشد منهم ذكرا، أو في موضع نصب عطف على (آباءكم) بمعنى أو أشد ذكرا من آبائكم، على أن ذكرا من فعل المذكور))[7].

وهذان الوجهان نقلهما عنه أبو حيان، وذكر الاعتراض عليهما، أما الوجه الأول فقال: فأما جره فذكروا فيه وجهين، أحدهما: أن يكون مجرورا عطفا على

---

(1) يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الأسلمي، المعروف بالفراء الديلمي (أبو زكرياء) ، ولد سنة 144 هـ، وتوفى في طريق مكة سنة 207 هـ، من آثاره: المصادر في القرآن، وآلة الكتاب، ومعاني القرآن... ينظر ترجمته في: معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، ج4، ص95.

(2) معاني القرآن، الفراء، تحقيق: محمد علي النجار ـ وأحمد يوسف نجاتي، دار السرور ـ بيروت، ط3، 1403 هـ، 1983، ج1، ص229.

(3) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد ـ د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1410هـ، 1990، ج3، ص286.

(4) الإمام الكبير أحمد بن يوسف بن محمد، أبو العباس المشهور بالسمين الحلبي المقري النحوي الشافعي، كان فقيها بارعا في النحو والتفسير، وعلم القراءات، ألف تفسيره "الدر المصون" في حياة شيخه أبي حيان وناقشه فيه كثيرا، توفى سنة 756هـ. ينظر ترجمته في: بغية الوعاة، للسيوطي، ج1، ص402.

(5) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الجواد، وجاد مخلوف جاد، دار الكتب العلمية ـ بيروت، 1994، ج3، ص352.

(6) [البقرة: من الآية 200].

(7) الكشاف، للزمخشري، ج1، ص291، 292.

(ذكركم) المجرور بكاف التشبيه، تقديره: أو كذكر أشد ذكرا فيكون إذ ذاك قد جعل للذكر ذكرا مجازا، قاله الزجاج[1]، والثاني: هو قول الزمخشري السابق: أن يكون في موضع جر عطف على ما أضيف إليه الذكر في قوله: (كذكركم)[2]، وفي قوله تعالى: ﴿**إن يمسسكم قرح فقد مس القوم قرح مثله وتلك الأيام نداولها بين الناس**﴾[3]، قال: (((وتلك الأيام) تلك مبتدأ، والأيام صفته و"نداولها بين الناس" خبره، ويجوز أن يكون (وتلك الأيام) مبتدأ وخبرا، كما تقول: هي الأيام تبلى كل جديد))[4].

ثانيا- قد يكون المعنى هو الموجه للإعراب، كما قال: في (فسادا) عند قوله تعالى: ﴿**ويسعون في الأرض فسادا**﴾[5]، (((مفسدين) أو لأن سعيهم في الأرض لما كان على طريقة الفساد نزل منزلة: ويفسدون في الأرض، فانتصب فسادا على المعنى))[6]، وفي قوله تعالى: ﴿**والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم**﴾[7]، قال الزمخشري: (((والسارق والسارقة) رفعهما على الابتداء والخبر محذوف عند سيبويه، كأنه قيل: وفيما فرض عليكم السارق والسارقة أي حكمهما، ووجه آخر هو أن يرتفعا بالابتداء والخبر، (فاقطعوا أيديهما) ودخول الفاء لتضمنهما معنى الشرط؛ لأن المعنى: والذي سرق والتي سرقت ما قطعوا أيديهما، والاسم الموصول يضمن معنى الشرط، وقرأ عيسى بن عمر بالنصب، وفضلها سيبويه على قراءة العامة لأجل الأمر لأن [زيدا فاضربه] أحسن من [زيد

---

(1) إبراهيم بن السـ رتي بن سهل أبو إسحاق الزجاج، كان يخرط الزجاج، ثم مال إلى النحو فلزم المبر د، كان من أهل الفضل والدين، حسن الاعتقاد، يعلم بالأجرة، ويعطي أستاذه المبرد درهما كل يوم إلى أن مات، توفى سنة 311 هـ، ببغداد. ينظر: بغية الوعاة، للسيوطي، ج1، ص411، وما بعدها.

(2) ينظر: البحر المحيط، للأندلسي، ج2، ص103 ، وما بعدها. ومعاني القرآن، للزجاج، تحقيق: د. عبد الجليل عبده الشلبي، عالم الكتب، ط1، 1408هـ، 1988، ج1، ص274.

(3) [آل عمران: الآية 140].

(4) الكشاف، للزمخشري، ج1، ص481.

(5) [المائدة: من الآية 33].

(6) الكشاف، للزمخشري، ج1، ص715.

(7) [المائدة: الآية 38].

فاضربه]))[1]، وفي قوله تعالى: ﴿**إنه يقول إنها بقرة لا ذلول تثير الأرض ولا تسقي الحرث**﴾[2]، جعل الزمخشري ((لا) الأولى للنفي، و(لا) الثانية مزيدة لتوكيد الأولى؛ لأن المعنى: لا ذلول تثير وتسقي، على أن الفعلين صفتان لذلول كأنه قيل: لا ذلول مثيرة ساقية))[3].

وقال أبو حيان الأندلسي: ((ما ذهب إليه الزمخشري ليس بشيء؛ لأن قوله: لا ذلول، صفة منفية بلا، وإذا كان الوصف قد نفى بلا، لزم تكرار لا النافية، ما دخلت عليه، تقول: مررت برجل لا كريم ولا شجاع، وقال تعالى: ﴿**ذي ثلاث شعب ۞ لا ظليل ولا يغني من اللهب**﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿**وظل من يحموم ۞ لا بارد ولا كريم**﴾[5]، ولا يجوز أن تأتي بغير تكرار؛ لأن المستفاد منها النفي، إلا أن ورد في ضرورة الشعر))[6].

وجاء في معجم حروف المعاني: ((إن (لا) النافية تدخل على نكرة غير مضافة، ولا مشبهة بالمضاف، وقد يراد بها النفي، ويرتفع ما بعدها على الابتداء والخبر، نحو: لا رجل في الشارع ولا امرأة، وينبغي تكرارها، أما إذا أريد بها النفي العام، فلا يخلو ـ في نظر النحويين ـ أن يفصل بينها وبين ما تدخل عليه، أو لا يفصل، وإن فصل ارتفع بالابتداء والخبر ولزم تكرارها، نحو: لا في الشارع أحد ولا لك مال، وإن لم يفصل فلا يخلو أن يكون بعد (لا) عامل مقدر نحو: لا أهلا ولا رحبا، أي: لا أصادف أهلا ولا رحبا))[7].

ثالثاـ اتبع الزمخشري في تفسير الكشاف مناهج عدة نصرة لمذهبه الاعتزالي، فالزمخشري هو أهم من عرفنا من مفسري المعتزلة، نجده كثيرا ما يذكر ما جاء عن

---

(1) الكشاف، للزمخشري، ج1، ص720.

(2) [البقرة: من الآية 71].

(3) الكشاف، للزمخشري، ج1، ص183.

(4) [المرسلات: الآيتان 30، 31].

(5) [الواقعة: الآيتان 43، 44].

(6) البحر المحيط في التفسير، للأندلسي، ج1، ص412.

(7) معجم حروف المعاني، د. أحمد جميل شامي، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، ط1، 1413هـ، 1992، ص158.

الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ أو عن السلف من التفسير، ويعتمد على ما يذكر من ذلك في تفسيره، فمن ذلك مثلا: ينظر بعض المعتزلة إلى قوله تعالى: ﴿**وكلم الله موسى تكليما**﴾[1]، فيبادرون إلى تحويل هذا النص ليوافق عقيدتهم، فيقرؤون قوله تعالى: ﴿**وكلم الله موسى تكليما**﴾ بنصب لفظ الجلالة على أنه مفعول به، ورفع موسى على أنه فاعل، ويعضهم يحمله إلى معنى بعيد فيقول: إن (كلم) من الكلم وهو الجرح، أي أجرح الله موسى بإظفار المحن ومخالب الفتن[2].

وعند قوله تعالى: ﴿**إن الله على كل شيء قدير**﴾[3]، قال: ((فإن قلت: كيف قيل (على كل شيء قدير)، وفي الأشياء ما لا تعلق به للقادر كالمستحيل، وفعل قادر آخر، قلت: مشروط في حد القادر أن لا يكون الفعل مستحيلا، فالمستحيل مستثنى في نفسه عند ذكر القادر على الأشياء كلها، فكأنه قيل: على كل مستحيل قدير))[4]، وقوله: (((وفعل قادر آخر) لعله مبني على مذهب المعتزلة أن العبد هو الفاعل لأفعاله الاختيارية، ومذهب أهل السنة أن فاعلها في الحقيقة هو الله تعالى))[5].

وعند قوله تعالى: ﴿**إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء**﴾[6]، قال: ((فإن قلت: قد ثبت أن الله عز وجل يغفر الشرك لمن تاب منه، وأنه لا يغفر ما دون الشرك من الكبائر إلا بالتوبة، فما وجه قوله تعالى: ﴿**إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء**﴾؟ قلت: الوجه أن يكون الفعل المنفي والمثبت جميعا موجهين إلى قوله تعالى: "لمن يشاء"))[7].

---

(1) [النساء: الآية 164].

(2) ينظر: الكشاف، للزمخشري، ج1، ص673.

(3) [البقرة: الآية 20].

(4) الكشاف، للزمخشري، ج1، ص119.

(5) المصدر السابق، الحاشية، ص119.

(6) [النساء: من الآية 48].

(7) الكشاف، للزمخشري، ج1، 594.

وعند قوله تعالى: ﴿**ولكن الله حبب إليكم الإيمان وزينه في قلوبكم وكره إليكم الكفر والفسوق والعصيان أولئك هم الراشدون ۞ فضلا من الله ونعمة والله عليم حكيم**﴾[1]، قال: ((و(فضلا) مفعول له، أو مصدر من غير فعله، فإن قلت: من أين جاز وقوعه مفعولا له، والرشد فعل القوم، والفضل فعل الله تعالى، والشرط أن يتحد الفاعل، قلت: لما وقع الرشد عبارة عن التحبيب والتزيين، والتكريه، مسندة إلى اسمه تقدست أسماؤه صار الرشد كأنه فعله، فجاز أن ينتصب عنه أو لا ينتصب عن (الراشدون)، ولكن الفعل المسند إلى اسم الله تعالى، والجملة التي هي (أولئك هم الراشدون) اعتراض))[2].

فإلى جانب وقوع الزمخشري وجريانه وراء الجانب المعنوي وإثبات الوجوه البلاغية على حساب الصناعة النحوية، نجده يقوم بحمل النص الذي يصادم مذهبه على الوجه الذي يخدم ميوله.

رابعا- إن الزمخشري لم يسر في تحليله الآيات القرآنية على وتيرة واحدة، فقد يذكر اللفظ ويفسره بما يحتمل من معنى إذا كان اللفظ يحتاج إلى تفسير، ثم يذكر موضعه من الإعراب، كقوله: ((و(سواء) في قوله تعالى: ﴿**إن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون**﴾[3]، اسم بمعنى الاستواء، وصف به كما يوصف بالمصادر، وارتفاعه على أنه خبر لـ (إن)))[4]، وأحيانا أخرى يذكر الإعراب أولا، ثم يتجه إلى المعنى كما قال: عند قوله تعالى: ﴿**ولا يخافون لومة لائم**﴾[5]، ((يحتمل أن تكون الواو للحال... وأن تكون للعطف... واللومة من اللوام))[6]، وفي قوله تعالى:

---

(1) [الحجرات: الآيتان 7، 8].

(2) الكشاف، للزمخشري، ج4، ص93، 394، ويقصد بالاعتراض التذييل.

(3) [البقرة: الآية 6].

(4) الكشاف، للزمخشري، ج1، ص76.

(5) [المائدة: من الآية 54].

(6) الكشاف، للزمخشري، ج1، ص739.

﴿وأن أقم وجهك للدين حنيفا ولا تكونن من المشركين﴾[1]، ((فإن قلت: عطف قوله (وإن أقم) على (أن أكون) فيه إشكال؛ لأن (أن) لا تخلو من أن تكون التي للعبارة، أو التي تكون مع الفعل في تأويل المصدر، فلا يصح أن تكون للعبارة وإن كان الأمر مما يتضمن معنى القول؛ لأن عطفها على الموصولة يأبى ذلك، والقول بكونهما موصولة مثل الأولى لا يساعد عليه لفظ الأمر، وهو (أقم)؛ لأن الصلة حقها أن تكون جملة تحتمل الصدق والكذب، قلت: قد سوغ سيبويه أن توصل (أن) بالأمر والنهي))[2]، وإن حمل اللفظ أكثر من قراءة ذكر أوجه تلك القراءات فيه، وما يوافقها من أوجه الإعراب، وقد يبدأ بذكر أوجه القراءات أولا، ثم يذكر المعنى مثل قوله في تفسير قوله تعالى: ﴿قل يا أهل الكتاب هل تنقمون منا إلا أن آمنا﴾[3]، ((قرأ الحسن: (هل تنقمون) بفتح القاف، والفصيح كسرها، والمعنى هل يعيبون منا وتنكرون...))[4].

ثانيا- المصادر التي اعتمد عليها الزمخشري في الكشاف:

اعتمد الزمخشري في تفسيره الكشاف على العديد من المصادر التي تعتمد إلى حد كبير على التحليل اللغوي لآيات القرآن الكريم، وتلك الكتب التي اعتمد عليها، وتأثر بها هي كتب النحو التي ألفها أوائل النحاة التي ارتبطت ومازالت مرتبطة بالنصوص القرآنية، ولا شك أن أهم كتاب نحوي وجد قبل الفترة الزمنية التي عاشها الزمخشري واهتم به النحاة شرحا وتحليلا (كتاب سيبويه)، فهو أروع كتاب صنف قديما في النحو والصرف؛ لا لأن سيبويه بناه على غير مثال سابق فحسب، بل أيضا لأنه استوفى فيه قوانينها واستقصاها استقصاء قهر معاصريه، ومن خلفوهم على مر العصور حتى أطلقوا عليه جميعا اسم الكتاب عنوانا يتفرد به دون غيره من الكتب

(1) [يونس: الآية 105].

(2) الكشاف، للزمخشري، ج2، ص411، 412.

(3) [المائدة: من الآية 59].

(4) الكشاف، للزمخشري، ج1، ص650.

التي عاصرته، أو ألفت بعده[1]، فكان محور اهتمام النحاة قبل تأليف المفصل، وهو من الكتب التي اعتمد عليها الزمخشري في كشافه.

واطلع على كتب معاني القرآن التي كانت تعد كتب تفسير غير متطورة، واستفاد منها، فقد اعتمدت على التحليل اللغوي لآيات القرآن الكريم، ومن كتب المعاني التي سبقت الزمخشري كتاب معاني القرآن للفراء، وكتاب معاني القرآن وإعرابه للزجاج، وغيرها من المصادر التي أثرت فكر العالم الجليل، وكانت معينا وسندا له في تفسير الكشاف، ولمعرفة مدى تأثر الزمخشري بالمصادر التي اعتمد عليها واستفاد منها نقف على معرفة تأثره بآراء السابقين، ومدى موافقته أو مخالفته آراءهم، ونكتفي بدراسة موقف الزمخشري من علماء النحو في دراسة مذهبه النحوي.

أ- آراء سيبويه وتطبيقاتها في الكشاف:

يعتبر كتاب سيبويه المصدر الأول لجميع الدراسات النحوية والصرفية، واللهجات العربية، والقراءات، والأصوات اللغوية، كما كان مصدر هذه الدراسات منذ أن ظهر وتداوله الدارسون، وقد رأينا ونحن ندرس النحو والصرف أن المؤلفين في مختلف عصورهم كانوا إذا أرادوا دعم رأي، أو إسناد فكرة يلوذون بالكتاب يستوحونه، ويستلهمون ما يؤيد فكرتهم، والزمخشري كان ممن جعل من الكتاب مرجعه، يحترم رأي سيبويه ويستشهد به كثيرا في تحليل الأحكام والقواعد النحوية في المفصل والكشاف، فهو في كثير من المسائل يجعل قول سيبويه شاهدا على قاعدة نحوية، مثل قوله في حذف الموصوف إذا استغنى عن ذكره: ((وسمع سيبويه بعض العرب الموثوق بهم يقول: ما منهما مات حتى رأيته في حال كذا وكذا، يريد ما منهما واحد مات))[2]، وكذلك قوله عند تنكير اسم (لا) قياسا على الاسم الواقع بعد (رب):

---

(1) ينظر: المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل، د. عبد العزيز عبده أبو عبد الله، منشورات الكتاب والتوزيع والإعلان، طرابلس، 1982، ص247.

(2) المفصل في علم اللغة، للزمخشري، دار إحياء العلوم - بيروت، ط1، 1990، ص147.

((وحقه أن يكون نكرة، قال سيبويه: واعلم أن كل شيء حسن لك أن تعمل فيه (رب)، حسن لك أن تعمل فيه (لا)))[1].

وجعل الزمخشري من الكتاب مصدرا أساسيا في تفسيره الكشاف، فهو يعد الاطلاع على كتاب سيبويه من شروط التفسير الجيد للقرآن الكريم، ففي مقدمة تفسيره الكشاف يذكر أن من شروط المفسر الجيد أن يكون ((فارس في علم الإعراب مقدم في حمله الكتاب))[2]، وهنا يقصد كتاب سيبويه لملاءمته لسياق الحديث عن الإعراب، ويعده من الكتب التي يجب على المفسر التزود بها عند تفسير القرآن، وقد طبق في تفسيره الكشاف كثيرا من آراء سيبويه، ويمكن ضرب أمثلة منها:

1- وافق سيبويه، ورد من خالفه في إعراب (صبغة) من قوله تعالى: ﴿**صبغة الله ومن أحسن من الله صبغة ونحن له عابدون**﴾[3]، فقال: ((وقوله: (ونحن له عابدون) عطف على (آمنا بالله) من قوله تعالى: ﴿**قولوا آمنا بالله**﴾[4]، وهذا العطف يرد قول من زعم أن (صبغة الله) بدل من (ملة إبراهيم) في قوله تعالى: ﴿**قل بل ملة إبراهيم حنيفا وما كان من المشركين**﴾[5]، أو نصب على الإغراء بمعنى: عليكم (صبغة الله)، لما فيه من فك النظم في إخراج الكلام عن التئامه واتساقه، وانتصابها على أنها مصدر مؤكد هو الذي ذكره سيبويه، والقول ما قالت حذام))[6].

2- اختار الزمخشري قول سيبويه في باب التنازع، قائلا: ((إذا قلت: ضربت، وضربني زيد، رفعته لإيلائك إياه الرافع، وحذفت مفعول الأول استغناء عنه... قال سيبويه: ولو لم تحمل الكلام على الآخر لقلت: ضربت وضربوني قومك، وهو الوجه

---

(1) المفصل في علم اللغة، للزمخشري، ص147. والكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، (د، ت)، ج2، ص247.

(2) مقدمة الكشاف، للزمخشري، ص22.

(3) [البقرة: الآية 138].

(4) [البقرة: من الآية 136].

(5) [البقرة: من الآية 135].

(6) الكتاب، لسيبويه، ج1، ص76.

المختار))[1]، وقد علل سبب اختياره لمذهب سيبويه ورود التنزيل به؛ استشهادا على صحته وتقوية لمذهبه، فهو لم يكتف باختياره رأيه، بل إنه يقويه بالأدلة القرآنية استشهادا على صواب ما ذكره، ففي تفسير قوله تعالى: ﴿**آتوني أفرغ عليه قطرا**﴾[2]، طبق هذا المذهب بقوله: ((قطرا: منصوب بـ (أفرغ)، وتقديره: آتوني قطرا أفرغ عليه قطرا، فحذف الأول لدلالة الثاني عليه))[3]، وهو مذهب البصريين من بعد سيبويه.

3- من الآراء التي نسبها الزمخشري إلى سيبويه، وكانت مأخذا عليه، قوله في المفصل: ((وعند سيبويه أن (هل) بمعنى (قد)، إلا أنهم تركوا الألف قبلها؛ لأنها لا تقع إلا في الاستفهام، وقد جاء دخولها عليه في قوله:

سائل فوارس يربوع بشدتنا أهل رأونا بسفح القاع ذي الأكم[4]))[5]

وقد أنكر ابن هشام على الزمخشري ذلك، وربما كان متحاملا عليه في هذا الإنكار؛ إذ يرى أن الصواب أن (هل) لا تأتي بمعنى (قد) أصلا، ويرد على قول الزمخشري بثلاثة أمور:

- أحدها: تفسير ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ (هل) بمعنى (قد) ورد ابن هشام على هذا الأمر بقوله: ((ولعله إنما أراد أن الاستفهام في الآية للتقرير، وليس باستفهام حقيقي، وقد صرح بذلك جماعة من المفسرين))[6].

وفي تفسير قوله تعالى: ﴿**هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا**﴾[7]، قال الزمخشري: ((فالمعنى: أقد أتى؟ على التقرير والتقريب))[8]، فإذا

---

(1) المفصل، للزمخشري، ص31.

(2) [الكهف: من الآية 96].

(3) الكشاف، للزمخشري، ج2، ص811.

(4) هذا البيت من شواهد المغني، ج3، ص15. وهو من البسيط، ينظر: الخزانة، للبغدادي، ج11، ص280.

(5) المفصل، للزمخشري، ص31.

(6) مغني اللبيب، ابن هشام الإنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير، القاهرة، ج2 ص16.

(7) [الإنسان: الآية 1].

(8) الكشاف، للزمخشري، ج4، ص726.

كان قصد الزمخشري من تفسيره (هل) بمعنى (قد) أنه نفي معنى الاستفهام فيها، فلا ينبغي له أن يذكر معنى التقرير لها، وهو خاص بالاستفهام، فهو هنا لا يخالف قول المفسرين إنها للتقرير، وإن الاستفهام موجود فيها، فما جعله ابن هشام حجة عليه انتفى بأن الزمخشري لم يخالف المفسرين بأن (هل) للاستفهام التقريري.

وفي قوله تعالى: ﴿**قال هل عسيتم إن كتب عليكم القتال ألا تقاتلوا**﴾[1]، قال الزمخشري: ((وخبر (عسيتم) (ألا تقاتلوا) والشرط فاصل بينهما، والمعنى: هل قاربتم أن لا تقاتلوا؟ يعني هل الأمر كما أتوقعه أنكم لا تقاتلون؟ أراد أن يقول: عسيتم أن لا تقاتلوا بمعنى أتوقع جبنكم عن القتال، فأدخل هل مستفهما عما هو متوقع عنده ومظنون، وأراد بالاستفهام التقرير، وتثبيت أن المتوقع كائن وأنه صائب في توقعه، كقوله تعالى: ﴿**هل أتى على الإنسان**﴾، معناه التقرير))[2]، وهذا تأكيد بأن الزمخشري لم يخالف النحاة في كون (هل) أداة يستفهم بها، كما لم يخالف المفسرين بقوله إنها للاستفهام التقريري.

- والدليل الثاني: قول سيبويه، وقد رد ابن هشام ذلك بقوله: ((وقد مضى أن سيبويه لم يقل ذلك))[3]، وهنا تناقض، إذ قال قبل ذكره هذه الأدلة: ((وثبت في كتاب سيبويه ما نقله عنه ذكره في باب أم المتصلة، ولكن فيه أيضا ما قد يخالفه، فإنه قال في باب عدة ما يكون عليه الكلم ما نصه: وهل هي للاستفهام، ولم يزد على ذلك))[4]، وثبت في الكتاب عن سيبويه أن (هل) قد تأتي بمعنى (قد) عند حديثه عن (أم) المتصلة، إذ قال: ((وكذلك هل إنما تكون بمنزلة قد، ولكنهم تركوا الألف إذ كانت هل تقع إلا في الاستفهام، قلت: فما بال (أم) تدخل عليهن وهي بمنزلة الألف، قال: إن (أم) تجيء ههنا بمنزلة لا بل؛ للتحول من الشيء إلى الشيء، والألف لا تجيء أبدا إلا مستقبلة، فهم قد استغنوا في الاستقبال عنها، واحتاجوا إلى (أم)، إذ كانت لترك

(1) [البقرة: من الآية 246].

(2) الكشاف، للزمخشري، ج1، ص339.

(3) مغني اللبيب، لابن هشام، ج2، ص17.

(4) المصدر السابق، ص16.

الشيء إلى شيء؛ لأنهم لو تركوها فلم يذكروها لم يتبين المعنى))[1]، وذكر النحاة غير سيبويه أن (هل) قد تأتي بمعنى (قد)، ومنهم علي بن عيسى الرماني (ت 384هـ) في كتابه معاني الحروف، والدكتور أحمد جميل شامي في كتابه معجم حروف المعاني[2].

- والدليل الثالث: يقول فيه ابن هشام: إن السيرافي[3] ذكر أن الرواية الصحيحة للبيت الذي استشهد به الزمخشري (أم هل)، وأم هذه منقطعة بمعنى بل، فلا دليل للزمخشري على استشهاده بهذا البيت، ويخرج ابن هشام تلك الرواية ـ إن صحت ـ بالشذوذ، أو على أنه من الجمع بين حرفين على سبيل التوكيد[4].

4- رد الزمخشري قول من زعم وقوع لفظ (المقيمين) منصوبا لحنا في خط المصحف، عند قوله تعالى: ﴿**والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة**﴾[5]، فخرج هذا اللفظ بالنصب على المدح، ويستشهد بقول سيبويه على ذلك، فقال: ((و(المقيمين) نصب على المدح لبيان فضل الصلاة، وهو باب واسع، وقد كسره سيبويه على أمثلة وشواهد))[6].

5- قوله: (سواء) اسم بمعنى الاستواء وصف به كما يوصف بالمصادر، ومنه قوله تعالى: ﴿**تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم**﴾[7]، وقوله تعالى: ﴿**في أربعة أيام سواء للسائلين**﴾[8]، بمعنى مستوية وارتفاعه على أنه خبر لـ (إن)، وقوله تعالى: ﴿**أأنذرتهم أم**

---

(1) الكتاب، لسيبويه، ج3، ص189 - 191.

(2) ينظر: معاني الحروف، علي بن عيسى الرماني، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار النهضة مصر للطبع والنشر ـ القاهرة، ص102. ومعجم حروف المعاني، أحمد جميل شامي، ص180.

(3) أبو سعيد الحسن بن عبد الله المرزبان السيرافي النحوي المعروف بالقاضي، كان من أعلم الناس بنحو البصريين، شرح كتاب سيبويه، وله كتاب أخبار النحويين والبصريين، وكتاب الوقف والابتداء، قرأ القرآن الكريم على أبي بكر ابن مجاهد، واللغة على ابن دريد، والنحو على أبي بكر بن السراج. ينظر ترجمته في: وفيات الأعيان وأنباء أنباء الزمان، تأليف: ابن خلكان، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، (د، ط، ت)، ج2، ص78.

(4) ينظر: مغني اللبيب، لابن هشام، ج2، ص17.

(5) [النساء: من الآية 162].

(6) الكشاف، للزمخشري، ج1، ص673. والكتاب، لسيبويه، ج1، ص181 - 183.

(7) [آل عمران: من الآية 64].

(8) [فصلت: من الآية 10].

لم تنذرهم﴾[1]، في موضع المرتفع به على الفاعلية، كأنه قيل إن الذين كفروا مستو عليهم إنذارك وعدمه، كما تقول: إن زيدا مختصم أخوه وابن عمه، أو يكون ﴿أأنذرتهم أم لم تنذرهم﴾ في موضع الابتداء، و(سواء) خبرا مقدما، بمعنى سواء عليهم إنذارك وعدمه، والجملة خبر لـ (إن)، فإن قلت: الفعل أبدا خبر لا مخبر عنه، فكيف صح الإخبار عنه في هذا الكلام، قلت: هو من جنس الكلام المهجور فيه جانب اللفظ إلى جانب المعنى، وقد وجدنا العرب يميلون في مواضع من كلامهم مع المعاني ميلا بينا من ذلك قولهم: (لا تأكل السمك وتشرب اللبن)، معناه: لا يكن منك أكل السمك وشرب اللبن، وإن كان ظاهر اللفظ على ما لا يصح من عطف الاسم على الفعل، والهمزة وأم مجردتان لمعنى الاستواء، وقد انسلخ عنهما معنى الاستفهام رأسا، قال سيبويه: جرى هذا على حرف الاستفهام كما جرى على حرف النداء قولك: اللهم اغفر لنا أيتها العصابة، يعني: أن هذا جرى على صورة الاستفهام ولا استفهام، كما أن ذلك جرى على صورة النداء ولا نداء[2]، فقد أخذ الزمخشري بقياس سيبويه أسلوب الاستفهام بهمزة التسوية، وأم على أسلوب النداء بـ (اللهم)، فـ (أم) إذا ذكرت قبلها همزة التسوية لم يكن في الأسلوب معنى الاستفهام، ومع ذلك فقد عد هذا الأسلوب استفهاما، قياسا على قولهم اللهم، الذي حمل على معنى النداء ولا نداء فيه.

6- قال الزمخشري بأن (أن) توصل بالأمر والنهي، ومن ذلك في قوله تعالى: ﴿وأن أقم وجهك للدين حنيفا ولا تكونن من المشركين﴾[3]، قال: ((فإن قلت: عطف قوله: (وأن أقم) على (أن أكون) فيه إشكال؛ لأن (أن) لا تخلو من أن تكون التي للعبارة، أو التي تكون مع الفعل في تأويل المصدر، فلا يصح أن تكون للعبارة، وإن كان الأمر مما يتضمن معنى القول؛ لأن عطفها على الموصولة يأبى ذلك، والقول بكونها موصولة

(1) [البقرة: من الآية 6].

(2) ينظر: الكشاف، للزمخشري، ج1، ص76، 77.

(3) [يونس: الآية 105].

مثل الأولى، لا يساعد عليه لفظ الأمر وهو (أقم)؛ لأن الصلة حقها أن تكون جملة تحتمل الصدق والكذب، قلت: قد سوغ سيبويه أنه توصل (أن) بالأمر والنهي))[1].

7- في قوله تعالى: ﴿**وقالوا مهما تأتنا به من آية**﴾[2]، قال الزمخشري: (((مهما) هي (ما) المضمنة معنى الجزاء، ضمت إليها (ما) المزيدة المؤكدة للجزاء، في قولك: متى ما تخرج أخرج، وقوله تعالى: ﴿**أينما تكونوا يدرككم الموت**﴾[3]، وقوله جلا وعلا: ﴿**فإما نذهبن بك**﴾[4]، إلا أن الألف قلبت هاء استثقالا لتكرير المتجانسين ، وهو المذهب السديد البصري))[5]، وأنكر جعل (مهما) ظرفية؛ لأن ذلك مؤد إلى الكفر والإلحاد في آيات الله، فقال: ((وهذا وأمثاله مما يوجب الجثو بين يدي الناظر في كتاب سيبويه))[6]، وما ذهب إليه ذكره سيبويه في كتابه عن الخليل أنه سأله عن مهما فقال له: ((هي (ما) أدخلت معها (ما) لغوا، بمنزلتها مع متى إذا قلت: متى ما تأتني آتك، وبمنزلتها مع إن إذا قلت: إن ما تأتني آتك، وبمنزلتها مع أين، كما في قوله تعالى: ﴿**أينما تكونوا يدرككم الموت**﴾[7]))[8].

ورغم أن الزمخشري يحترم آراء سيبويه النحوية، فإنه إذا رأى أن ما ذكره سيبويه مخالفا لما يراه صوابا لا يتوانى عن مخالفته، خدمة للعلم لا تحيزا لمذهب نحوي، ومن ذلك: في إعراب (ما) في قوله تعالى: ﴿**هذا ما لدي عتيد**﴾[9]، هي عند سيبويه بمعنى شيء وعتيد صفة لها، وهو رأي الخليل أيضا، إذ يقول سيبويه في قول العرب: ((هذا من أعرف منطلقا، وهذا ما عندي مهينا، وقال الخليل: إن شئت جعلت

(1) الكشاف، للزمخشري، ج2، ص411، 412.

(2) [الأعراف: من الآية 132].

(3) [النساء: من الآية 78].

(4) [الزخرف: من الآية 41].

(5) الكشاف، للزمخشري، ج2، ص160، 161.

(6) الكشاف، للزمخشري، ج2، ص162.

(7) [النساء: الآية 78].

(8) الكتاب، لسيبويه، ج3، ص59.

(9) [ق: الآية 23].

من بمنزلة إنسان، وجعلت ما بمنزلة شيء نكرتين، ويصير منطلق صفة لمن، ومهين صفة لما))[1]، و(أعرف) و(عندي) يتم بهما الكلام، وفسر قوله تعالى: ﴿**هذا ما لدي عتيد**﴾، فقال: ((فرفعه على وجهين، على شيء لدي عتيد، وعلى ﴿**هذا بعلي شيخ**﴾[2]))[3]، وهذه القراءة نسبها سيبويه إلى عبد الله بن مسعود، وقرأ بها الأعمش أيضا[4]، ويرى الزمخشري أن (ما) موصولة و(عتيد) بدل منها، وإن كان يرى أيضا قول سيبويه جائز، فهو يقول في إعراب هذه الآية: ((إن جعلت (ما) موصوفة، فعتيد: صفة لها، وإن جعلتها موصولة فهو بدل، أو خبر بعد خبر، أو خبر مبتدأ محذوف))[5].

كما نقل الزمخشري عن سيبويه ما سمعه من الخليل موافقا أو مخالفا، من ذلك: قول الخليل في دلالة الحروف المتصلة بالضمير (إيا)، فقال في المفصل: ((والحروف التي تتصل بـ (إيا) من الكاف ونحوها لواحق للدلالة على أحوال المرجوع إليه، وكذلك التاء في أنت ونحوها في أخواته، ولا محل لهذه اللواحق من الإعراب، إنما هي علامات كالتنوين وتاء التأنيث وياء النسب، وما حكاه الخليل عن بعض العرب: إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب، مما لا يعول عليه))[6]، ويذكر في الكشاف أن المذهب الأول هو مذهب الأخفش، وعليه المحققون، ويصف ما عليه الخليل بأنه شيء شاذ لا يعول عليه[7].

---

(1) الكتاب، لسيبويه، ج2، ص105.

(2) [هود: من الآية 72].

(3) الكتاب، لسيبويه، ج2، ص106.

(4) المحتسب في شواذ القراءات، أبو الفتح ابن جني، تحقيق: علي نجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، 1386هـ، ج1، ص324.

(5) الكشاف، للزمخشري، ج4، ص419.

(6) المفصل في علم اللغة، للزمخشري، ص156. والكتاب، لسيبويه، ج1، ص279.

(7) ينظر: الكشاف، للزمخشري، ج1، ص39.

ب- الزمخشري والفراء:

لم يكن كتاب سيبويه المصدر الوحيد الذي استفاد منه الزمخشري؛ بل نجده أفاد أيضا من آراء السابقين في إعراب الآيات القرآنية، وجعل في ذلك أهم كتب التحليل اللغوي للنص القرآني، ومن تلك الكتب: كتاب معاني القرآن للفراء، وهو أهم كتاب وصل إلينا يحمل آراء المذهب الكوفي؛ إذ يعد الفراء إمام هذا المذهب، فقد وظف آراء مذهبه في تفسير معاني القرآن الكريم، ومن الآراء التي لها دلالة بإفادة الزمخشري من معاني القرآن للفراء ما يلي:

1- في قوله تعالى: ﴿**ثم عموا وصموا كثير منهم**﴾[1]، قال الفراء في هذه الآية: ((فقد يكون رفع (كثير) من جهتين، إحداهما: أن تكرر الفعل عليها؛ تريد: عمى وصم كثير منهم، أي أن يكون بدلا من الفاعل في (عموا وصموا)، وإن شئت جعلت (عموا وصموا) فعلا للكثير))[2]، ويوافق الزمخشري الفراء، في (كثير) على أنها بدل من الضمير، أو فاعل على لغة (أكلوني البراغيث)، أو خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: أولئك كثير منهم[3].

2- وفي قوله تعالى: ﴿**بما غفر لي ربي وجعلني من المكرمين**﴾[4]، فقد جوز الفراء إعراب (ما) استفهامية، فقال: ((وقوله: (بما غفر لي ربي)، و(بما) تكون في موضع (الذي)، وتكون (ما) و(غفر) في موضع مصدر، ولو جعلت (ما) في معنى (أي) كان صوابا، يكون المعنى: ليتهم يعلمون بأي شيء غفر لي ربي، ولو كان كذلك لجاز له فيه (بم غفر لي ربي) بنقصان الألف، كما تقول: سل عم شئت، وكما قال: ﴿**فنظرة بم يرجع المرسلون**﴾[5]))[6]، والزمخشري وافقه على ذلك، فقال: ((فإن قلت:

---

(1) [المائدة: من الآية 71].

(2) معاني القرآن، أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، عالم الكتب ـ بيروت، ط3، 1403هـ، 1983، ج1، ص316.

(3) ينظر: الكشاف، الزمخشري، ج1، ص756.

(4) [يس: من الآية 27].

(5) [النمل: من الآية 35].

(6) معاني القرآن، الفراء، ج2، ص374، 375.

(ما) في قوله تعالى: ﴿**بما غفر لي ربي**﴾، أي الماءات هي؟ قلت: المصدرية أو الموصولة، أي: بالذي غفره لي من الذنوب، ويحتمل أن تكون استفهامية: يعني بأي شيء غفر لي ربي، يريد به ما كان منه معهم من المصابرة لإعزاز الدين حتى قتل، إلا أن قولك (بم غفر لي) بطرح الألف أجود وإن كان إثباتها جائزا، يقال: قد علمت بما صنعت هذا، أي: بأي شيء صنعت وبم صنعت))[1]، ولعل ما قاله الزمخشري في إعرابه (ما) في هذه الآية دليل قوي على إفادته من كتاب معاني القرآن؛ إذ كان تحليله موافقا تحليل الفراء.

3- أجاز الفراء إعراب (يغفر) جوابا للاستفهام عند قوله تعالى: ﴿**هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم ۞ تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون ۞ يغفر لكم ذنوبكم ويدخلكم جنات تجري من تحتها الأنهار ومساكن طيبة في جنات عدن ذلك الفوز العظيم**﴾[2]، فقال في معانيه: ((وقوله (يغفر لكم) جزمت في قراءتنا في هل، وفي قراءة عبد الله للأمر الظاهر لقوله (آمنوا)، وتأويل (هل أدلكم أمر أيضا في المعنى كقولك للرجل: هل أنت ساكت؟ معناه اسكت))[3]، أي أنه يقصد أن جزم يغفر؛ لأنه جواب الأمر على حد قراءة عبد الله بن مسعود، أو أنه جواب الاستفهام بـ (هل)؛ لأنه دال على الأمر أيضا، والزمخشري يؤيد قوله ويوجهه بقوله عند تفسير هذه الآية: ((فإن قلت: هل لقول الفراء أنه جواب (هل أدلكم) وجه؟ قلت: وجهه أن متعلق الدلالة هو التجارة، والتجارة مفسرة بالإيمان والجهاد، فكأنه قيل: هل تتجرون بالإيمان والجهاد يغفر لكم؟))[4].

(1) الكشاف، الزمخشري، ج4، ص12.

(2) [الصف: الآيات 10، 11، 12].

(3) معاني القرآن، الفراء، ج3، ص154

(4) الكشاف، الزمخشري، ج4، ص571.

4- وافق الزمخشري الفراء في جواز قطع (كل) المؤكد بها عن الإضافة لفظا في قوله تعالى: ﴿**إنا كل فيها**﴾[1]، وقد استندا إلى قراءة النصب[2] في (كل)، قال الفراء: ((وقوله (إنا كل فيها) رفعت (كل) بـ (فيها)، ولم تجعله نعتا لـ (إنا)، ولو نصبته على ذلك، وجعلت خبر (إنا) فيها))[3]، وقال الزمخشري: ((وقرئ: (كلا)، على التأكيد لاسم (إن)، وهو معرفة، والتنوين عوض من المضاف إليه، يريد: إنا كلنا، أو كلنا فيها))[4].

5- في قوله تعالى: ﴿**بل الله فاعبد وكن من الشاكرين**﴾[5]، أعرب الزمخشري قوله: (فاعبد) جوابا لشرط محذوف قدره: بل إن كنت عاقلا فاعبد، ثم قال: ((وجوز الفراء نصبه بفعل مضمر هذا معطوف عليه، تقديره: بل الله أعبد فاعبد))[6]، وإلى جانب موافقة الزمخشري للفراء في الكثير من المسائل، فنجده أحيانا يقف مخالفا له في بعض المسائل التي لم ير فيها ما ذهب إليه الفراء مذهبا صحيحا، ومن ذلك:

أ- مما خالفه فيه قوله في المفصل: (((إن) تجعل الفعل للاستقبال، وإن كان ماضيا، و(لو) تجعله للمضي، وإن كان مستقبلا، كقوله تعالى: ﴿**لو يطيعكم في كثير من الأمر لعنتم**﴾[7]، وزعم الفراء أن لو تستعمل في الاستقبال كإن))[8]، ويفسر هذه الآية في الكشاف بقوله: ((ولو فعل ذلك (لعنتم)...))[9]، وقدره: بـ (فعل) للدلالة على المضي.

---

(1) [غافر: من الآية 48].

(2) وهي قراءة السميفع وعيسى بن عمران. ينظر: البحر المحيط، للأندلسي، ج9، ص263.

(3) معاني القرآن، الفراء، ج3، ص10.

(4) الكشاف، الزمخشري، ج4، ص183.

(5) [الزمر: الآية 66].

(6) الكشاف، الزمخشري، ج4، ص151، 152.

(7) [الحجرات: من الآية 7].

(8) المفصل، الزمخشري، ص382.

(9) الكشاف، الزمخشري، ج4، ص391.

ب- عند قوله تعالى: ﴿**فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة**﴾[1]، قال الزمخشري: ((فإن قلت: ما حقيقة (لن) في باب النفي؟ قلت: (لا) و(لن) أختان في نفي المستقبل، إلا أن في (لن) توكيدا وتشديدا، تقول لصاحبك: لا أقيم غدا، فإن أنكر عليك قلت: لن أقيم غدا، كما تفعل في: أنا مقيم، وإني مقيم، وهي عند الخليل في إحدى الروايتين عنه أصلها (لا أن)، وعند الفراء (لا) أبدلت ألفها نونا، وعند سيبويه، وإحدى الروايتين عن الخليل: حرف مقتضب لتأكيد نفي المستقبل))[2]، ويتضح هنا موافقة الزمخشري لسيبويه، ومخالفته الخليل والفراء في تحليل الحرف (لن).

ج- وعند قوله تعالى: ﴿**وكذلك ننجي المؤمنين**﴾[3]، نقد الزمخشري الفراء دون ذكر اسمه؛ إذ قال: ((والنون لا تدغم في الجيم، ومن تمحل لصحته فجعله فعل، وقال: فمتعسف بارد التعسف))[4]، إذ الفراء من قدر هذا التقدير في معانيه[5].

ج- الزمخشري وأبو علي الفارسي:

اهتم الزمخشري بالشيخ أبي علي الفارسي اهتماما كبيرا، فكان يوافقه في آراء عدة، وقد اطلع على كتابيه الحجة والحلبيات، وكانا من مصادر الكشاف التي نقل عنهما بعض آرائه:

1- نقل عنه عند تفسير قوله تعالى: ﴿**ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة**﴾[6]، من كتابه الحلبيات، فقال الزمخشري: ((وحكى أبو علي في الحلبيات عن أبي عبيدة:

---

(1) [البقرة: من الآية 24].

(2) الكشاف، الزمخشري، ج1، ص132.

(3) [الأنبياء: من الآية 88].

(4) الكشاف، الزمخشري، ج3، ص150.

(5) ينظر: معاني القرآن، للفراء، ج2، ص210.

(6) [البقرة: من الآية 195].

التهلكة والهلاك والهلك واحد، قال: فدل هذا من قول أبي عبيدة على أن التهلكة مصدر))[1].

2- نقل الزمخشري عن أبي علي أيضا من كتابه الحجة جواز إمالة (يا) في (يس)، فقال: ((وذكر أبو علي في كتابه الحجة في (يس): إمالة (يا)، أنهم قالوا: يا زيد في النداء، فأمالوا وإن كان حرفا، قال: فإذا كانوا قد أمالوا ما لا يمال من الحروف من أجل الياء، فلأن يميلوا الاسم الذي هو (يس) أجدر))[2].

3- كما نقل الزمخشري رأي أبي علي عند تقديره مضافات في قوله تعالى: ﴿**فكان قاب قوسين أو أدنى**﴾[3]، فقال: ((فإن قلت: كيف تقدير قوله (فكان قاب قوسين)؟ قلت: تقديره فكان مقدار مسافة قربه، مثل قاب قوسين، فحذفت هذه المضافات كما قال أبو على في قوله:

..... وقد جعلتني من حزيمة أصبعا[4]

أي: ذا مقدار مسافة أصبع))[5]، وقد ذكر البغدادي عند شرحه هذا الشاهد: أن الفارسي قدر هذا التقدير في كتابه الإيضاح الشعري[6].

4- وافق الزمخشري الفارسي في تقسيم إضافة الجملة الشرطية إلى الجملة الأسمية، والفعلية، والظرفية ـ على حد تقسيم ابن هشام ـ[7]، وقد نسب ابن يعيش في شرحه المفصل هذا التقسيم إلى أبي علي الفارسي، وذكر أيضا قول صاحب الكتاب: ((والجملة أربعة أضرب فعلية، واسمية، وشرطية، وظرفية، وذلك: زيد ذهب أخوه، وعمرو أبوه منطلق، وبكر إن تعطه يشكرك، وخالد في الدار))[8].

---

(1) الكشاف، الزمخشري، ج1، ص279.

(2) المصدر السابق، ص48.

(3) [النجم: الآية 9].

(4) شطر البيت: **فأدرك إبقاء العرادة ظلعها .....**

وهو لهبيرة بن عبد الله ابن عبد مناف، الملقب بالكلحبة العريني. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، ج22، ص245.

(5) الكشاف، الزمخشري، ج4، ص455، 456.

(6) ينظر: خزانة الأدب، البغدادي، ج4، ص368.

(7) ينظر: مغني اللبيب، ابن هشام الأنصاري، ج2، ص39.

(8) شرح المفصل، ابن يعيش، عالم الكتب ـ بيروت، ج1، ص88.

5- كما وافق الزمخشري أبا علي الفارسي في أن نصب خبر (ما) في لغة الحجاز هو المقتضى زيادة الباء فيه، فعند قوله تعالى: ﴿**يظاهرون منكم من نسائهم ما هن أمهاتهم**﴾[1]، قال: ((وقرئ بالرفع على اللغتين الحجازية والتميمية، وفي قراءة ابن مسعود: (بأمهاتهم)، وزيادة الباء في لغة من ينصب))[2]، وقال ابن هشام في مثل ذلك يحتمل أن تكون فيه (ما) حجازية وتميمية، ((وأوجب الفارسي والزمخشري الحجازية ظنا أن المقتضى لزيادة الباء نصب الخبر، وإنما المقتضى فيه نفيه؛ لامتناع الباء في: كان زيد قائما، وجوازها في:

وإن مدت الأيدي إلى الزاد لم أكن بأعجلهم، إذ أجشع القوم أعجل[3]

وفي: ما إن زيد بقائم))[4].

6- في مرادفة الكاف الاسمية الجارة (مثل) في الاختيار، قال ابن هشام: ((وقال كثير منهم الأخفش والفارسي يجوز في الاختيار، فجوزوا في نحو: زيد كالأسد، أن تكون الكاف في موضع رفع، والأسد مخفوضا بالإضافة، ويقع هذا في كتب المعربين كثيرا، قال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿**فأنفخ فيه**﴾[5]، إن الضمير راجع للكاف من قوله تعالى: ﴿**كهيئة الطير**﴾[6]، أي: فأنفخ في ذلك الشيء المماثل فيصير كسائر الطيور. انتهى))[7].

د- الزمخشري وابن جني:

استقى الزمخشري شواذ القراءات من كتاب المحتسب لابن جني، وتبنى منه العديد من الآراء منها:

---

(1) [المجادلة: من الآية 2].

(2) الكشاف، الزمخشري، ج4، ص525.

(3) البيت للشنفرة، ينظر: ديوانه، الدار العالمية ـ بيروت، ط1، 1993، ج2، ص216.

(4) مغني اللبيب، ابن هشام الأنصاري، ج2، ص216.

(5) [آل عمران: من الآية 49].

(6) نفس السورة والآية.

(7) مغني اللبيب، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص199. وينظر: الكشاف، للزمخشري، ج1، ص420.

1- نقل الزمخشري عن المحتسب تخريجه لقراءة بفتح الكاف والتنوين في (كلا) من قوله تعالى: ﴿**كلا سيكفرون بعبادتهم ويكونون عليهم ضدا**﴾[1]، فقال: ((وفي محتسب ابن جني: (كلا) بفتح الكاف والتنوين، وزعم أن معناه كل هذا الرأي والاعتقاد كلا))[2]، وهو لم يوافق ابن جني في هذا التخريج، بل ذكر تخريجا آخر للقراءة، وهو قوله: ((إن صحت هذه الرواية فهي كلا التي هي للردع، قلب الواقف عليها ألفها نونا))[3].

2- عند قوله تعالى: ﴿**يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم**﴾[4]، قال الزمخشري: ((قرأ الحسن[5] (شهادة) بالنصب والتنوين على: ليقم شهادة اثنان))[6]، وهو نفس تقدير ابن جني إذ قال: ((أما قراءة (شهادة بينكم) بالنصب والتنوين فنصبها على فعل مضمر، أي: ليقم شهادة بينكم اثنان ذوا عدل منكم))[7].

3- وفي قوله تعالى: ﴿**ولم أك بغيا**﴾[8]، نقل الزمخشري من كتاب التمام لابن جني، فقال: ((وقال ابن جني في كتابه التمام: هي فعيل، ولو كانت فعولا لقيل (بغو) كما قيل: فلان نهو عن المنكر))[9].

---

(1) [مريم: من الآية 82]، وهي قراءة أبي نهيك. ينظر: المحتسب، لابن جني، ج2، ص45.

(2) الكشاف، الزمخشري، ج3، ص46. والمحتسب، لابن جني، ج2، ص45.

(3) الكشاف، الزمخشري، ج3، ص46.

(4) [المائدة: الآية 106].

(5) الإمام أبو سعيد الحسن بن أبي الحسن يسار البصري، قرأ على حطان بن عبد الله بن أبي موسى الأشعري، وقرأ على أبي العالية عن أ بي، وزيد، وعمر، كان إمام زمانه علم ا وعملا، فصيح ا ذا مناقب جليلة، روى عنه أبو عمرو بن العلاء، وعاصم الجحدري وغيرهما، توفى سنة 110هـ. ينظر: غاية النهاية، ج1، ص235.

(6) الكشاف، الزمخشري، ج1، ص782.

(7) المحتسب، لابن جني، ج1، ص220.

(8) [مريم: من الآية 20].

(9) الكشاف، الزمخشري، ج3، ص10.

4- ونقل الزمخشري عن ابن جني اشتقاق (أيان) في قوله تعالى: ﴿**يسألونك عن الساعة أيان مرساها**﴾[1]، فقال: ((وقيل اشتقاقه من أي فعلان منه؛ لأن معناه أي وقت وأي فعل، من أويت إليه؛ لأن البعض أو إلى الكل متساند إليه، قال ابن جني، وأبى أن يكون من (أين)؛ لأنه زمان، و(أين) مكان))[2].

(1) [الأعراف: من الآية 187].

(2) الكشاف، الزمخشري، ج2، ص201.

المبحث الثاني

المنهج النحوي للزمخشري في الكشاف

أولا- مذهب الزمخشري النحوي:

إن الزمخشري يعد من القلائل الذين أبدعوا في علم النحو؛ إذ كان أسلوبه في معالجة مسائل النحو مختلفا عمن سبقه من النحاة، فقد كانت الدراسات النحوية قبله تدور حول كتاب سيبويه باكورة التأليف النحوي شرحا، وتحليلا، وتفصيلا، واستدراكا، ونقدا، ((ومما لا شك فيه أن النحو الوسيلة الأولى لذلك، فبالإعراب يظهر المعنى وتدرك نكات البلاغة وخصائص الأسلوب، ومن هذا المعنى انطلق الزمخشري في تحليله لآيات القرآن الكريم وتجليه معانيها، وأسرار التعبير فيها، فأكثر من الإعراب والتطبيق النحوي والاستعانة بأقوال أئمة النحو وآرائهم))[1].

فتردد منهج كتاب سيبويه بين الوصف والتقعيد، وعدم وضوح أبوابه، كل ذلك جعل الزمخشري يفكر في وضع مصنف يسهل تناوله ويجمع فيه المادة النحوية، وينسق أبوابها ويخلصها من التردد والاستطراد، وقد وفق في ذلك بتأليفه المفصل الذي يعد من كتب النحو التي حظيت بمنزلة رفيعة بعد كتاب سيبويه شرحا وتحليلا وتفصيلا.

ويتضح أيضا اعتماد الزمخشري الأصول النحوية، وإحياؤه منهج النحاة في النظر للقراءات ونقدها والترجيح بينها، وانتفاعه فيها بمعاني الفراء، ومحتسب ابن جني، وغيرها[2]، وللزمخشري ارتباط بأصول المذهب البصري وإجلاله لإمام النحاة سيبويه، وموافقته أيضا للمذهب الكوفي في بعض المسائل، وانتفاعه بمعاني الفراء الكوفي[3].

(1) النحو وكتب التفسير، د. إبراهيم رفيدة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1982، ج1، ص688.

(2) ينظر: المصدر السابق، ج1، ص689.

(3) ينظر: المصدر السابق، ج1، ص688.

أ- الزمخشري والمذهب البصري:

إذا أردنا أن ننسب الزمخشري إلى مذهب نحوي، فهو من البصريين المتأخرين الذين أطلق عليهم لفظ (البغداديين) الذين لم يتعصبوا لمذهب الكوفة أو البصرة، إنما اختاروا ما يوافق نظرتهم اللغوية في المسائل النحوية، وإن كان معظمهم يوافق المذهب البصري في كثير من المسائل النحوية، والزمخشري من هؤلاء، فهو في أحيان كثيرة يذكر البصريين ويطلق عليهم لفظ ((أصحابنا))[1]، وبذلك قرر أنه بصري المذهب؛ إذ عد البصريين أصحابه، وهو يوافقهم في كثير من المسائل الخلافية التي خالفوا بها المذهب الكوفي، ويوهن رأي الكوفيين فيها من تلك المسائل:

1- وافق الزمخشري البصريين في الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف دون غيره، وبرأ سيبويه مما وقع في بعض نسخ الكتاب من أنه استشهد ببيت استشهد به الكوفيون لإجازة الفصل بين المتضايفين بمعمول المضاف[2]، وهو قول الشاعر:

فزججتها بمزجة زج القلوص أبي مزادة[3]

ولذلك رد الزمخشري في كشافه وجه قراءة ابن عامر: ﴿**وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم**﴾[4] بالفصل بين المضاف إليه بمعمول المضاف[5].

2- أعرب الزمخشري (بئس ونعم) فعلين، كما يرى ذلك البصريون، فعند قوله تعالى: ﴿**بئسما اشتروا به أنفسهم**﴾[6]، قال: (((ما) نكرة منصوبة مفسرة لفاعل

---

(1) ينظر مثلا: المفصل في علم اللغة، الزمخشري، ص31، 104، 307، وغيرها.

(2) ينظر تفصيل هذه المسألة في: الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، دار الطلائع للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009، ج2، ص3، مسألة (60).

(3) ((قال ابن خلف: هذا البيت يروى لبعض المدنيين المولدين، وقد أنشد ثعلب في أماليه الثالثة هذا البيت:
فزججتها متمكنا زج الصعاب أبو مزادة)). الخزانة، ج2، ص251.

(4) [الأنعام: من الآية 137]. قرأ ابن عامر: بضم الزاي في (زين) وكسر يائه ورفع لام (قتل) ونصب دال (أولادهم) وخفض همزة (شركاء) ، والباقون بفتح الزاي، والياء في (زين)، ونصب لام (قتل)، وجر دال (أولادهم)، ورفع (شركاء). ينظر: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشرة، أحمد الدمياطي، مطبعة عبد الحميد أحمد حنفي، مصر، (د،ط،ت)، ص217.

(5) ينظر: الكشاف، الزمخشري، ج2، ص79.

(6) [البقرة: من الآية 90].

بئس بمعنى بئس شيئا))[1]، والكوفيون يعربونهما اسمين، ويستدلون بدخول حرف الخفض عليهما، وكذلك حرف النداء... وغيرها من الأدلة التي يخالفون بها البصريين الذين وهنوا أدلة الكوفيين[2].

3- وافق البصريين إلى أن (أفعل) في أسلوب التعجب فعل، فعند قوله تعالى: ﴿**فما أصبرهم على النار**﴾[3]، قال: ((فما أصبرهم، فأي شيء صبرهم، يقال: أصبره على كذا وصبره بمعنى، وهذا أصل معنى فعل التعجب))[4]، والبصريون استدلوا على أنه فعل بدخول نون الوقاية عليه إذا وصل بياء المتكلم، وكذلك نصبه المعرفة والنكرة، وإذا كان اسما فلا ينصب إلا النكرات خاصة على التمييز... وغير ذلك من الحجج التي خالفوا بها رأي الكوفيين[5].

4- وافق البصريين في عده الميم في (اللهم) عوضا من (ياء) النداء؛ ولذلك يمتنع اجتماعهما، وقد طبق هذا في إعرابه لفظ : ﴿**اللهم**﴾[6]، في سورة آل عمران في الكشاف[7]؛ لأن العوض ما قام مقام المعوض، والكوفيون لا يرون ذلك صحيحا، ويستدلون بأبيات اجتمعت فيها ياء النداء والميم، وقد رد مذهبهم بأن هذه الأبيات شاذة لا يقاس عليها[8].

5- في ارتفاع الاسم بعد (إن) الشرطية؛ ذهب الكوفيون إلى أنه يرتفع بما عاد إليه الفعل من غير تقدير فعل، أما البصريون فقدروا فعلا يفسره الفعل المذكور[9]، والزمخشري وافق المذهب البصري وطبقه في كشافه عند إعرابه قوله تعالـــى:

---

(1) الكشاف، الزمخشري، ج1، ص197.

(2) ينظر تفصيل هذه المسألة في: الإنصاف، الأنباري، ج1، ص97، 119.

(3) [البقرة: من الآية 175].

(4) الكشاف، الزمخشري، ج1، ص254.

(5) ينظر تفصيل هذه المسألة في: الإنصاف، الأنباري، ج1، ص120-136.

(6) [آل عمران: من الآية 26].

(7) ينظر: الكشاف، الزمخشري، ج1، ص404.

(8) ينظر تفصيل هذه المسألة في: الإنصاف، الأنباري، ج1، ص291-295.

(9) ينظر تفصيل الخلاف في هذه المسألة في: المرجع السابق، ج2، ص156-159.

﴿إن امرؤ هلك﴾[1]، فقال: ((ارتفع امرؤ بمضمر يفسره الظاهر))[2]، وغيرها من المسائل كثير، ولسنا في موضع حصرها؛ إنما كانت أمثلة استشهادا بها على موافقة الزمخشري البصريين في كثير من المسائل التي اختلفوا فيها مع الكوفيين.

ب- الزمخشري والمذهب الكوفي:

مع موافقة الزمخشري المذهب البصري في مسائل عديدة، فهو ليس متعصبا له في كل الأحوال، فهو وإن رأى أن المذهب الكوفي كان أقرب إلى ما يراه صوابا، ويوافق رؤياه العقلية الخاصة، فلا يتردد في موافقته، وهذا المنهج اتخذه علماء النحو المتأخرين؛ إذ جمعوا في آرائهم بين المذهبين، ورجحوا ما رأوه مناسبا لنظرتهم اللغوية، وقد عرفوا بالمدرسة البغدادية؛ لتجمعهم في بغداد مقر الخلافة العباسية، وكان الزمخشري من هؤلاء العلماء الذين لم يتحيزوا لمذهب دون الأخذ بما يرونه صائبا من المذهب المخالف، فقد وافق المذهب الكوفي في بعض المسائل النحوية منها:

1- وافق الزمخشري المذهب الكوفي في تعلق جملة البسملة بفعل محذوف، وخالف بذلك البصريين، وفي ذلك يقول ابن هشام الأنصاري في كتابه مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ((فإن قدرت (ابتدائي باسم الله) فاسمية، وهو قول البصريين، أو (أبدأ باسم الله) ففعلية، وهو قول الكوفيين))[3]، ولم يذكر الزمخشري غيره في كشافه عند إعرابه جملة البسملة، فقدر فعلا محذوفا ولم يقدر اسما[4]، وبذلك فهو يرى أنها جملة فعلية لا اسمية كما يراها من ذهب المذهب البصري.

---

(1) [النساء: من الآية 176].

(2) الكشاف، الزمخشري، ج1، ص682.

(3) مغني اللبيب، ابن هشام، ج2، ص41.

(4) الكشاف، الزمخشري، ج1، ص26.

2- قاس الترجي على التمني على مذهب الكوفيين في قوله تعالى: ﴿**فلا تجعلوا لله أندادا**﴾[1]، فقال: ((فإن قلت بم تعلق (فلا تجعلوا)؟ قلت فيه ثلاثة أوجه: أن يتعلق بالأمر، وأن لا يجعل لله ند ولا شريك، أو بـ (لعل) على أن ينتصب (تجعلوا) انتصاب (فأطلع) في قوله تعالى: ﴿**ابن لي صرحا لعلي أبلغ الأسباب ۞ أسباب السماوات فأطلع إلى إله موسى**﴾[2]...))[3]، وقد قال الفراء في هذه الآية من سورة غافر في (فأطلع): من قرأ ((بالرفع يرده على قوله أبلغ، ومن جعله جوابا لـ (لعلي) نصبه))[4]، وقد أنكر ابن هشام على الزمخشري إجازته أن يكون الفعل (تجعلوا) منصوبا في جواب الترجي بقوله تعالى: ﴿**لعلكم تتقون**﴾[5]، وقياسه على قراءة حفص[6] (فأطلع) بالنصب، فقال: ((وهذا لا يجيزه بصري، ويتأولون قراءة حفص إما على أنه جواب للأمر وهو (ابن لي صرحا) أو على العطف على (الأسباب)))[7]، وفي قوله تعالى: ﴿**أو يذكر فتنفعه الذكرى**﴾[8]، أعاد ما قاله في هذه الآية؛ إذ قال: ((وقرئ[9]: (فأطلع إلى إله موسى)))[10].

---

(1) [البقرة: من الآية 22].

(2) [غافر: من الآيتان 36، 37].

(3) الكشاف، الزمخشري، ج1، ص125.

(4) معاني القرآن، الفراء، ج3، ص9.

(5) [البقرة: من الآية 21].

(6) قرأ حفص (فأطلع) بالنصب، وكذلك الأعرج، وأبو حيوة، وزيد بن علي، والزعفراني، وابن مقسم، وقرأ الباقون بالرفع عطفا على أبلغ. ينظر: البحر المحيط، ج9، ص258.

(7) مغني اللبيب، ابن هشام، ج2، ص207.

(8) [عبس: الآية 4].

(9) قرأ عاصم، والأعرج، وأبو حيوة، وابن أبي عبلة، والزعفراني (فتنفعه) بنصب العين، والباقون برفعها. ينظر: البحر المحيط، ج10، ص407.

(10) الكشاف، الزمخشري، ج4، ص764.

3- في باب (كي)، قال الزمخشري: ((يقول القائل: قصدت فلانا، فتقول له كيمه؟ فيقول: كي يحسن إلي، وكيمه مثل: فيمه، وعمه، ولمه، دخل حرف الجر على ما الاستفهامية محذوفا ألفها، ولحقت هاء السكت، واختلف في إعرابها، فهي عند البصريين مجرورة، وعند الكوفيين منصوبة بفعل مضمر، كأنك قلت: كي تفعل ماذا، وما أرى هذا القول بعيدا من الصواب))[1].

4- جعل أل التعريف الدالة على الجنس بمعنى الإضافة في قوله تعالى: ﴿...**أن لهم جنات تجري من تحتها الأنهار**﴾[2]، فقال إن المراد بـ (أل) في (الأنهار) الجنس، ((أو يراد أنهارها، فعوض التعريف باللام من تعريف الإضافة كقوله: ﴿**واشتعل الرأس شيبا**﴾[3]، ...))[4]، وهذا هو مذهب الكوفيين، ولا يجيزه البصريون، قال أبو حيان في البحر المحيط: ((ليس هذا مذهب البصريين بل شيء ذهب إليه الكوفيون))[5].

5- أجاز أن يحمل اسم الإشارة معنى الاسم الموصول، واتفق في هذه المسألة مع الكوفيين، فقال: ((ولم يثبت سيبويه ذا بمعنى الذي إلا في قولهم ماذا، وقد أثبته الكوفيون وأنشدوا:

عدس ما لعباد عليك إمارة أمنت وهذا تحملين طليق[6]

---

(1) المفصل في صناعة الإعراب، الزمخشري، تحقيق: د. عيسى بو ملحم، مكتبة الهلال ـ بيروت، ط1، 1993، ج1، ص445.

(2) [البقرة: من الآية 25].

(3) [مريم: من الآية 4].

(4) الكشاف، الزمخشري، ج1، ص137، 138.

(5) البحر المحيط، الأندلسي، ج1، ص183.

(6) البيت ليزيد بن مفرغ الحميري يخاطب بغلته، وهو موجود في ديوانه، تحقيق: عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الرسالة بيروت، 1975، ص170.

أي والذي تحملين طليق، وهذا شاذ عند البصريين))[1]، وقد قال الزمخشري عند قوله تعالى: ﴿**وما تلك بيمينك يا موسى**﴾[2]: ((ويجوز أن تكون تلك اسما موصولا صلته (بيمينك)))[3].

ج- من المسائل التي لم يكن موقف الزمخشري فيها واضحا:

1- جواز أن يقع الماضي حالا دون تقدير (قد)، فقد وافق الكوفيين في موضع ووافق البصريين في موضع آخر[4]، فعند قوله تعالى: ﴿**كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا فأحياكم ثم يميتكم ثم يحييكم ثم إليه ترجعون**﴾[5]: أعرب (وكنتم أمواتا) حالا دون تقدير (قد)، وعلل جواز ذلك بقوله: ((لم تدخل الواو على (كنتم أمواتا) وحده، ولكن على جملة قوله: (كنتم أمواتا) إلى (ترجعون)، كأنه قيل: كيف تكفرون بالله وقصتكم هذه وحالكم، أنكم كنتم أمواتا نطفا في أصلاب آبائكم، فجعلكم أحياء، ثم يميتكم بعد هذه الحياة، ثم يحييكم بعد الموت، ثم يحاسبكم))[6]، وقد ناقض هذه الحكم الإعرابي بموافقته البصريين في تقدير (قد) عند قوله تعالى: ﴿... **حصرت صدورهم أن يقاتلوكم**﴾[7]، فقال: ((حصرت صدورهم في موضع الحال بإضمار قد))[8]، وكذلك عند قوله تعالى: ﴿**كيف يهدي الله قوما كفروا بعد إيمانهم وشهدوا أن الرسول حق**﴾[9]، قال: ((ويجوز أن تكون الواو للحال بإضمار (قد) بمعنى: وقد شهدوا أن الرسول حق))[10]، وما جعل الزمخشري

---

(1) المفصل، الزمخشري، ص182، 183.

(2) [طه: الآية 17].

(3) الكشاف، الزمخشري، ج3، ص64.

(4) ينظر تفصيل هذه المسألة في الإنصاف، الأنباري، ج1، ص153.

(5) [البقرة: الآية 28].

(6) الكشاف، الزمخشري، ج1، ص153.

(7) [النساء: من الآية 90].

(8) الكشاف، الزمخشري، ج1، ص625.

(9) [آل عمران: من الآية 86].

(10) الكشاف، الزمخشري، ج1، ص438.

يوافق الكوفيين في إعراب الآية الأولى أن المعنى وتفسير الآية فرض عليه أن تكون الجملة الواقعة حالا قوله: (كنتم أمواتا) إلى قوله: (ترجعون)، وهذه الآية ـ على حد تفسيره ـ لم تحتو على معنى المضي وحده؛ بل فيها ما يدل على الحال والاستقبال أيضا.

2- مما أيد فيه قول البصريين عدم إجازتهم العطف على الضمير المجرور، وقد طبق ذلك في الكشاف عند إعرابه قوله تعالى: ﴿**واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام**﴾[1]، فقال: ((وقرئ (والأرحام) بالحركات الثلاث[2]: ... والجر على عطف الظاهر على المضمر، وليس بسديد؛ لأن الضمير المتصل متصل كاسمه، والجار والمجرور كشيء واحد، فكانا في قولك: مررت به وزيد، وهذا غلامه وزيد شديدي الاتصال، فلما اشتد الاتصال لتكرره أشبه العطف على بعض الكلمة، فلم يجز ووجب تكرير العامل))[3]؛ ولكنه نقض ما ذهب إليه، ووافق الكوفيين بجواز ذلك عند قوله تعالى: ﴿**فاذكروا الله كذكركم آباءكم أو أشد ذكرا**﴾[4]، فأعرب ((أو أشد ذكرا) في موضع جر عطف على ما أضيف إليه الذكر في قوله: (كذكركم)، كما تقول كذكر قريش آباءهم أو قوم أشد منهم ذكرا))[5].

3- من الآراء التي تفرد بها الزمخشري، تقديره العطف على محذوف إذا سبق حرف العطف استفهام، فعند قوله تعالى: ﴿**أو كلما عاهدوا عهدا نبذه فريق**

---

(1) [النساء: من الآية 1].

(2) قرأ حمزة بالخفض، والنخعي، وقتادة، والأعمش، وقرأ الباقون بالنصب، والقراءتان متواترتان. ينظر: البحر المحيط، الأندلسي، ج3، ص497. أما قراءة الرفع فهي شاذة قرأ بها أبو عبد الرحمن عبد الله بن يزيد. ينظر: المحتسب في شواذ القراءات، ابن جني، ج1، ص179.

(3) الكشاف، الزمخشري، ج1، ص528.

(4) [البقرة: من الآية 200].

(5) الكشاف، الزمخشري، ج1، ص291، 292.

منهم﴾[1]، فقال: ((الواو للعطف على محذوف معناه: أكفروا بالآيات البينات وكلما عاهدوا))[2]، وفي ذلك يقول ابن هشام: إن سيبويه وجمهور النحاة يرون أن الهمزة قدمت على العاطف؛ تنبيها لأصالتها، وبقية أدوات الاستفهام تتأخر عنه، وخالفهم جماعة أولهم الزمخشري؛ إذ جعلوا الهمزة في موضعها الأصلي وأن العطف على جملة مقدرة بينها وبين العاطف[3]، وقد نقض قوله هذا في مواضع أخرى في الكشاف، برجوعه إلى مذهب الجماعة، فقد أعرب (أو آباؤنا) من قوله تعالى: ﴿**وكانوا يقولون أئذا متنا وكنا ترابا وعظاما أئنا لمبعوثون ۞ أوآباؤنا الأولون**﴾[4]، أنها معطوفة على الضمير في (لمبعوثون)، فقال: ((دخلت همزة الاستفهام على حرف العطف، فإن قلت: كيف حسن العطف على المضمر في (لمبعوثون) من غير تأكيد بنحن؟ قلت حسن للفاصل الذي هو الهمزة))[5]، فهو لم يقدر معطوفا بعد الهمزة.

د- ما انفرد به الزمخشري من آراء:

هناك بعض الآراء تفرد بها الزمخشري، فلم يتبع فيها المذهب البصري، ولا المذهب الكوفي؛ لأنه لم يرتض ما جاءوا به من تفسير تلك القواعد وتعليلها، فجاء بأقوال جديدة في تفسيره لبعض المسائل لم يسبقه إليها أحد من النحاة، ومن تلك الأقوال:

1- قدر (إذا) مبتدأة في قوله تعالى: ﴿**لقد من الله على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولا**﴾[6]، فقال في إعراب قراءة (لمن من)[7]: ((... أو يكون (إذا) في محل الرفع كـ (إذا)

(1) [البقرة: من الآية 100].

(2) الكشاف، الزمخشري، ج1، ص203.

(3) ينظر: مغني اللبيب، ابن هشام، ج1، ص38.

(4) [الواقعة: الآيتان 47، 48].

(5) الكشاف، الزمخشري، ج4، ص502.

(6) [آل عمران: من الآية 164].

(7) جاء في البحر المحيط (وقرئ شاذا: لمن من...)، ولم تنسب القراءة، ج3، ص416.

في قولك: أخطب ما يكون الأمير إذا كان قائما))[1]، فقاس (إذ) على (إذا)، وقد قال ابن هشام: ((ولا نعلم بذلك قائلا))[2].

2- ومن المسائل التي خرج فيها الزمخشري عن أقوال نحاة البصرة والكوفة، جعله اللام الداخلة على الفعل المضارع زائدة للتأكيد، وقدر (أن) بعدها، فقال عند قوله تعالى: ﴿**يريد الله ليبين لكم**﴾[3]: (((يريد الله ليبين لكم) أصله: يريد الله أن يبين لكم، فزيدت اللام مؤكدة؛ لإدارة التبيين، كما زيدت في لا أبا لك؛ لتأكيد إضافة الأب، والمعنى: يريد الله أن يبين لكم ما هو خفي عنكم من مصالحكم وأفاضل أعمالكم))[4].

3- مما انفرد به أيضا؛ إطلاقه مصطلح الفاعل على نائب الفاعل، قال عند إعرابه قوله تعالى: ﴿**كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيرا الوصية**﴾[5]: ((والوصية فاعل كتب))[6]، وعند قوله تعالى: ﴿**لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده**﴾[7]، قال: ((و(له) في محل رفع على الفاعلية))[8]، وقد نبه إلى ذلك أبو حيان الأندلسي في البحر المحيط[9].

4- جعل من معاني الواو إثباتها بمعنى (أو) للإباحة، قال ابن هشام: ((ولا نعرف هذه المقالة لنحوي))[10]، وقال: ((والمعروف من كلام النحويين أنه لو قيل:

---

(1) الكشاف، الزمخشري، ج1، ص499، 500

(2) مغني اللبيب، ابن هشام، ج1، ص103.

(3) [النساء: من الآية 26].

(4) الكشاف، الزمخشري، ج1، ص573.

(5) [البقرة: من الآية 180].

(6) الكشاف، الزمخشري، ج1، ص263.

(7) [البقرة: من الآية 233].

(8) الكشاف، الزمخشري، ج1، ص326.

(9) ينظر: البحر المحيط، الأندلسي، ج2، ص162.

(10) مغني اللبيب، ابن هشام، ج1، ص86.

جالس الحسن وابن سيرين، كان أمرا بمجالسة كل منهما، وجعلوا ذلك فرقا بين العطف بالواو، والعطف بأو))[1].

وقد طبق هذا الرأي عند إعرابه قوله تعالى: ﴿**فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم تلك عشرة كاملة**﴾[2]، فقال: ((وقرأ ابن أبي عبلة[3] (وسبعة) بالنصب عطفا على محل ثلاثة أيام، وكأنه قيل: فصيام ثلاثة أيام، كقوله: ﴿**أو إطعام في يوم ذي مسغبة ۞ يتيما ذا مقربة**﴾[4]، ((فإن قلت: فما فائدة الفذلكة؟ قلت: الواو قد تجيء للإباحة في نحو قولك: جالس الحسن وابن سيرين، ألا ترى أنه لو جالسهما جميعا أو واحدا منهما كان ممتثلا))[5].

فهذه النماذج تدل بوضوح على مذهب الزمخشري النحوي، الذي لا يمكن أن يعد هذا العالم من أصحاب المذهب البصري المتحيز لمذهبه، فهو يخالفهم في بعض المسائل، ويخرج عن إطار مذهبهم إذا لم ير الصواب في أن يذهب إلى ما ذهبوا إليه وقرروه من آراء، كما أنه لم يعد كوفي الطابع؛ لأنه وإن وافق الكوفيين في بعض المسائل فهو لم يخرج عن نطاق المذهب البصري، فهو يخالف الكوفيين في مسائل أكثر من التي يوافقهم فيها، وما تفرد به من الآراء التي عالج بها قواعد النحو وأحكامه تدل دلالة واضحة على تميز شخصية الزمخشري النحوية، هذه الشخصية التي تبنت منهجا جديدا لمعالجة مسائل النحو، أساس هذا المنهج اختيار الأصلح من آراء المذهبين: البصري والكوفي، وإن ارتضى رأيا لم يسبقه إليه نحوي فلا يتردد في إطلاقه على مسألة نحوية.

---

(1) المصدر السابق، نفس الجزء والصفحة.

(2) [البقرة: من الآية 196].

(3) قرأ زيد بن علي وابن أبي عبلة (سبعة) بالنصب، (اسم القارئ فيه مصحفا: ابن أبي عبده). ينظر: البحر المحيط، الأندلسي، ج2، ص267.

(4) [البلد: الآيتان 14، 15].

(5) الكشاف، الزمخشري، ج1، ص284.

ثانيا- أصول الاستشهاد النحوي في الكشاف:

لقد زخر الكشاف بالاستشهاد النحوي بشواهد اللغة، ولا شك في ذلك، فهو تفسير لم يعتمد على نقل المأثور من الكلام فقط، بل كان يعتمد على التحليل اللغوي لآيات الذكر الحكيم ألفاظا وتراكيب، فاعتمد مؤلفه على النحو؛ لإبراز الأسرار البيانية لمعانيها، فاستخدم أدلة النحو لتقوية ما ذهب إليه من تقرير تلك الظواهر النحوية، التي فسر بها معاني القرآن الكريم.

أ- السماع عند الزمخشري:

1- الاستشهاد بالقرآن الكريم:

أجمع النحاة على الاستشهاد بآيات القرآن الكريم لتقرير قواعد النحو؛ لأنه عني بتوثيق لم يعن به أي نص آخر، والزمخشري كان قليل الاستشهاد بآيات القرآن الكريم نسبة إلى غيره من شواهد النحو، وهذا لا يعني عدم اهتمامه بها، إنما ترجع العلة في ذلك إلى أن الكشاف تفسير لتلك الآيات، وإن استخدام النحو لهذه الغاية لخير دليل على أن هذه القواعد قد أثبت صحتها بإمكانية تطبيقها على النص القرآني، وهو مع ذلك قد جمع بين الآيات التي تضمها قاعدة نحوية واحدة مستشهدا بها، ومثال ذلك:

- في زيادة (لا) من قوله تعالى: ﴿**فلا أقسم بمواقع النجوم**﴾[1]، قال: ((معناه: فأقسم، ولا مزيدة مؤكدة مثلها في قوله تعالى: ﴿**لئلا يعلم أهل الكتاب**﴾[2]))[3].

- عند تخريجه قراءة (كلا) بفتح الكاف والتنوين من قوله تعالى: ﴿**كلا سيكفرون بعبادهم**﴾[4]، قال: ((فهي كلا التي هي للردع، قلب الواقف عليها ألفها نونا، كما في قوله تعالى: ﴿**قواريرا**﴾[1]))[2].

---

(1) [الواقعة: الآية 75].

(2) [الحديد: من الآية 29].

(3) الكشاف، الزمخشري، ج4، ص507.

(4) [مريم: من الآية 82].

- في تقرير جواب (لما) المحذوف من قوله تعالى: ﴿**فلما أضاءت ما حوله ذهب الله بنورهم**﴾[3]، ذكر وجهين أحدهما ((أن جوابه ذهب الله بنورهم، والثاني أنه محذوف كما حذف في قوله تعالى: ﴿**فلما ذهبوا به**﴾[4]))[5].

2- القراءات في الكشاف:

زخر الكشاف بالقراءات القرآنية المتواترة منها والشاذة، ولم يهتم الزمخشري بنسبة القراءة إلى صاحبها، فيكتفي بقوله قرئ كذا، أو قراءة بعضهم[6]، وينسب أحيانا أخر بعض القراءات إلى أصحابها[7].

وتناول الزمخشري القراءات في كشافه جاء متنوعا، قد يقوي القراءة محتجا لها، وقد يتناول بالموازنة قراءتين، فيرجح إحداهما على الأخرى، وقد ينقد القراءة وفقا للضوابط النحوية، وقد تكون القراءة حجة وشاهدا على ما قرره من قواعد النحو وضوابطه.

- **الاحتجاج للقراءات:**

اتخذ الزمخشري في كشافه وسائل عدة لتقوية بعض القراءات منها:

- موافقة القراءة رسم المصحف: ذكر الزمخشري في مواضع عدة وجوب اتباع رسم المصحف[8]، كما قال مقويا قراءة نافع[1]:﴿**فإن الله هو الغني**

---

(1) [الإنسان: من الآية 15].

(2) الكشاف، الزمخشري، ج3، ص46.

(3) [البقرة: من الآية 17].

(4) [يوسف: من الآية 15].

(5) الكشاف، الزمخشري، ج1، ص103. وهناك أمثلة أخرى في الكشاف مثلها انظر مثلا: ج1- ص157 - 196 - 339 - 421، ج2- ص27، ج3- ص492، ج4- ص197.

(6) ينظر مثلا: ج1- ص34، 280، 443، ج2- ص49، ج3- ص596، ج4- ص584، 599.

(7) ينظر مثلا: ج1- ص401، 741، ج2- ص403، ج3- ص163، 354، ج4- ص521، 609، 702.

(8) ينظر مثلا: ج2- ص113، ج4- ص656، 785.

الحميد﴾[2]، بورودها هكذا في بعض المصاحف، فقال: ((وهو في مصاحف أهل المدينة والشام هكذا))[3].

- موافقة القراءة أحد أوجه العربية: عادة ما يذكر الزمخشري القراءات وما تحتمله من أوجه العربية، ويشترط أن يكون هذا الوجه قويا، خاصة عندما تكون القراءة مستفيضة، فهو يقول في هذا الباب: ((ولا يجوز أن تحمل القراءة المستفيضة على وجه ضعيف، ليس بحد الكلام، ولا وجهه))[4]، ومن الأمثلة التي قوى فيها الزمخشري بعض القراءات؛ لاحتمالها أحد أوجه العربية:

- عند قوله تعالى: ﴿**فقال الكافرون هذا شيء عجيب ۞ أئذا متنا وكنا ترابا ذلك رجع بعيد**﴾[5]، قال الزمخشري[6]: وقرئ: (((إذا متنا) على لفظ الخبر، ومعناه: إذا متنا بعد أن نرجع، والدال عليه (ذلك رجع بعيد)))[7].

- وجه قراءة رفع (الأرحام) في قوله تعالى: ﴿**واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام**﴾[8]، بتخريجها على وجه من أوجه العربية مع شذوذها، فقال:

---

(1) نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم أحد القراء السبعة المشهورين والثقة الصالحين، كان صبيح الوجه، حسن الخلق، فيه دعابة، أخذ القراءة عرضـ ـا من جماعة من تابعي أهل المدينة، منهم عبد الرحمن بـ ـن هرمز، ومسلم بن جندب، والأصبغ بن عبد العزيز النحوي وغيرهم كثيرون. ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 1982، ج2، ص330، وما بعدها.

(2) [الحديد: من الآية 24]. قراءة نافع وابن عامر وأبو جعفر بحذف (هو) ، والباقون بالإثبات ﴿**فإن الله هو الغني الحميد**﴾.
ينظر: إتحاف فضلاء البشر، أحمد الدمياطي، ص411.

(3) الكشاف، الزمخشري، ج4، ص519.

(4) المصدر السابق، ص245.

(5) [ق: من الآية 2، 3].

(6) هي قراءة الأعـ ـج وشيبة وابن وثـ ـاب والأعمش وابن عتبة عن ابن عامر. ينظر: البحر المحيط،ج9،ص529.

(7) الكشاف، الزمخشري، ج4، ص413.

(8) [النساء: من الآية 1].

((والرفع على أنه مبتدأ خبره محذوف، كأنه قيل: والأرحام كذلك، على معنى: والأرحام مما يتقى، أو والأرحام مما يتساءلون به))[1].

- عند قوله تعالى: ﴿**وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا**﴾[2]، قال: ((فإن قلت: ما وجه قوله (اقتتلوا)، والقياس اقتتلتا كما قرأ ابن أبي عبلة، أو اقتتلا كما قرأ عبيد بن عمير[3] على تأويل الرهطين أو النفرين، قلت: هو مما حمل على المعنى دون اللفظ؛ لأن الطائفتين في معنى القوم والناس))[4].
- صحة الرواية أيضا مما يقوي القراءة عند الزمخشري، قال في قراءة ﴿**فلتفرحوا**﴾[5]: ((بالتاء، وهو الأصل والقياس، وهي قراءة رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ فيما روي عنه))[6].

- **الترجيح بين القراءات:**

قد يضع الزمخشري ميزانه النقدي اللغوي للترجيح بين القراءات معتمدا فيه على موافقة القراءة لوجه أرجح من غيره من أوجه العربية، من ذلك:

- عند قوله تعالى: ﴿**أبشرا منا واحدا نتبعه**﴾[1]، قال الزمخشري عند إعرابه (بشرا): ((نصب بفعل مضمر يفسره (نتبعه)، وقرئ: (أبشرا منا واحد) على الابتداء و(نتبعه) خبره، والأول أوجه للاستفهام))[2].

---

(1) الكشاف، الزمخشري، ج1، ص528.

(2) [الحجرات: من الآية 9].

(3) قال أبو حيان: ((قرأ ابن أبي عبلة (اقتتلتا) على لفظ التثنية، وزيد بن علي وعبيد بن عمير (اقتتلتا) على التثنية)) وهو يقصد (اقتتلا)، فقد وقع في اللفظ تصحيف. البحر المحيط، ج9، ص516.

(4) الكشاف، الزمخشري، ج4، ص395.

(5) [يونس: من الآية 58]. وقرأ عثمان بن عفان، وأبي، وأنس، والحسن، وأبو رجاء، وابن هرمز، وابن سيرين، وأبو جعفر المدني، والسلمي، وقتادة، والجحدري، وهلال بن يساني، والأعمش، وعمر بن قائد، والعباس ابن الفضل الأنصاري، فلتفرحوا بالتاء على الخطاب، والجمهور بالياء على أمر الغائب. البحر المحيط، للأندلسي، ج6، ص76.

(6) الكشاف، الزمخشري، ج2، ص388.

- عند قوله تعالى: ﴿**لا يجرمنكم شقاقي أن يصيبكم مثل ما أصاب قوم نوح**﴾[3]، قال: ((وقرأ ابن كثير بضم الياء[4].... والقراءتان مستويتان في المعنى لا تفاوت بينهما إلا أن المشهورة أفصح لفظا))[5]، ويقصد بالفصاحة كثرة دوران اللفظ على الألسنة وكثرة استعماله.

- **نقد القراءات:**

لم يأت أو يبتدع الزمخشري منهجا جديدا في نقد القراءات؛ بل اتبع سنة كثير ممن سبقه من النحاة الذين نقدوا بعض القراءات في هذا المجال؛ لمخالفتها ما قدره أولئك النحاة من قواعد وضوابط نحوية بنوها على الكثير الشائع من كلام العرب الفصحاء، فكان يتناول القراءات التي خالفت قواعد النحو بالنقد، وإن كانت القراءة متواترة، موافقا في كثير من الأحوال أقوال بعض النحاة السابقين، من ذلك:

- عند نقده قراءة جر (الأرحام) من قوله تعالى: ﴿**واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام**﴾[6]، سيطرت عليه رؤية المذهب البصري في عدم إجازة عطف الظاهر على مضمر مجرور، فقال: ((والجر على عطف الظاهر على المضمر، وليس بسديد))[7]، وربما يقصد بعدم السداد التخريج لا القراءة

---

(1) [القمر: من الآية 24]. ذكر ابن جني أن أبا السمال قرأ (أبشر منا) بالرفع و(واحدا نتبعه) بالنصب. ينظر: المحتسب، لابن جني، ج2، ص298. أما الزمخشري وأبو حيان فقد ذكرا أن القراءة (ابشر منا واحد) بالرفع في كل. البحر المحيط، ج10، ص42.

(2) الكشاف، الزمخشري، ج4، ص474.

(3) [هود: من الآية 89].

(4) نسب الزمخشري القراءة إلى ابن كثير، وهي قراءة ابن وثاب والأعمش. ينظر: البحر المحيط، ج6، ص199.

(5) الكشاف، الزمخشري، ج2، ص462.

(6) [النساء: من الآية 1].

(7) الكشاف، الزمخشري، ج1، ص528.

نفسها؛ لأنه قال بعد ذلك: ((وقد تمحل لصحة هذه القراءة بأنها على تقدير تكرير الجار، ونظيرها: **فما بك والأيام من عجب**[1]))[2].

وقد سبق بعض النحاة الزمخشري في نقد هذه القراءة منهم: الفراء إذ قال في معانيه: ((وفيه قبح؛ لأن العرب لا ترد مخفوضا على مخفوض، وقد كني عنه))[3].

- نقد بعض النحاة الشواهد التي فصل فيها بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور، ومن تلك الشواهد قراءة ابن عامر: ﴿**وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم**﴾[4]، فقد سوى الفراء بين قراءة ابن عامر وقراءة: ﴿**تحسبن الله مخلف وعده رسله**﴾[5] في النقد مع تواتر الأولى وشذوذ الثانية، فقال: ((وليس قول من قال: (مخلف وعده رسله) ولا (زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم) بشيء))[6]، كما أن سيبويه رفض الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وإن لم يذكر هذه القراءة فتطبيق ما ذهب إليه يجعل هذه القراءة غير مقبولة عنده من الناحية التركيبية[7]، وقد تبع الزمخشري من سبقه ممن نقد هذه القراءة، فقال: ((والفصل بينهما بغير الظرف فشيء لو كان في مكان الضرورات، وهو الشعر لكان سمجا مردودا كما سمج ورد:

---

(1) البيت: **فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب .....**

وهو من أبيات سيبويه التي لا يعرف قائلها. الكتاب، سيبويه، ج2، ص383.

(2) الكشاف، الزمخشري، ج1، ص528.

(3) معاني القرآن، الفراء، ج1، ص252.

(4) [الأنعام: من الآية 137].

(5) [إبراهيم: من الآية 47]. قال أبو حيان: ((وقرأت فرقة (مخلف وعده رسله) بنصب (وعده) وإضافة (مخلف) إلى (رسله))). البحر المحيط، ج6، ص456.

(6) معاني القرآن، الفراء، ج2، ص81.

(7) ينظر: الكتاب، سيبويه، ج1، ص176، 177.

فكيف به في الكلام المنثور؟ فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته؟ والذي حمله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف (شركائهم) مكتوبا بالياء))[2].

فقد حكم في نقد ذوقه المبني على مقاييس النحو وضوابطه، وأطلق حكمه على القراءة باستكراهها وردها، متبنيا منهج الأقدمين في نقد القراءات؛ لأن القراءات أخذت مشافهة عن الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ وهي من سننه عليه السلام، ولم تؤخذ من المصاحف.

- لم تسلم قراءة ورش من النقد النحوي في الكشاف عند قوله تعالى: ﴿**سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون**﴾[3]، بإبدال الهمزة الثانية ألفا في (أأنذرتهم)، وقد قال الزمخشري: ((فإن قلت: أحدهما الإقدام على جمع الساكنين على غير حده ـ وحده: أن يكون الأول حرف لين، والثاني حرفا مدغما...، والثاني إخطاء طريق التخفيف؛ لأن طريق تخفيف الهمزة المتحركة المفتوح ما قبلها أن تخرج بين بين))[4].

- **الاحتجاج بالقراءات:**

مع نقد الزمخشري القراءات التي لم توافق القواعد النحوية، فهو يحتج بالقراءات التي وافقتها، وكانت دليلا عليها، سواء أكانت هذه القراءة شاذة أم متواترة، فهو كما لم يفرق بين متواتر منها والشاذ في النقد، لم يفرق بينهما حتى في الاستدلال والاحتجاج بها، ومثال ذلك:

---

(1) تقدم تخريج هذا البيت، ص42.

(2) الكشاف، الزمخشري، ج2، ص79.

(3) [البقرة: من الآية 6]. قرأ قالون، وأبو عمرو، وأبو جعفر (أأنذرتهم) بتسهيل الهمزة الثانية بينها وبين الألف مع إدخال ألف بينهما، وقرأ ابن كثير، ورويس بتسهيل الثانية من غير إدخال، ولورش وجهان الأول: مثل المكي ورويس، والثاني: إبدالها ألف. ينظر: البحر المحيط، ج1، ص79.

(4) الكشاف، الزمخشري، ج1، ص77.

- عند قوله تعالى على لسان امرأة فرعون: ﴿**قرة عين لي ولك لا تقتلوه**﴾[1]، قال: (((قرة عين) خبر مبتدأ محذوف، ولا يقوى أن تجعله مبتدأ، و(لا تقتلوه) خبرا، ولو نصب لكان أقوى، وقراءة ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ دليل على أنه خبر، قرأ: (لا تقتلوه قرة عين لي ولك) بتقديم (لا تقتلوه)))[2].
- دلل بقراءة ابن مسعود على جواز النصب بـ (أن) مضمرة في قوله تعالى: ﴿**ولا تمنن تستكثر**﴾[3] في قراءة من قرأ بالنصب في (تستكثر)، فقال: ((وقرأ الأعمش بالنصب بإضمار (أن) كقوله:

ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى ..... [4]

وتؤيده قراءة ابن مسعود: (ولا تمنن أن تستكثر)))[5].

وقد ذهب في توجيه قراءة النصب في (تستكثر) وكذلك رواية النصب في (أحضر) في البيت السابق مذهب الكوفيين في جواز النصب بإضمار (أن)[6].

3- الاستشهاد بالحديث الشريف:

لقد كان موقف النحاة الأوائل من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف غامضا، فلم ينقل عنهم الاحتجاج به؛ لتقرير ما توصلوا إليه من ضوابط وقواعد نحوية، وقد علل النحاة المتأخرون ـ وعلى رأسهم أبو حيان الأندلسي ـ رفض النحاة الاحتجاج بالحديث الشريف بأحد أمرين، الأول: ((أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى...، الأمر الثاني: أنه وقع اللحن كثيرا فيما روي من الحديث؛ لأن كثيرا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع))[7]، وهذا تعليل غير صحيح؛ لأن نقل الحديث بالمعنى مختلف فيه،

---

(1) [القصص: من الآية 9].

(2) الكشاف، الزمخشري، ج3، ص443.

(3) [المدثر: الآية 6]. قرأ الجمهور (تستكثر) بالرفع، وقرأ الحسن وابن أبي عبلة بالجزم، وقرأ الحسن أيضا والأعمش بالنصب. ينظر: المحتسب، ابن جني، ج2، ص337. والبحر المحيط، ج10، ص327.

(4) البيت لطرفة بن العبد في معلقته، وعجزه: ..... **وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي**

وهو من شواهد الكتاب، ج3، ص99.

(5) الكشاف، الزمخشري، ج4، ص407.

(6) ينظر تفصيل الخلاف في هذه المسألة: الإنصاف، الإنباري، ج2، ص111 ـ 122، مسألة رقم (77).

(7) الاقتراح في أصول النحو، السيوطي، تحقيق: أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة، ط1، 1976، ص53.

فهناك من لم يجوز رواية الحديث بالمعنى من علماء الحديث والفقه، مثل القاسم بن محمد، ورجاء بن حيوة، وابن سرين، وأبي حنيفة ـ رحمهم الله ـ ومالك، والشافعي ـ رحمهما الله ـ ممن نقل الحديث عنهما، وهما من فصحاء العرب، وذوا جبلة عربية، ولغة فصيحة سليقية، فكلامهما يستشهد به، وإن لم يكن عن الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ فقد نقل السيوطي عن ابن حنبل أنه قال: ((كلام الشافعي في اللغة حجة))[1]، ومن العلماء من منع الرواية بالمعنى إذا كان الحديث مرفوعا إلى النبي ـ عليه الصلاة والسلام ـ على غير الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ وهم أيضا ممن يستشهد بقولهم[2]، فهذا وإن أثبت نقل بعض الأحاديث بالمعنى، فهو يثبت أيضا نقل البعض الآخر باللفظ، ومع ذلك لم يستشهد النحويون بتلك الأحاديث التي نقلت باللفظ، أما الأمر الثاني: وهو وقوع اللحن فيه؛ لأن رواته من الأعاجم، فيرد بأن كثيرا من علماء اللغة الأوائل الذين جمعوا كلام العرب شعرا ونثرا من الأعاجم أيضا، وهذا سيبويه مع أنه أعجمي، فهو ممن يوثق بصحته ما أورده في كتابه من كلام العرب، وقد جعل النحاة من بعده الشواهد التي أوردها شاهدا ودليلا نحويا يعتمد عليه عند مناقشتهم الآراء النحوية! فكيف يكون ما نقله الأعاجم عن فصحاء العرب دليلا من دلائل النحو، ولا يستدل بكلام الرسول ـ عليه السلام ـ ومن المسلم به أنه أفصح من نطق بالضاد؟! وما أراه في هذه المسألة أن عدم اهتمام النحويين بالاحتجاج بالحديث الشريف؛ يرجع لانصرافهم عنه إلى القراءات القرآنية، فكثير من النحاة الأوائل كانوا قراء، والدليل على ذلك أن اثنين من القراء السبعة كانا من علماء النحو، وهما: أبو عمرو بن العلاء، والكسائي، ولذلك احتملوا رواية القراءات القرآنية، واهتموا بالاختلاف فيها وما يؤدي ذلك من اختلاف في المعنى، فزخرت مصنفات النحو بالاستشهاد بالقراءات والاحتجاج لها ونقدها وإعرابها.

(1) المرجع السابق، ص57.
(2) ينظر: القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، عبد العال سالم مكرم، ص344، 345.

أما الحديث فكان له رجاله الذين كان جل اهتمامهم توثيقه وروايته ونقد سنده والاهتمام بما يحمله من معنى مفسرين به معاني القرآن، ومتخذينه أصلا من أصول الفقه والأحكام الدينية، ولم ينقل عن علماء الحديث اهتمامهم بالنحو والإعراب.

وقد جاءت إشارات في الكشاف تدل على عدم تحرج الزمخشري من الاستشهاد بالحديث إن وافق تحليلا لغويا، ومن تلك الإشارات:

- عند نقد الزمخشري قراءة ورش في قوله: ﴿**أأنذرتهم**﴾[1] بقلب الهمزة الثانية ألفا، ذكر أن القارئ خرج عن كلام العرب لجمعه بين ساكنين على غير حده، ((وحده أن يكون الأول حرف لين، والثاني حرفا مدغما، نحو قوله: ﴿**الضالين**﴾[2]، و(خويصة)))[3].

- عند قراءة رويس: ﴿**فلتفرحوا**﴾[4] بالتاء، قال: ((وقرئ (فليفرحوا) بالياء، وهو الأصل والقياس، وهي قراءة رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ فيما روي، وعنه[5]: ((ولتأخذوا مضاجعكم) قالها في بعض الغزوات))[6].

- في حذف الجار من قوله تعالى: ﴿**إلا من سفه نفسه**﴾[7]، قال الزمخشري: ((قيل معناه: من سفه في نفسه، فحذف الجار... وكفى شاهدا له بما جاء في الحديث[1]: **(الكبر أن تسفه الحق وتغمص الناس)**))[2].

---

(1) [البقرة: من الآية 6].

(2) [الفاتحة: من الآية 7]. ((وقوله: (خويصة) مسلم من رواية زياد بن رباح عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ: (بادروا بالأعمال ستا...) فذكره، وفيه (وخويصة أحدكم...))). من الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف، الحافظ بن حجر العسقلاني، المطبوع على حاشية الكشاف، ج1، ص48.

(3) الكشاف، الزمخشري، ج1، ص177.

(4) [يونس: من الآية 58].

(5) ((هذا طرف من حديث أخرجه الترمذي من حديث معاذ بن جبل، قال: أبطأ عنا رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ في صلاة الفجر حتى كادت الشمس تطلع، ثم خرج فأقيمت الصلاة، فصلى بنا صلاة تجو زها فلما سلم قال: (فما أنتم في مصافكم...) الحديث)). الكافي الشاف على حاشية الكشاف، العسقلاني، ج2، ص353. قال محمد عليان المرزوقي في حاشيته على الكشاف: ((لعل الرواية (لتأخذوا مصافكم)))، نفس المصدر.

(6) الكشاف، الزمخشري، ج2، ص388.

(7) [البقرة: من الآية 130].

4- الاستشهاد بكلام العرب:

سار الزمخشري على سنة النحاة في الاستشهاد بالشعر لإثبات ما يصل إليه في إعراب القرآن وتحليل آياته، ناسبا الشاهد إلى قائله تارة[3]، وتارة أخرى لا ينسبه[4]، ومن أمثلة استشهاده بشواهد الشعر.

- استشهد بالشعر لجواز استعمال الصفة استعمال المصدر القائم مقام فعله عند قوله تعالى: ﴿**كلوا واشربوا هنيئا بما كنتم تعملون**﴾[5]، قال الزمخشري: ((ويجوز أن يكون مثله في قوله:

هنيئا مريئا ر داء مخامر لعزة من أعراضنا ما استحلت[6]

أعني: صفة استعملت استعمال المصدر القائم مقام الفعل مرتفعا به (ما استحلت)، كما يرتفع بالفعل، كأنه قيل: هناء عزة المستحل من أعراضنا، وكذلك معنى (هنيئا) ههنا: هناءكم الأكل والشرب، أو هناءكم ما كنتم تعملون؛ أي جزاء ما كنتم تعملون))[7].

- عند جواز نصب المضارع بإضمار (أن) عند قوله تعالى: ﴿**قال لو أن لي بكم قوة أو آوي إلى ركن شديد**﴾[8]، قال: ((وقرئ[9]: (أو آوي) بالنصب، بإضمار (أن)، كأنه قيل: لو أن لي بكم قوة أو أويا، كقولها:

للبس عباءة وتقر عيني .....[10]))[1].

---

(1) أخرجه البزار من رواية ابن إسحاق عن عمرو بن دينار عن ابن عمر، ورواه البخاري في الأدب المفرد، وأخرجه الطبراني في الأوسط، ومسند الشاميين عن عطاء الخرساني عن نافع عن ابن عمر، وأخرجه أبو مسلم في الجامع من السنن له. الكافي الشاف على حاشية الكشاف، العسقلاني، ج1، ص190

(2) الكشاف، الزمخشري، ج1، ص224.

(3) ينظر مثلا: ج1- ص223، 306، 312، 614، 688. ج2- ص103، 134، 270. ج4- ص69، 98، 398، 523.

(4) ينظر مثلا: ج1- ص256، 751. ج2- ص785.

(5) [الطور: الآية 19].

(6) البيت لكثير عزة، وهو موجود في ديوانه، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، ص56.

(7) الكشاف، الزمخشري، ج4، ص445.

(8) [هود: الآية 80].

(9) قرأ أبو جعفر وشيبة بنصب الياء. المحتسب، ابن جني، ج1، ص326. والبحر المحيط، للأندلسي، ج6، ص188.

(10) البيت لميسون بنت بحدل الكلبية، وعجزه: ..... **أحب إلي من لبس الشفوف**

- عند قوله تعالى: ﴿**مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل أسفارا**﴾[2]، قال الزمخشري: ((فإن قلت: (يحمل) ما محله؟ قلت: النصب على الحال، أو الجر على الوصف؛ لأن الحمار كاللئيم في قوله:

ولقد أمر على اللئيم يسبني .....[3]))[4].

- الاستشهاد بشعر المولدين:

وقد أخذ على الزمخشري في باب الاستشهاد بالشعر استشهاده بشعر المولدين، ومخالفته إجماع النحويين على عدم الاستشهاد بشعرهم، قال في الكشاف عند قوله تعالى: ﴿**كلما أضاء لهم مشوا فيه وإذا أظلم عليهم قاموا**﴾[5]، ((و(أظلم) يحتمل أن يكون غير متعد، وهو الظاهر، وأن يكون متعديا منقولا من ظلم الليل، وتشهد له قراءة[6]، يزيد بن قطيب: (أظلم) على ما لم يسم فاعله، وجاء في شعر حبيب بن أوس:

هما أظلما حالي تمت أجليا ظلاميهما عن وجه أمرد أشيب[7]

وهو وإن كان محدثا لا يستشهد بشعره في اللغة، فهو من علماء العربية، فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه، ألا ترى إلى قول العلماء: الدليل عليه ببيت الحماسة، فيقتنعون؛ لوثوقهم بروايته وإتقانه؟))[8].

وقد خص من شعر المولدين الذين يحتج بشعرهم أئمة اللغة ورواتها[1]، فكما يثق العلماء بروايتهم، عليهم الوثوق بشعرهم، وقد ذكر الدكتور إبراهيم رفيدة أنه استأنس بقول أبي تمام ولم يحتج به في إثبات قاعدة نحوية[2].

الخزانة، ج3، ص593. والبيت من شواهد المغني، ج1، ص282.

(1) الكشاف، الزمخشري، ج2، ص455.

(2) [الجمعة: من الآية 5].

(3) البيت لرجل من بني سلول، وعجزه:

..... **فمضيت تمت قلت لا يعنيني** الخزانة، ج1، ص172.

(4) الكشاف، الزمخشري، ج4، ص575.

(5) [البقرة: من الآية 20].

(6) قرأ يزيد بن قطيب والضحاك (وإذا أظلم) مبنيا للمفعول. البحر المحيط، للأندلسي، ج1، ص147.

(7) البيت موجود في شرح ديوان أبي تمام، الخطيب التبريزي، تحقيق: راجي الأسمر، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، 1994، ج1، ص88.

(8) الكشاف، الزمخشري، ج1، ص116.

ب- القياس في الكشاف:

القياس أصل من أصول النحو التي اعتمد عليها النحاة؛ لتسهيل عملية تعليم النحو، إذ لا يمكن أن يحصر علماء اللغة كل ما قاله العرب وسمعوه عنهم، لجأوا إلى قياس قولهم على ما جمع من اللغة عن فصحاء العرب؛ ليلحقوا بهم في فصاحتهم، ((والقياس في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل: هو حمل فرع على أصل بعلة وإجراء حكم الأصل على الفرع))[3]، وله أربعة أركان: المقيس عليه، والمقيس، والعلة، وهي الجامع بين المقيس والمقيس عليه، والحكم[4].

- اشترط النحويون في المقيس عليه أن يكون شائعا، وأن يسمع ممن يوثق بفصاحته وعروبته، وذلك شرط فصاحته، وفي هذا يقول الزمخشري عند ترجيحه قراءة فتح الياء على القراءة بضمها عند قوله تعالى: ﴿**لا يجرمنكم**﴾[5]، ((إلا أن المشهورة أفصح لفظا، كما أن: كسبته مالا أفصح من: أكسبته، والمراد بالفصاحة: أنه على ألسنة الفصحاء من العرب الموثوق بعربيتهم أدور، وهم له أكثر استعمالا))[6].
- لا يتردد الزمخشري في القياس على ظاهرة اطردت في الكلام العربي الفصيح، وقد يسوى بين ما قاسه وما سمع في المعنى، فعند قوله تعالى: ﴿**إنا نعلم ما يسرون وما يعلنون**﴾[7]، قال: ((فإن قلت: ما تقول فيمن يقول إن قرأ قارئ: أنا نعلم، بالفتح: انتقضت صلاته، وإن اعتقد ما يعطيه من المعنى كفر؟ قلت: فيه وجهان، أحدهما: أن يكون على حذف لام التعليل، وهو كثير في

---

(1) ينظر: الاقتراح، السيوطي، ص70.

(2) ينظر: النحو وكتب التفسير، إبراهيم أرفيدة، المشأة العامة للنشر والتوزيع، طرابلس، ط2، 1984، ج1، ص721.

(3) لمع الأدلة في أصول النحو، الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ص93.

(4) ينظر: الاقتراح، السيوطي، ص96.

(5) [هود: من الآية 89].

(6) الكشاف، الزمخشري، ج2، ص462.

(7) [يس: من الآية 76].

القرآن وفي الشعر، وفي محل كلام وقياس مطرد، وهذا معناه ومعنى الكسر سواء...))[1].

- يرفض الزمخشري القياس على الشاذ في غير القرآن، والقرآن أجدر بذلك، فعند إعرابه (أحصى) فعلا ماضيا من قوله تبارك وتعالى: ﴿**ثم بعثناهم لنعلم أي الحزبين أحصى لما لبثوا أمدا**﴾[2]، قال: ((**فما تقول فيمن جعله من أفعل التفضيل؟** قلت: ليس بالوجه السديد؛ وذلك أن بناءه من غير الثلاثي المجرد ليس بقياس، ونحو (أعدى من الجرب)، و(أفلس من ابن المذلق) شاذ، والقياس على الشاذ في غير القرآن ممتنع، فكيف به؟))[3].
- صرح الزمخشري بأنه لو اجتمع القياس والسماع في ظاهرة ما، فالأولى الأخذ بالمسموع إن كان شائعا، وإن كان القياس صحيحا، فهو يرى أن قيمة القياس تقل بالاستعمال المستفيض الذي يخالفه، فعند قوله تعالى: ﴿**ما أنا بمصرخكم وما أنتم بمصرخي**﴾[4]، قال في تخريج قراءة (بمصرخي) بكسر الياء[5]، بعد أن نقدها وضعفها: ((وكأنه قدر ياء الإضافة وقبلها ياء ساكنة، فحركها بالكسر لما عليه أصل التقاء الساكنين، ولكنه غير صحيح؛ لأن ياء الإضافة لا تكون إلا مفتوحة حيث قبلها ألف في نحو عصاي، فما بالها وقبلها ياء...، وقعت ساكنة بعد حرف صحيح ساكن، فحركت بالكسر على الأصل، قلت: هذا قياس حسن، ولكن الاستعمال المستفيض الذي بمنزلة الخبر المتواتر تتضاءل إليه القياسات))[6]، وهذا تصريح واضح لا لبس فيه، يؤكد أن الزمخشري يجعل المسموع المستفيض الشائع أصلا أولا بلا مدافع، فهو في

(1) الكشاف، الزمخشري، ج4، ص30.

(2) [الكهف: الآية 12].

(3) الكشاف، الزمخشري، ج2، ص708.

(4) [إبراهيم: من الآية 22].

(5) قرأ بها يحيى بن وثاب، والأعمش، وحمزة. ينظر: البحر المحيط، ج6، ص428.

(6) الكشاف، الزمخشري، ج2، ص602، 603.

المسألة السابقة يرى القياس في تحريك ياء الإضافة بالكسر على الأصل؛ لأنها وقعت ساكنة بعد حرف ساكن قياسا حسنا، ولكنه في الاستعمال قليل، فلم يقبل هذا القياس لانتقاص قيمته بالمستعمل المستفيض.

ج- التعليل في الكشاف:

العلة ركن أساسي من أركان القياس، والعلة النحوية لم توجد معلولها، وهو تغير أواخر الكلم، فهي ليست موجبة للحكم النحوي، بل هي مستنبطة من استقراء كلام العرب، في فترة لاحقة لجمع اللغة ووضع المقاييس والضوابط التي وضعها علماء العربية، فأصبحت العلة ((أحد أنواع الجامع بين المقيس والمقيس عليه، وهي السبب الذي تحقق في المقيس عليه فأوجب له حكما، وتحقق في المقيس أيضا فألحق به فأخذ حكمه))[1].

وقد استعمل النحاة أنواعا كثيرة من العلل لتسويغ القياس، وقد استخدم الزمخشري في كشافه التعليل مسوغا ما ساقه من أحكام نحوية، من ذلك:

- استعماله علة السماع كثيرا في الكشاف: لأن القياس إنما يبنى على ما سمع عن العرب. قال الزمخشري: ((فإن قلت: لم أنثت (التوراة)؟ قلت: لكونها نظيرة لموماة ودوداة[2]، ونحوها في كلام العرب))[3].
- التعويض من العلل التي استخدمها الزمخشري في الكشاف: إذ قال في الميم التي لحقت (اللهم) إنما هي للتعويض عن حرف النداء[4].
- الحمل على المعنى: وقد طبقها الزمخشري عند قوله تعالى: ﴿**فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج**﴾[5]، فقال: ((وقرأ أبو عمرو وابن كثير الأولين

(1) أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم، منشورات الجامعة الليبية، 1973، ص111.

(2) الموماة: المفازة الواسعة الملساء. ينظر: لسان العرب، ابن منظور، دار الحديث، القاهرة، (د،ط)، 2003، (موم)، ج12، ص566. والدوداة: الجلبة أو الأرجوحة، وقيل ، ص725. هي صوت الأرجوحة. تاج العروس، الزبيدي، المطبعة الخيرية، جمالية مصر، ط1، (دود)، ج2، ص347.

(3) الكشاف، الزمخشري، ج1، ص725

(4) ينظر: المصدر السابق، ص789.

(5) [البقرة: من الآية 197]. قرأ أبو عمرو وابن كثير برفع الثاء والقاف، ووافقهما أبو جعفر ويعقوب، وانفرد أبو جعفر بالرفع في جدال ووافقه الحسن، والباقون بالفتح بلا تنوين في الثلاث. ينظر: البحر المحيط، ج2، ص281.

بالرفع، والآخر بالنصب،لأنهما حملا الأولين على معنى النهي، كأنه قيل: فلا يكونن رفث ولا فسوق، والثالث على معنى الإخبار بانتفاء الجدال))[1].

- الحمل على اللفظ: إذ قال الزمخشري عند قوله تعالى: ﴿**وقالوا ما في بطون هذه الأنعام خالصة لذكورنا ومحرم على أزواجنا**﴾[2]: ((وأنث (خالصة) للحمل على المعنى؛ لأن (ما) في معنى الأجنة، وذكر (محرم) للحمل على اللفظ))[3].
- أمن اللبس من العلل التي استخدمها الزمخشري كثيرا في الكشاف، فهو عادة ما يسوغ أحكامه بدلالة المعنى عليها، من ذلك عند تعليله جواز حذف جواب (لما) من قوله تبارك وتعالى: ﴿**فلما أضاءت ما حوله ذهب الله بنورهم**﴾[4]، قال: ((إنما جاز حذفه؛ لاستطالة الكلام مع أمن الإلباس، للدال عليه))[5].

وليس الموضوع هنا حصرا للعلل التي استخدمها الزمخشري في الكشاف، إنما لعرض بعض الشواهد التي تدل على تنوع التعليل وكثرته في الكشاف؛ لتسويغ الأحكام النحوية التي ذهب إليها في إعراب آيات الذكر الحكيم.

د- الأحكام النحوية في الكشاف:

تنوعت الأحكام النحوية في الكشاف، فمنها: الواجب، والجائز، والحسن، والقبيح، والممتنع، وقد استخدم الزمخشري كل هذه الأنواع من الأحكام.

- الواجب: عند قوله تعالى: ﴿**وأما إذا ما ابتلاه فقدر عليه رزقه فيقول ربي أهانن**﴾[6]، قال: ((فوجب أن يكون (فيقول) الثاني خبر المبتدأ واجب تقديره))[7].

---

(1) الكشاف، الزمخشري، ج1، ص285، 286.

(2) [الأنعام: من الآية 139].

(3) الكشاف، الزمخشري، ج2، ص80.

(4) [البقرة: من الآية 17].

(5) الكشاف، الزمخشري، ج1، ص103.

(6) [الفجر: الآية 16].

(7) الكشاف، الزمخشري، ج4، ص817.

- الجائز: وذلك عند تجويزه أن يكون الاستثناء منقطعا أو أن يكون متصلا، عند قوله تعالى: ﴿**ولا يملك الذين يدعون من دونه الشفاعة إلا من شهد بالحق وهم يعلمون**﴾[1]...
- الحسن: من ذلك استحسانه العطف على الضمير في (لمبعوثون) من قوله تعالى: ﴿**وكانوا يقولون أئذا متنا وكنا ترابا وعظاما أئنا لمبعوثون ۞ أوآباؤنا الأولون**﴾[2]، إذ عطف (آباؤنا) عليه ثم قال: ((حسن؛ للفاصل الذي هو الهمزة))[3].
- القبيح: استقبح الزمخشري الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف، فقال: ((الفصل بينهما بغير الظرف، فشيء لو كان في مكان الضرورات ـ وهو الشعر ـ لكان سمجا مردودا))[4].
- الممتنع: من ذلك منعه أن تكون الكاف في (كذلك) منصوبة بـ (أتى) من قوله تعالى: ﴿**كذلك ما أتى الذين من قبلهم من رسول إلا قالوا ساحر أو مجنون**﴾[5]، إذ قال: ((ولا يصح أن تكون الكاف منصوبة بـ (أتى)؛ لأن ما النافية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها))[6].

ثالثا- نظرية العامل وتطبيقها في الكشاف:

أ- تناول الزمخشري للعامل وما يحدثه من أثر:

(1) [الزخرف: الآية 86]. ينظر: الكشاف، الزمخشري، ج4، ص289.

(2) [الواقعة: الآيتان 47، 48].

(3) الكشاف، الزمخشري، ج4، ص502.

(4) المصدر السابق، ج2، ص79.

(5) [الذاريات: الآية 52].

(6) الكشاف، الزمخشري، ج4، ص439.

قد كثر الكلام على العامل قديما وحديثا، وما له من أثر سيئ في النحو العربي وفي الأساليب وصياغتها ومهامها، ولم نر من بين المتكلمين فيه من راعى جانب الاعتدال والإنصاف، وأقوى ما وجهوه إلى العامل من طعن، وإن العمل في المصطلح النحوي يوضح الارتباط المعنوي بين الكلمات في التراكيب، وهذا الارتباط وما يحدثه من أثر في اللفظ يدل على المعنى المطلوب، وأن النحاة نسبوا العمل إلى العامل فجعلوه هو الذي يرفع وينصب ويجر ويجزم، مع أنه قد يخفي المعنى أو يعقد، وكيف ينسب إليه العمل وهو لا يعمل شيئا، وإنما الذي يعمل هو المتكلم[1].

ومن هنا نرى أهمية نظرية العامل في فهم التراكيب في الكلام العربي، وعلاقة اللفظ القائمة أساسا على معرفة المعاني للتراكيب النحوية في الكشاف، والعلاقة المعنوية بين الألفاظ، فهو بلا شك اهتم بنظرية العمل النحوي، وما لها من أهمية في فهم العلاقة بين الألفاظ تعد سرا من أسرار جمال النظم، وكان تطبيقه نظرية العامل في إعرابه واضحا لا لبس فيه، ومن ذلك:

1- إن لكل عامل أثرا، ولا يصح أن يوجد عامل بلا معمول يؤثر فيه، وإن لم يكن هذا التأثير في اللفظ، فعند قوله تعالى: ﴿**إلا أن يعفون**﴾[2]، قال: ((والفعل مبني لا أثر في لفظه للعامل، وهو في محل النصب))[3]، فتخصيصه نفي الأثر في اللفظ فقط يدل على أن للعامل أثرا معنويا، وإلا لأطلق نفي الأثر ولم يخصصه، وقوله: في محل النصب يؤكد ذلك.

2- إن لكل معمول مؤثرا فيه، وهو العامل، فلا يصح أن يوجد إلا بوجود العامل، وقد طبق الزمخشري ذلك في مواضع منها:

---

(1) ينظر: المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل، د. عبد العزيز عبده أبو عبد الله، ج1، ص31.

(2) [البقرة: من الآية 237].

(3) الكشاف، الزمخشري، ج1، ص333.

- قدر عامل النصب في قوله تعالى: ﴿**قال للملإ حوله إن هذا لساحر عليم**﴾[1]، قال: ((فإن قلت: ما العامل في (حوله)؟ قلت: هو منصوب نصبين: نصب في اللفظ، ونصب في المحل؛ فالعامل في النصب اللفظي ما يقدر في الظرف، والعامل في النصب المحلي هو النصب على الحال))[2].
- أعرب (آثم) من قوله تعالى: ﴿**ومن يكتمها فإنه آثم قلبه**﴾[3]، ((خبر (إن) و(قلبه) رفع بـ (آثم) على الفاعلية))[4].
- كذلك اهتم بالعوامل المعنوية وما لها من أثر في توجيه المعنى وفهم الأساليب والتراكيب، من ذلك عند قوله تعالى: ﴿**وإذ غدوت من أهلك تبوئ المؤمنين مقاعد للقتال والله سميع عليم ۞ إذ همت طائفتان منكم أن تفشلا**﴾[5]، إذا قال في إعرابه (إذ همت) ((بدل من (إذ غدوت)، أو عمل فيها معنى (سميع عليم)))[6].

ب- الحذف والتأويل والتقدير:

جعل النحاة تركيب الكلام يتألف من عامل ومعمول ودال عليه، وهذا جعلهم إذا فقدوا أحد هذه العناصر لجأوا إلى التقدير والتأويل، فالتأويل والتقدير إنما نشأ عن نظرية العامل، فمتى فقد عامل أو معمول قدروه محذوفا، وتأولوا التركيب حتى تتم المعادلة التي افترضوها، ومنعوا تقدير محذوف لم يدل عليه دليل.

والعلاقة بين التأويل والتقدير علاقة وثيقة، إذ ((التأويل يستلزم التقدير، ويعول عليه في أكثر الأحوال، فليس يتم المعنى وتتضح إشارته ومراميه، إلا بذكر المحذوف، ورد الأسلوب إلى نظمه الذي يكون عليه حسن))[7].

---

(1) [الشعراء: الآية 34].

(2) الكشاف، الزمخشري، ج3، ص350.

(3) [البقرة: من الآية 283].

(4) الكشاف، الزمخشري، ج1، ص382.

(5) [آل عمران: من الآيتان 121، 122].

(6) الكشاف، الزمخشري، ج1، ص470.

(7) المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل، عبد العزيز عبده أبو عبد الله، ج2، ص843.

ومن الأمثلة الدالة على كيفية تناول الزمخشري هذا الباب ما يلي:

1- اشترط في المحذوف أن يدل عليه دليل، عند قوله تعالى: ﴿**إن الساعة آتية أكاد أخفيها**﴾[1]، قال: ((وقيل: معناه أكاد أخفيها من نفسي، ولا دليل في الكلام على هذا المحذوف، ومحذوف لا دليل عليه مطرح))[2].

2- مع ذلك فهو قد يقدر محذوفا لا دليل عليه، كما فعل عند قوله تعالى: ﴿**فلما أضاءت ما حوله ذهب الله بنورهم**﴾[3]، فقدر جوابا لـ (لما)، وهو: فلما أضاءت ما حوله خمدت[4]، ولا يلزمه ذلك؛ لعدم وجود دليل على أن هناك محذوفا، وقد أدى الجواب المذكور (ذهب الله بنورهم) نفس المعنى الذي قدره؛ إذ أن ذهاب الله بالنور يحمل معنى خمود النار وما يترتب عليه من ذهاب بالنور، ((فالذي يقتضيه ترتيب الكلام وصحته، ووضعه مواضعه أن يكون (ذهب الله بنورهم) هو الجواب))[5].

3- إذا وجد معمول دون العامل فيه، احتاج المعنى إلى تقدير ذلك العامل؛ حتى يفهم المعنى عند إعادة التركيب إلى أصله، من ذلك:

- تقدير العامل فعلا عند قوله تعالى: ﴿**يسألون أيان يوم الدين ۞ يوم هم على النار يفتنون**﴾[6]، قال: ((فإن قلت: بم انتصب اليوم الواقع في الجواب؟ قلت: بفعل مضمر دل عليه السؤال، أي: يقع يوم هم علي النار يفتنون))[7].

---

(1) [طه: الآية 15].

(2) الكشاف، الزمخشري، ج3، ص63.

(3) [البقرة: من الآية 17].

(4) ينظر: الكشاف، الزمخشري، ج1، ص103.

(5) البحر المحيط، الأندلسي، ج1، ص129.

(6) [الذاريات: الآيتان 12، 13].

(7) الكشاف، الزمخشري، ج4، ص431.

- تقديره الحرف العامل، وذلك عند قوله تعالى: ﴿**ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين**﴾[1]، ذكر أن إعراب (ويعلم) الثانية ((نصب بإضمار (أن)))[2].
- تقديره الاسم العامل: وذلك عند قوله تعالى: ﴿**وبشرناه بإسحاق نبيا من الصالحين**﴾[3]، إذ قال: ((لابد من تقدير مضاف محذوف، وذلك قولك: وبشرناه بوجود إسحاق نبيا؛ أي: بأن يوجد مقدرة ثبوته، فالعامل في الحال الوجود لا فعل البشارة))[4].

4- إذا وجد العامل دون المعمول، فلابد من تقدير معمول يؤثر فيه العامل؛ لحاجة المعنى وتمام التركيب إلى ذلك، فقال عند قوله تعالى: ﴿**آتوني أفرغ عليه قطرا**﴾[5]، ((قطرا) منصوب بـ (أفرغ)؛ وتقديره: آتوني قطرا أفرغ عليه قطرا، فحذف الأول لدلالة الثاني عليه))[6].

ج- أثر نظرية العامل في المعنى:

لا يخفى على دارس النحو ما تؤديه نظرية العامل من فهم المعاني ورد التراكيب إلى أصولها، مما يؤكد أهمية هذه النظرية في النحو العربي في معرفة أسرار تراكيب العربية وأساليبها، لاسيما الأساليب القرآنية التي تتطلب منا إدراكا لأسرار النظم فيه، وقد أفاد الزمخشري من هذه النظرية في فهم التراكيب القرآنية وتفسيرها، وإبراز مواطن الإعجاز فيها، ومما يدل على ذلك قوله في إعراب تفسير قوله تعالى: ﴿**إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابؤون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر**

(1) [آل عمران: من الآية 142].
(2) الكشاف، الزمخشري، ج1، ص483.
(3) [الصافات: الآية 112].
(4) الكشاف، الزمخشري، ج4، ص62.
(5) [الكهف: من الآية 96].
(6) الكشاف، الزمخشري، ج2، ص811.

وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون﴾[1]، إذ قال: ((الصابئون) رفع على الابتداء، وخبره محذوف، والنية به التأخير عما في حيز إن من اسمها وخبرها، كأنه قيل: إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى حكمهم كذا، والصابئون كذلك))[2].

وقوله النية به التأخير عما في حيز إن ومعموليها؛ ليدلل به على أن (والصابئون) جملة منفصلة عن جملة إن واسمها وخبرها.

وهو يؤول الكلام ويقدره مع اهتمامه بعامل الرفع في هذه الكلمة الذي أثر في المعنى، فيقول: ((فإن قلت: هلا زعمت أن ارتفاعه للعطف على محل إن واسمها؟ قلت: لا يصح ذلك قبل الفراغ من الخبر، لا تقول: إن زيدا وعمرو منطلقان، فإن قلت: لم لا يصح والنية به التأخير؟... قلت: لأني إذا رفعته عطفا على محل إن واسمها، والعامل في محلهما هو الابتداء، فيجب أن يكون هو العامل في الخبر؛ لأن الابتداء ينتظم الجزأين في عمله كما تنتظمهما (إن) في عملها، فلو رفعت (الصابئون) المنوي به التأخير بالابتداء، وقد رفعت الخبر بإن لأعملت فيهما رافعين مختلفين))[3].

فهو في هذه المسألة ينصر مذهب البصريين في أن العامل في المبتدأ الابتداء[4]، ولا يجوز أن يرتفع المبتدأ بعامل، والخبر بعامل آخر، وقاس الابتداء وهو عامل معنوي على (إن) وهي عامل لفظي، فهي مؤثرة في المبتدأ والخبر الداخلة عليهما، والابتداء كذلك.

وهذا التأويل والتقدير إنما جاء به خدمة للمعنى المراد من هذه الآية، فقال في ختام حديثه عنها: ((فإن قلت: ما التقديم والتأخير إلا لفائدة، فما فائدة هذا التقديم؟ قلت: فائدته التنبيه على أن الصابئين يتاب عليهم إن صح منهم الإيمان والعمل الصالح فما الظن بغيرهم؟ وذلك أن الصابئين أبين هؤلاء المعدودين ضلالا وأشدهم غيا))[5].

---

(1) [المائدة: الآية 69].

(2) الكشاف، الزمخشري، ج1، ص753.

(3) الكشاف، الزمخشري، ج1، ص754.

(4) ينظر: تفصيل الخلاف في هذه المسألة في: الإنصاف، الأنباري، ج1، ص56 - 60.

(5) الكشاف، الزمخشري، ج1، ص754.

الفصل الثاني

منهج أبي حيان في البحر المحيط

المبحث الأول- البحر المحيط والمصادر التي اعتمد عليها:

أولا- البحر المحيط في التفسير:

ذكر أبو حيان في مقدمة كتابه تاريخ تأليفه لهذا الكتاب، فقدر أنه ألفه في سن متأخرة يحتاج صاحبها إلى الراحة والهدوء، ولكنه في سبيل العلم لم يبال بما يلقى في هذا المجال من ضروب التعب والعناء، ومن ثم فقد شرع في تفسير هذا الكتاب، وساعده على إنجازه اختياره مدرسا لعلم التفسير في قبة السلطان الملك المنصور، وكان ذلك في أواخر سنة عشر وسبعمئة، وهي أوائل سنة سبع وخمسين من عمره[1]، ثم بين منهجه الذي اتبعه في هذا الكتاب، فذكر ذلك في مقدمته فقال:

أ- ((إني أبتدئ أولا بالكلام على مفردات الآية التي أفسرها لفظة لفظة فيما يحتاج إليه في اللغة، والأحكام النحوية لتلك اللفظة قبل التركيب، وإذا كان للكلمة معنيان أو معان ذكرت ذلك في أول موضع فيه تلك الكلمة؛ لينظر ما يناسبها من المعاني في كل موضع تقع فيه فيحمل عليه، ثم أشرع في تفسير الآية ذاكرا سبب نزولها وارتباطها بما قبلها حاشدا منها القراءات شاذها ومستعملها، ذاكرا توجيه ذلك في علم العربية بحيث إني لا أغادر منها كلمة، وإن اشتهرت حتى أتكلم عليها مبديا ما فيها من غوامض الإعراب ودقائق الأدب))[2]، ومن النماذج على ذلك:

ب- عند قوله في البسملة من فاتحة الكتاب، قال: ((باء الجر تأتي لمعان: للإلصاق، والاستعانة، والقسم، والسبب، والحال، والظرفية، والنقل...، ويقال: (اسم) بكسر همزة الوصل وضمها، و(سم) بكسر السين وضمها، و(سمي) كهدي، والبصري يقول: مادته سين وميم وواو، والكوفي يقول: واو وسين وميم... والله علم لا يطلق إلا على المعبود بحق، مرتجل غير مشتق عند الأكثرين، وقيل مشتق، ومادته قيل: لام وياء وهاء من لاه يليه، ارتفع. قيل: ولذلك سميت الشمس الاهة بكسر الهمزة وفتحها، وقيل لام وواو وهاء من لاه يلوه لوها، احتجب واستتر...))[3].

---

(1) ينظر: مقدمة البحر المحيط، الأندلسي، ج1، ص10.

(2) المصدر السابق، ج1، ص12.

(3) المصدر السابق، ج1، ص27، 28.

وأبو حيان لم يراع ترتيبا فقد يذكر كل ما يتعلق بالآية من إعراب، وأوجه قراءات، وغير ذلك، وينهي كلامه بذكر أسباب النزول، كما فعل عند تفسيره الآيات من قوله تعالى: ﴿**ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر...**﴾ إلى قوله تعالى: ﴿**ولهم عذاب أليم بما كانوا يكذبون...**﴾[1]، وقد يذكر الإعراب ثم يذكر أوجه القراءات في اللفظ من ذلك عند تفسيره (تسر الناظرين)، من قوله تعالى: ﴿**إنها بقرة صفراء فاقع لونها تسر الناظرين**﴾[2].

أما عن أقوال السلف والخلف في التفسير فهو يتحرى منها ما صح، يقول في ذلك عند ذكره سبب نزول قوله تعالى: ﴿**ولله المشرق والمغرب فأينما تولوا فثم وجه الله**﴾[3]، ((وهذه أقوال كثيرة في سبب نزول هذه الآية، وظاهرها التعارض، ولا ينبغي أن يقبل منها إلا ما صح، وقد شحن المفسرون كتبهم بنقلها))[4].

ج- اختتامه الكلام عن الآيات، قال في ذلك: ((ثم اختتم الكلام في جملة من الآيات التي فسرتها إفرادا وتركيبا بما ذكروا فيها من علم البيان والبديع ملخصا، ثم أتبع آخر الآيات بكلام منثور أشرح به مضمون تلك الآيات على ما اختاره من تلك المعاني ملخصا جملها في أحسن تلخيص، وقد ينجز معها ذكر معان لم تتقدم في التفسير))[5]، من ذلك عندما فسر قوله تعالى: ﴿**قل من كان عدوا لجبريل فإنه نزله على قلبك...**﴾، إلى قوله تعالى: ﴿**ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير لو كانوا يعلمون**﴾[6]، فقال في اختتام الكلام على الآيات: ((وقد تضمنت هذه الآيات الشريفة ما كان عليه اليهود من خبث السريرة، وعدم التوفيق والطواعية لأنبياء الله، ونصب

(1) [البقرة: الآيات 8 - 10]. وينظر: البحر المحيط، الأندلسي، ج1، ص88 - 99.

(2) [البقرة: من الآية 69]. وينظر: البحر المحيط، الأندلسي، ج1، ص408، 409.

(3) [البقرة: من الآية 115].

(4) البحر المحيط، الأندلسي، ج1، ص576.

(5) مقدمة البحر المحيط، ج1، ص12، 13.

(6) [البقرة: الآيات 97 - 103].

المعاداة لهم، حتى انتهى ذلك إلى عداوتهم من لا يلحقه ضرر عداوتهم وهو من لا ينبغي أن يعادى؛ لأنه السفير بين الله وبين خلقه، وهو جبريل، أتى بالقرآن المصدق لكتابهم...))، إلى أن يقول: ((فجمعت هذه الآيات بين الوعيد والوعد، والترغيب والترهيب، والإنذار والتبشير، وصار فيها استطراد من شيء إلى شيء، وإخبار بمغيب بعد مغيب، متناسقا تناسق اللآلئ في عقودها متضحة اتضاح الدراري في مطالع سعودها...))[1].

وليس كما ذكر صاحب رسالة (أبو حيان مفسرا) أن أبا حيان سار على هذه الطريقة من أول الكتاب إلى آخره[2]، بإطلاق الحكم وتعميمه، إنما في معظم الأحيان؛ لأنه في مواضع قليلة يذكر أسباب نزول هذه الآية، وبعض أحكام النحو فيها، ثم يذكر معاني الكلمات التي تضمنت الآية، ويستأنف بعد ذلك الحديث عن إعرابها[3].

د- عند تناوله التفاسير المضللة التي ابتدعها أهل الفرق والمذاهب، يقول أبو حيان: ((وربما بشيء من كلام الصوفية مما فيه بعض مناسبة لمدلول اللفظ، وتجنب كثير من أقاويلهم ومعانيهم التي يحملونها الألفاظ، وتركت أقوال الملحدين الباطنية، المخرجين الألفاظ القرآنية عن مدلولاتها في اللغة إلى هذيان افتروه على الله تعالى، وعلى علي ـ كرم الله وجهه ـ وعلى ذريته، ويسمونه علم التأويل))[4].

هـ- تكرار الكلام: لا يعد أبو حيان تكرار بعض الكلام عيبا، بل إن احتاج إلى ذلك ففيه مزيد فائدة، وهو مع ذلك يجتهد ألا يكرر الكلام، فيقول: ((مجتهدا أني لا أكرر الكلام في لفظ سبق، ولا في جملة تقدم الكلام عليها، ولا في آية فسرت؛ بل أذكر في كثير منها الحوالة على الموضع الذي تكلمت فيه على تلك اللفظة أو الجملة أو الآية،

---

(1) البحر المحيط، الأندلسي، ج1، ص537، 538.

(2) ينظر: أبو حيان مفسرا، رمضان المبروك الطوير، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الاجتماعية، قسم الدراسات العليا، جامعة طرابلس، 1992، ص80.

(3) [آل عمران: الآية 121]. ينظر: البحر المحيط، الأندلسي، ج3، ص325 - 327، وكذلك [النساء: الآية 2]. ينظر أيضا: البحر المحيط، الأندلسي، ج3، ص490، 491.

(4) مقدمة البحر المحيط، ج1، ص13، وينظر مثلا: ج1، ص44، 48، 176، 341 ـ وج3، ص189، 190.

وإن عرض تكرير فبمزيد فائدة))[1]، ومن ذلك تكراره الحديث عن نصب الفعل بواو الصرف، والخلاف في هذه المسألة[2].

و- ((حشد أبو حيان الأقوال الإعرابية الواردة في ألفاظ القرآن الكريم مناقشا لها، مرجحا لبعضها، ورادا لبعضها الآخر، وعمله النحوي يعتبر مراجعة عامة وتقويما لأقوال المفسرين والمعربين السابقين النحويين، وهو قوي الاعتداد بنفسه، كثير النقد لمن قبله خصوصا ابن عطية والزمخشري))[3]، وذلك يتضح في مواضع متعددة من كتابه، ومن قوله: ((فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون، وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون، وإنما يعرف ذلك من له استبحار في علم العربية، لا أصحاب الكنانيش[4]، المشتغلون بضروب من العلوم الآخذون عن الصحف دون الشيوخ))[5].

وهو أحيانا يخرج عن حد الأسلوب العلمي الموضوعي البعيد عن الهوى في نقده النحاة، حتى يخطئ في تقدير كلامه، من ذلك عندما عقد موازنة في رواية القراءات بين أبي عمرو الداني، وابن جني عند قراءة حميد بن قيس: ﴿**يغشي الليل النهار**﴾[6]، فقال عنها أبو عمرو: أنها برفع الليل، وابن جني قال: بالنصب فيها، فأيد ابن عطية رواية ابن جني، فرد أبو حيان قول ابن عطية قائلا: ((وهذا الذي قاله من أن أبا الفتح أثبت كلاما لا يصح، إذ رتبه أبو عمرو الداني في القراءات ومعرفتها وضبط رواياتها واختصاصه بذلك بالمكان الذي لا يدانيه أحد من أئمة القراءات، فضلا عن النحاة الذين ليسوا مقرئين، ولا رووا القرآن عن أحد، ولا روي عنهم القرآن))[7]، لم يطلق الحكم بل ذكر النحاة الذين ليسوا مقرئين.

---

(1) مقدمة البحر المحيط، للأندلسي، ج1، ص12.

(2) المصدر السابق، ج1، ص230، 290، 299.

(3) النحو وكتب التفسير، د. إبراهيم رفيدة، ج2، ص911.

(4) جمع كناشة، وهي أوراق تجعل كالدفتر تقيد فيها الفوائد والشوارد للضبط. تاج العروس، الزبيدي، دار مكتبة الحياة، بيروت، (كنش)، ج4، ص374.

(5) البحر المحيط، الأندلسي، ج3، ص500.

(6) [الرعد: من الآية 3].

(7) البحر المحيط، للأندلسي، ج5، ص66. وينظر: المحتسب، ابن جني، ج1، ص253، 254.

ز- دعا إلى حمل آيات النص القرآني على الظاهر ما أمكن، ومن ذلك قوله: ((متى أمكن حمل الكلام على غير إضمار ولا افتقار، كان أولى من أن يسلك به الإضمار والافتقار، وهكذا تكون عادتنا في إعراب القرآن))[1].

كما دعا إلى إبعاد تفسير القرآن عن علل النحو ودلائله قائلا: ((وكثيرا ما يشحن المفسرون تفاسيرهم من ذلك الإعراب بعلل النحو، ودلائل أصول الفقه، ودلائل أصول الدين، وكل هذا مقرر في تأليف هذه العلوم، وإنما يؤخذ ذلك مسلما في علم التفسير دون استدلال عليه))[2]، وهو في ذلك متأثر بالمذهب البصري الذي أحياه ابن حزم الأندلسي (ت456هـ)[3] في الأندلس، وخلده في كتبه ورسائله التي دعا فيها إلى إبطال العلل، والمنع من التعليل، كما منع فيها التأويل الذي لا يشهد بصحة نص قرآني أو إجماع[4].

ح- مسائل الخلاف في علل النحو، والعوامل المؤثرة في الكلام: مع أن أبا حيان دعا إلى نبذ الخوض في مسائل التعليل النحوي في تفسير القرآن ـ هذه المسائل التي أثارت النحاة عبر مراحل تطور الدرس النحوي ـ، فهو لم ينج مع ذلك من الخوض في مثل هذه المسائل في تفسيره، ومن ذلك قوله: ((وذهب قوم إلى أنه يجوز للعامل أن يعمل في حالين لذي حال واحد، وإلى هذا أذهب؛ لأن الفعل الصادر من فاعل، أو الواقع بمفعول يستحيل وقوعه في زمانين وفي مكانين، وأما الحالان فلا يستحيل قيامهما بذي حال واحد، إلا إذا كانا ضدين، أو نقيضين))[5]، ولا يخفى أثر الفلسفة في هذا الكلام الذي علل به ذهابه إلى جواز عمل عامل واحد في نصب حالين صاحبهما واحد، وكذلك يتضح أثر الفلسفة في تعليله عدم جواز عد حرف الجر جزءا من المجرور بقوله: ((وأما جعل حرف الجر جزءا من المجرور، فهذا ليس بشيء؛ لأنه مؤثر فيه، وجزء الشيء لا يؤثر في الشيء))[6].

---

(1) البحر المحيط، للأندلسي، ج1، ص61.
(2) المصدر السابق، ج1، ص13.
(3) ينظر ترجمته في: الأعلام، الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط5، مج4، 1980.
(4) ينظر: رسائل ابن حزم الأندلسي، تحقيق: د. إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 1981، ج3، ص74، 75، 80، 102.
(5) البحر المحيط، الأندلسي، ج1، ص117.
(6) البحر المحيط، الأندلسي، ج1، ص533، وج10، ص78.

ثانيا- المصادر التي اعتمد عليها أبو حيان في البحر المحيط:

أفاد أبو حيان عند تأليفه البحر المحيط من مصادر متعددة في فنون مختلفة، وقد ذكر المصادر التي اعتمد عليها في مقدمة تفسيره عند تعداده العلوم التي يحتاج إليها المفسر، فيذكر أن النظر في تفسير كتاب الله يكون من وجوه، وذكر تلك الوجوه، وبعض الكتب المؤلفة في كل وجه، وعلى المفسر التزود بها[1]، وكتاب البحر المحيط في حقيقة أمره كتاب نحو، فقد جمع فيه أبو حيان الكثير من آراء النحاة في مواضع مختلفة منه، وكانت روح النحو فيه سائدة في جميع مسائله مما لا يبعده عن كتب النحو التي يمكن أن تقوم عليها الحركة النحوية في هذا العصر، وأبو حيان لم يغب عنه هذا الغرض، إذ إنه التزم في كتابه معرفة الأحكام النحوية؛ لأن علم التفسير لا يستغنى عنها، وقد التزم هذا المنهج، وللتدليل على ذلك من قوله في مقدمته مبينا منهجه في التفسير، والوسائل التي يحتاج إليها المفسر: ((معرفة الأحكام التي للكلمة العربية من جهة إفرادها، ومن جهة تركيبها، ويؤخذ ذلك من علم النحو، وأحسن موضوع فيه وأجله كتاب أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه ـ رحمه الله تعالى ـ وأحسن ما وضعه المتأخرون من المختصرات وأجمعه للأحكام كتاب تسهيل الفوائد، لأبي عبد الله محمد بن مالك الجياني الطائي، مقيم بدمشق))[2]. واعتمد من كتب التفسير أساسا على تفسيري الزمخشري، وابن عطية، اللذين وصفهما بأنهما قد بلغا الغاية في هذا العلم، وأن الناس عكفوا عليهما دراسة وشرحا[3].

وهكذا فإننا إذا رجعنا إلى مسلك أبي حيان في تعامله مع ما اعتمده من مصادر نحوية في تفسيره، فإننا نجده قائما على أسس واضحة، اختارها لنفسه عن اقتناع بصحتها، ورسوخ في هذا الفن، فهو مطلع على المذاهب النحوية، عارف بمواطن الإتقان والاختلاف، ملم بمواضع الإجماع عند أئمة النحو المعتمد بقولهم، وكان المنهج الذي رسمه لنفسه وارتضاه والتزم به إلى حد بعيد يقوم على ما يأتي:

---

(1) ينظر: مقدمة البحر المحيط، للأندلسي، ج1، ص14 - 16.

(2) المصدر السابق،ج1، ص15.

(3) ينظر: المصدر السابق، ج1، ص20، 21.

1- كان أبو حيان الأندلسي بصريا في مذهبه النحوي، ملتزما به، وهو مذهب أثري، قائم على النقل والسماع، فوافق تلك الميول عنده؛ لأنه ـ كما وصفه أهل التراجم ـ كان يميل إلى الأثر والسماع والنقل أكثر من الاجتهاد، وليس هذا لقلة بضاعته في هذا الفن، بل كان حجة النحاة في زمانه، وقد وصفه أحمد بن نصر الداودي في طبقات المفسرين بقوله: ((وكان عارفا باللغة والنحو والتصريف، فهو الإمام المجتهد المطلق فيهما، خدم هذا الفن أكثر عمره، حتى صار لا يدركه أحد من أقطار الأرض منها غيره...))[1]، وكان أول ما تظهر فيه بصرية أبي حيان هو ولعه بـ (الكتاب لسيبويه)، وإشارته به والدفاع عنه؛ بل جعل النظر في كتاب سيبويه شرطا فيمن أراد أن يتكلم في تفسير القرآن الكريم فقال: ((فالكتاب هو المرقاة إلى فهم الكتاب، إذ هو المطلع على علم الإعراب، والمبدي من معالمه ما درس، والمنطق من لسانه ما خرس، والمحيي من رفاته ما رمس، والراد من نظائره ما طمس، فجدير لمن تاقت نفسه إلى علم التفسير، وترقت إلى التحقيق فيه التحرير أن يعتكف على كتاب سيبويه، فهو في هذا الفن المعول عليه، والمستند في حل المشكلات إليه))[2]، فقول أبي حيان (الكتاب مرقاة إلى فهم الكتاب) وما في هذا الجناس من الدلالة المعنوية، يفصح عما كان يحظى به كتاب سيبويه من مكانة عند هذا الرجل.

2- وكانت مصادره إلى جانب كتاب سيبويه، كتب التفسير التي اهتمت بالنواحي الإعرابية، وعرض الآراء النحوية وتطبيقاتها في توضيح معاني النصوص القرآنية، ومما يدل على عظمة أبي حيان، ورسوخ قدمه في هذا الجانب، عدم تأثره بمن سبقه من المفسرين، وما قرروه من وجوه ضعيفة في الإعراب، فهو ينقلها بأمانة منسوبة إلى أصحابها، ثم يعرضها على ميزان النقد العلمي، فما كان يدعمه الدليل والبرهان قدمه وأخذ به، وما كان يفتقر للصحة رده بغض النظر عن قائله.

---

(1) طبقات المفسرين، الداودي، ضبطه ووضع حواشيه: عبد السلام عبد المعين، منشورات دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط1، 2002، ص493.

(2) مقدمة البحر المحيط، للأندلسي، ج1، ص11.

وخير مثال على ذلك ما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿**فاذكروا الله كذكركم آباءكم أو أشد ذكرا**﴾[1]، حيث نراه يسهب في عرض آراء من سبقه من المفسرين، ويحصيها في خمسة وجوه، ثم يحكم عليها بالضعف جميعا، ويختار في معنى الآية إعرابا، ومعنى لم يسبق إليه، محاولا أن يدلل على صحته من سياق النص القرآني، فيقول: ((فهي خمسة وجوه من الإعراب كلها ضعيفة والذي يتبادر إليه الذهن في الآية أنهم أمروا بأن يذكروا الله ذكرا يماثل ذكر آبائهم أو أشد، وقد ساغ لنا حمل الآية على هذا المعنى بتوجيه واضح ذهلوا عنه، وهو أن يكون (أشد) منصوبا على الحال، وهو نعت لقوله (ذكرا) لو تأخر، فلما تقدم انتصب على الحال))[2].

وفي تفسير قوله تعالى: ﴿**ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل**﴾[3]، نقل آراء المفسرين في إعراب الآية، وما قدروا فيها من محذوفات من غير مسوغ، ثم كر عليها فأبطلها، مبينا ما ينبغي من وجوه الإعراب الفصيحة التي يحمل عليها كلام الله تعالى، قال أبو حيان: ((وأجاز المهدوي[4]، وابن عطية، وأبو البقاء[5]، أن تكون (أن يوصل) في موضع نصب بدلا من (ما) أي: وصله، والتقدير: ويقطعون وصل ما أمر الله به، وأجاز المهدوي، وابن عطية أن تكون في موضع نصب مفعول من أجله، وقدره المهدوي كراهية أن يوصل: فيكون الحامل على القطع لما أمر الله كراهية أن

---

(1) [البقرة: من الآية 200].

(2) البحر المحيط، الأندلسي، ج2، ص308.

(3) [الرعد: من الآية 25].

(4) أحمد بن عمار أبو العباس المهدوي، المقرئ، النحوي، المفسر، كان مقدما في القراءات والعربية، أصله من المهدية، ودخل الأندلس، وصنف كتبا مفيدة، منها التفسير، ومات في الأربعين وأربعمئة. ينظر: بغية الوعاة، السيوطي، ج1، ص351.

(5) عبد الله بن الحسين، الإمام محب الدين أبو البقاء العكبري البغدادي، الضرير، الحنبلي، صاحب الإعراب، قال القفطي: أصله من عكبرا، وقرأ بالروايات على ابن الحسن البطائحي، وتفقه بالقاضي أبي يعلى الفراء، وقرأ العربية على: يحيى ابن نجاح، وابن الخشاب، من مصنفاته: إعراب القرآن، إعراب الحديث، إعراب الشواذ، وغيرها، ولد سنة ثمان وثلاثين وخمسمئة ببغداد، وتوفى سنة ست عشرة وستمئة. ينظر ترجمته في: بغية الوعاة، السيوطي، ج2، ص38.

يوصل، وحكى أبو البقاء وجه المفعول لأجله، وقدره: لئلا، وأجاز أبو البقاء أن تكون (أن يوصل) في موضع رفع أي هو أن يوصل))[1].

ثم قال أبو حيان: ((وهذه الأعاريب كلها ضعيفة، ولولا شهرة قائليها لضربت عن ذكرها صفحا، والأول الذي نختاره هو الذي ينبغي أن يحمل عليه كلام الله تعالى وسواه من الأعاريب بعيد عن فصيح الكلام، بله أفصح الكلام هو كلام الله تعالى))[2].

وفي تفسير قوله تعالى: ﴿**وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة**﴾[3]، قال أبو حيان: ((واختلف المعربون في (إذ)، فذهب أبو عبيدة[4]، وابن قتيبة[5] إلى زيادتها، وهذا ليس بشيء، وكان أبو عبيدة، وابن قتيبة ضعيفين في علم النحو، وذهب بعضهم إلى أنها بمعنى (قد)، والتقدير: وقد قال ربك، وهذا ليس بشيء))[6].

((وذهب بعضهم إلى أنه منصوب نصب المفعول به بـ (اذكر)، أي: واذكر (إذ قال ربك)، وهذا ليس بشيء؛ لأن فيه إخراجها عن بابها، وهو أنه لا يتصرف فيها بغير الظرفية، أو بإضافة ظرف زمان إليها، وأجاز ذلك الزمخشري وابن عطية، وناس قبلهما وبعدهما))[7]، ((وذهب بعضهم إلى أنها ظرف واختلفوا، فقال بعضهم: هي في موضع رفع، والتقدير: ابتداء خلقكم، وقال بعضهم: هي في موضع نصب، والتقدير: وابتداء خلقكم إذا قال ربك، وناسب هذا التقدير لما تقدم قوله: ﴿**خلق لكم ما**

---

(1) البحر المحيط، الأندلسي، ج1، ص207.

(2) المصدر السابق، نفس الجزء والصفحة.

(3) [البقرة: من الآية 30].

(4) الإمام، العلامة، البحر، أبو عبيدة، معمر بن المثنى التيمي مولاهم البصري، النحوي، صاحب تصانيف: مجاز القرآن، وكتاب غريب الحديث، ولد سنة عشر ومئة، وتوفى سنة تسع ومئتين. ينظر: سير أعلام النبلاء، ج9، ص445.

(5) العلامة الكبير، ذو الفنون، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الديثوري، الكاتب، صاحب التصانيف، نزل بغداد، وصنف وجمع، من تصانيفه: غريب القرآن، وغريب الحديث... وغيرها، توفى سنة ست وسبعين ومئتين. ينظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء، ج13، ص296.

(6) البحر المحيط، الأندلسي، ج1، ص224.

(7) المصدر السابق، نفس الجزء والصفحة.

في الأرض جميعا﴾[1]، وكلا هذين القولين لا تحرير فيه؛ لأن ابتداء (خلقنا) لم يكن وقت قول الله للملائكة (إني جاعل في الأرض خليفة)؛ لأن الفعل العامل في الظرف لابد أن يقع فيه، أما أن يسبقه أو يتأخر عنه فلا؛ لأنه لا يكون له ظرفا، وذهب بعضهم: إلى أن (إذ) منصوب يقال بعدها، وليس بشيء؛ لأن (إذ) مضافة إلى الجملة بعدها، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف))[2].

((وذهب بعضهم إلى أنها نصبها بـ (أحياكم)، تقديره: (وهو الذي أحياكم) (إذ قال ربك)، وهذا ليس بشيء؛ لأنه حذف بغير دليل، وفيه أن الإحياء ليس واقعا في وقت قول الله للملائكة، وحذف الموصول وصلته وإبقاء معمول الصلة))[3]، ((وذهب بعضهم: إلى أنه معمول لـ (خلقكم) من قوله تعالى: (أعبدوا ربكم الذي خلقكم)، (إذا قال ربك)، فتكون الواو زائدة، ويكون قد فصل بين العامل والمعمول بهذه الجمل التي كادت أن تكون سورا من القرآن؛ لاستبداء كل آية منها بما سيقت له، وعدم تعلقها بما قبلها التعلق الإعرابي))[4].

ثم قال أبو حيان بعد سرد هذه الوجوه من التقديرات الإعرابية: ((فهذه ثمانية أقوال ينبغي أن ينزه كتاب الله عنها، والذي تقتضيه العربية نصبه بقوله: (قالوا أتجعل) كما تقول في الكلام: إذ جئتني أكرمتك، أي: وقت مجيئك أكرمتك، وإذ قلت لي كذا قلت لك كذا، فانظر إلى حسن هذا الوجه السهل الواضح، وكيف لم يوفق أكثر الناس إلى القول به، وارتكبوا في دهياء، وخبطوا خبط عشواء))[5].

وعاد أبو حيان إلى تقدير موقفه هذا في تفسير قوله تعالى: ﴿**وإذ نجيناكم من آل فرعون يسومونكم سوء العذاب يذبحون أبناءكم ويستحيون نساءكم**﴾[6]، فقال: ((تقدم الكلام

(1) [البقرة: من الآية 29].

(2) البحر المحيط، الأندلسي، ج1، ص224.

(3) المصدر السابق، ج1، ص225.

(4) المصدر السابق، نفس الجزء والصفحة.

(5) المصدر السابق، نفس الجزء والصفحة.

(6) [البقرة: من الآية 49].

على (إذ) في قوله تعالى: (وإذا قال ربك للملائكة) ومن أجاز نصب (إذ) هناك مفعولا به بإضمار (اذكر) أو أدعى زيادتها، فقياس قوله هناك إجازته هنا))[1].

ثم قال: ((وقد قدمنا أنا لا نختار أن يكون مفعولا به بـ (اذكر) لا ظاهرة ولا مقدرة؛ لأن ذلك تصرف فيها، وهي عندنا من الظروف التي لا يتصرف فيها إلا بإضافة اسم زمان إليها على ما قرر في النحو، وإذا كان كذلك فالذي نختاره أن ينتصب على الظرف، ويكون العامل فيه فعلا محذوفا يدل عليه ما قبله، تقديره: (وأنعمنا عليكم إذ نجيناكم من آل فرعون)، وتقدير هذا الفعل من كل ما قدمناه، وخرج بقوله (أنجيناكم) إلى ضمير المتكلم المعظم نفسه من ضمير المتكلم الذي لا يدل على تعظيم في قوله: (نعمتي التي أنعمت)؛ لأن هذا الفعل الذي هو الإنجاء من عدوهم، هو من أعظم النعم، فناسب الأعظم نسبته للمعظم نفسه))[2].

ثالثا- آراء بعض العلماء، وتطبيقها في البحر المحيط:

أ- أبو حيان وسيبويه:

يتضح مما تقدم أن أبا حيان عرف الدراسة النحوية في بلده غرناطة، وأنه أخذ العربية فيها عن أبي الحسن الأبدي، وأبي جعفر بن الزبير، وابن أبي الأحوص، وابن الضائع، ولعل أبا حيان درس في بلده النحو من كتاب سيبويه، فكتاب سيبويه هو عمدة النحو، ودعامته الأولى في جميع العصور من الشرق والغرب، ويؤيد ذلك أن أبا الحسن الأبدي كان له معرفة تامة بكتاب سيبويه، وأن أبا حيان تتلمذ عليه في بلده غرناطة، وتلقى كتاب سيبويه عنه، وذلك كما ذكره السيوطي في البغية في ترجمته لأبي الحسن الأبدي، قال: ((كان نحويا ذاكرا للخلاف في النحو، من أحفظ أهل وقته لخلافهم، ومن أهل المعرفة بكتاب سيبويه فما دونه))[3]، ولما استقر أبو حيان في مصر تتلمذ على البهاء ابن النحاس، وقرأ عليه جميع كتاب سيبويه، كما قرره ذلك المقري في نفح الطيب[4]، ومن هنا يصح أن نقول: إن كتاب سيبويه كان

(1) البحر المحيط، الأندلسي، ج1، ص311.

(2) المصدر السابق، نفس الجزء والصفحة.

(3) بغية الوعاة، السيوطي، ج6، ص145.

(4) ينظر: نفح الطيب، المقري، ج3، ص317.

له أكبر الأثر في تكوين آراء أبي حيان النحوية، أما عن مسائل النحو فهو عادة ما يقرر رأي سيبويه ويجله ويجعل قوله حكما في بعض المسائل، منها:

1- عند قوله تعالى: ﴿**ولو أنهم قالوا سمعنا وأطعنا واسمع وانظرنا لكان خيرا لهم وأقوم**﴾[1]، قال أبو حيان، ناقدا مذهب المبرد والزمخشري، ومؤيدا بذلك رأي سيبويه: ((قال الزمخشري: المعنى ولو ثبت قولهم سمعنا وأطعنا لكان قولهم ذلك خيرا لهم، وأقوم، وأعدل، وأسدى، انتهى. منسبك من (أنهم قالوا) مصدرا مرتفعا بثبت على الفاعلية، وهذا مذهب المبرد خلافا لسيبويه، إذ يرى سيبويه أن (أن) بعد (لو) مع ما عملت فيه مقدر باسم مبتدأ... فالزمخشري وافق مذهب المبرد، وهو مذهب مرجوح في علم النحو))[2]، وسيبويه في كتابه قاس (لو) على (لولا)، والاسم بعد لولا يرتفع بالابتداء فيقول: ((مبنية على (لو) كما كانت مبنية على (لولا)))[3].

ورد أبو حيان قول السيرافي والزمخشري: أن خبر (أن) لا يكون إلا فعلا بالدليل القرآني، والشواهد الشعرية التي جاء فيها الخبر اسما جامدا، ومن الذين ردوا هذا القول ابن الحاجب[4]، وأبو حيان وافقه في هذا الرد الذي خالف به السيرافي والزمخشري.

2- رد على من لم يمعن النظر في كتاب سيبويه عند إعرابه تبارك وتعالى: ﴿...**إنها بقرة لا ذلول تثير الأرض**﴾ [5]، قال ابن عطية: ولا يجوز أن تكون هذه الجملة في موضع الحال؛ لأنها من نكرة، انتهى كلامه. والجملة التي أشار إليها هي قوله: (تثير الأرض)، والنكرة هي قوله (لا ذلول)، أو قوله: (بقرة)، فإن عني بالنكرة بقرة، فقد وصفت، والحال من النكرة الموصوفة جائزة جوازا حسنا، وإن عني بالنكرة لا ذلول، فهو قول الجمهور ممن لم يحصل مذهب سيبويه، ولا أمعن النظر في

---

(1) [النساء: من الآية 46].

(2) البحر المحيط، الأندلسي، ج3، ص664.

(3) الكتاب، سيبويه، ج3، ص121.

(4) ينظر: مغني اللبيب، ابن هشام، ج1، ص285.

(5) [البقرة: من الآية 71].

كتابه))[1]، ثم ذكر ما قاله سيبويه في هذه المسألة، وسيبويه ينسب حكم الجواز في هذه المسألة إلى الخليل[2].

3- صحح نسبة ابن عطية بعض القول إلى سيبويه عند قوله تعالى: ﴿**ولئن أتيت الذين أوتوا الكتاب بكل آية ما تبعوا قبلتك**﴾[3]، فقال بعد ذكر نص ابن عطية: ((وهذا الكلام فيه تثبيج وعدم نص على المراد؛ لأن أوله يقتضي أن الجواب لـ (إن)، وقوله بعد: فالجواب إنما هو القسم يدل على أن الجواب ليس لـ (إن)، والتعليل بعد قوله؛ لأن أحد الحرفين يقع موقع الآخر، لا يصلح أن يعلل به قوله: فالجواب إنما هو القسم، بل يصلح أن يكون تعليلا؛ لأن الجواب لـ (إن) وأجريت في ذلك مجرى لو، وأما قوله هذا قول سيبويه، فليس في كتاب سيبويه إلا أن (ما تبعوا) جواب القسم))[4].

4- وعند قوله تعالى: ﴿**كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيرا الوصية...**﴾[5]، عندما رد قول ابن عطية الذي جوز أن تكون (الوصية) جواب الشرط لـ (إذا) يقدر بـ (فعلية الوصية) أو (فالوصية)، وحذف الفاء منها، وصرف ابن عطية ما جاء في الكتاب، ولكن أبا حيان نقل النص من كتاب سيبويه، ورد به على قول ابن عطية قائلا: ((قال سيبويه: ومسألته ـ يعني الخليل ـ عن قوله: إن تأتني أنا كريم، قال: لا يكون هذا إلا أن يضطر شاعر من قبل: إن أنا كريم يكون كلاما مبتدأ، والفاء وإذا لا يكونان إلا معلقتين بما قبلهما، فكرهوا أن يكون هذا جوابا، حيث لم يشبه الفاء، وقد قاله الشاعر مضطرا، وأنشد البيت السابق:

---

(1) البحر المحيط، الأندلسي، ج1، ص412، 413.

(2) ينظر: الكتاب، سيبويه، ج1، ص112.

(3) [البقرة: من الآية 145].

(4) البحر المحيط، الأندلسي، ج2، ص27. والكتاب، سيبويه، ج3، ص107 - 109.

(5) [البقرة: من الآية 180].

من يفعل الحسنات[1] .....))[2].

5- نقل عنه من كتابه ما سأل الخليل عنه، من ذلك عند قوله تعالى: ﴿**وإذ أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتاب وحكمة**﴾[3]، قال: ((وسأل سيبويه الخليل عن هذه الآية، فقال ما نصه: ما ههنا بمنزلة: الذي، ودخلت اللام كما دخلت على إن، حين قلت: والله لئن فعلت لأفعلن، فاللام في ما، كهذه التي في إن، واللام التي في الفعل كهذه التي في الفعل هنا. انتهى))[4].

6- ذهب إلى ما يذهب إليه سيبويه والفارسي من أن الضمير في (إياك): إيا، واللواحق حروف تبين الحال، ورد ما ذهب إليه الخليل والمازني وابن مالك من أنها أسماء مضمرة أضيف إليها الضمير (إيا)، ((قال أبو حيان: ولو كانت إيا مضافة لزم إعرابها؛ لأنها ملازمة لما ادعوا إضافتها إليه، والمبني إذا لزم الإضافة أعرب كأي، بل أولى؛ لأن إيا لا تنفك، وأي قد تنفك عن الإضافة))[5]، وقد طبق ذلك في البحر المحيط، فقال عند قوله تعالى: ﴿**إياك نعبد وإياك نستعين**﴾[6]، ((إيا تلحقه يا المتكلم وكاف الخطاب وهاء الغائب وفروعها، فيكون ضمير نصب منفصلا لا اسما ظاهرا أضيف خلافا لزاعمه))[7].

7- خالف أبو حيان المبرد موافقا بذلك سيبويه وابن السراج والفارسي في مسألة دخول الفاء على خبر المبتدأ أو خبر النواسخ ((فذهب سيبويه أنه لا يجوز دخول

---

(1) البيت: **من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان**

وهو منسوب في الكتاب إلى حسان بن ثابت، وفي الخزانة: ((والبيت نسبه سيبويه وخدمته لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت ـ رضي الله عنه ـ ورواه جماعة: لكعب بن مالك الأنصاري))، ج3، ص644. وينظر: حاشية محقق الكتاب، ج3، ص64.

(2) البحر المحيط، الأندلسي، ج2، ص163. وينظر: الكتاب، سيبويه، ج3، ص64.

(3) [آل عمران: من الآية 81].

(4) البحر المحيط، الأندلسي، ج3، ص237. وينظر: الكتاب، سيبويه، ج3، ص107.

(5) همع الهوامع، عبد الرحمن السيوطي، مؤسسة الرسالة، بيروت، (د، ط)، 1992، ج1، ص212.

(6) [الفاتحة: الآية 4].

(7) البحر المحيط، الأندلسي، ج1، ص40، 41.

الفاء، وذهب المبرد إلى جواز ذلك قال: نحو قوله تعالى: ﴿**الزانية والزاني فاجلدوا**﴾[1]، وتأول ذلك سيبويه[2]، فإن كانت الصلة مصدرة بأداة الشرط نحو: الذي إن يأتيني أكرمه مكرم، فالصحيح أنه لا يجوز دخول الفاء))[3]، وهو عند إعرابه قوله عز وجل: ﴿**والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما**﴾[4]، قال: ((والرفع في السارق والسارقة على الابتداء، والخبر محذوف، والتقدير: فيما يتلى عليكم، أو فيما فرض عليكم، السارق والسارقة، أي: حكمهما، ولا يجوز سيبويه أن يكون الخبر قوله: (فاقطعوا)))[5].

ب- أبو حيان والفراء:

كانت لآراء الفراء في البحر المحيط أهمية خاصة في التفسير اللغوي، كما تناول أبو حيان آراءه النحوية في تفسيره موافقا حينا، ومخالفا حينا آخر، ومن كتب الفراء التي أخذ عنها وذكرها: كتاب المصادر، وكتاب المذكر والمؤنث[6]، وأخذ عن معاني القرآن معظم آرائه النحوية وإن لم يذكر ذلك، بل اكتفى بقوله: ((قال الفراء...)) ومن النماذج الدالة على هذا القول:

1- أخذ عنه قوله في إعراب (يتعلمون) من قوله تعالى: ﴿**فيتعلمون منهما ما يفرقون به بين المرء وزوجه**﴾[7]، فقال: ((قال الفراء واختاره الزجاج: وهو معطوف علي شيء دل عليه أول الكلام، كأنه قال: فيأبون فيتعلمون، وقال الفراء أيضا: هو عطف على ﴿**يعلمون الناس السحر**﴾[8]، (فيتعلمون منهما)، وأنكره الزجاج بسبب لفظ الجمع في (يعملون)، وقد قال (منهما)))[9]، والفراء مع ذكره الوجهين فهو يرجح

(1) [النور: من الآية 2].

(2) ينظر: الكتاب، سيبويه، ج1، ص142 - 144.

(3) ارتشاف الضرب، أبي حيان، ج2، ص68.

(4) [المائدة: من الآية 38].

(5) البحر المحيط، الأندلسي، ج4، ص246.

(6) المصدر السابق، ج1، ص57. وج3، ص51.

(7) [البقرة: من الآية 102].

(8) [البقرة: من الآية 102].

(9) البحر المحيط، الأندلسي، ج1، ص530.

الوجه الأول الذي ذكره أبو حيان، فقال عنه: ((وكأنه أجود الوجهين في العربية))[1].

2- عند قوله تعالى: ﴿**وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمنا إلا خطأ**﴾[2]، قال أبو حيان، ((وقال بعض أهل العلم: المعنى وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمنا عمدا ولا خطأ، فيكون (إلا) بمعنى: ولا، وأنكر الفراء هذا القول، وقال: مثل هذا لا يجوز، إلا إذا تقدم استثناء آخر، ويكون عطف استثناء على استثناء، كما قال الشاعر:

ما بالمدينة دار غير واحدة دار الخليفة إلا دار مروانا[3]))[4].

3- ذكر رأي سيبويه وجمهور النحويين عند إعرابه قوله تعالى: ﴿**ولقد علموا لمن اشتراه ما له في الآخرة من خلاق**﴾[5]، ثم نقل ما ذهب إليه الفراء دون نقد، فقال: ((وجملة (ولقد علموا) مقسم عليها، التقدير: والله لقد علموا، والجملة الثانية عنده (يقصد سيبويه) غير مقسم عليها، وأجاز الفراء أن تكون الجملتان مقسما عليهما، وتكون (من) للشرط))[6].

4- وهن أبو حيان بعض قول الفراء عند قوله تعالى: ﴿**ليسوا سواء من أهل الكتاب أمة قائمة**﴾[7]، فقال: ((وقال الفراء: أمة مرتفعة بسواء، أي: ليس أهل الكتاب مستويا، من أهل الكتاب أمة قائمة، موصوفة بما ذكر، وأمة كافرة، فحذفت هذه الجملة المعادلة، ودل عليها القسم الأول كقوله:

---

(1) معاني القرآن، الفراء، ج1، ص64.

(2) [النساء: من الآية 92].

(3) البيت نسبه سيبويه إلى الفرزدق، وهو غير موجود في ديوانه، تحقيق: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1987. وينظر: الكتاب، ج2، ص340. والرواية التي اعتمدها محقق الكتاب (دار مروان) بالكسر.

(4) البحر المحيط، الأندلسي، ج4، ص20.

(5) [البقرة: من الآية 102].

(6) البحر المحيط، الأندلسي، ج1، ص535. وينظر: معاني القرآن، الفراء، ج1، ص65، 66.

(7) [آل عمران: من الآية 113].

عصاني إليها القلب إني لأمره سميع فما أدري أرشد طلابها[1]

التقدير: أم غي، فحذف لدلالة أرشد، وقال:

أراك فما أدري أهم ضممته وذو الهم قدما خاشع متضائل[2]

التقدير: أم غيره، قال الفراء: لأن المساواة تقتضي شيئين... ويضعف قول الفراء من حيث الحذف))[3]، وهذا الكلام ليس كلام الفراء بنصه إنما ما هو مفهوم[4].

5- خالف قول الفراء عند إعرابه قوله تعالى: ﴿**فما ربحت تجارتهم وما كانوا مهتدين**﴾[5]،

قال: ((وانتصاب (مهتدين) على أنه خبر كان، فهو منصوب بها وحدها، خلافا لمن زعم أنه منصوب بكان والاسم معا، وخلافا لمن زعم أن أصل انتصابه على الحال، وهو الفراء، قال: لشغل الاسم برفع كان، إلا أنه لما حصلت الفائدة من جهته كان حالا خبرا فأتى معرفة، فقيل: كان أخوك زيدا، تغليبا للخبر لا للحال))[6].

ج- أبو حيان وابن جني:

اعتمد أبو حيان على كتاب المحتسب لابن جني، خاصة وأن كليهما يعد من أئمة النحو الذين دافعوا عن شواذ القراءات بتخريجها على أوجه العربية، فكان لابد أن ينظر أبو حيان في ما خرجه النحاة السابقين من قراءات، ومن المواضع التي اهتم فيها أبو حيان بآراء ابن جني ما يأتي:

---

(1) البيت لأبي ذؤيب الهذلي. ينظر: شرح أشعار الهذليين، أبو سعيد السكري، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مطبعة المدني، القاهرة، ج1، ص43.

(2) لم أتوصل إلى قائل البيت.

(3) البحر المحيط، الأندلسي، ج3، ص308.

(4) ينظر: معاني القرآن، الفراء، ج1، ص230، 231.

(5) [البقرة: من الآية 16].

(6) البحر المحيط، الأندلسي، ج1، ص121.

1- قال في قراءة أبو المهلب في قوله تعالى: ﴿...**والمستغفرين بالأسحار ۞ شهد الله أنه لا إله إلا هو**﴾[1]، ((وقرأ المهلب، عم محارب بن ديثار: شهداء الله، على وزن فعلاء جمعا منصوبا، قال ابن جني: على الحال من الضمير في (المستغفرين)))[2].

2- خالف أبو حيان ابن جني لبعده عن ظاهر الكلام عند قوله تعالى: ﴿**وكأين من نبي قاتل معه ربيون كثير**﴾[3]، فقال: في قراءة قتادة (قتل) بتشديد التاء، وبناء الفعل للمفعول: ((قال أبو الفتح: لا يحسن أن يستند الفعل إلى الربيين لما فيه من معنى التكثير))[4]، ويبدو أن هناك تصحيفا، فابن جني قال: ((ألا ترى أنه لا يجوز كم نبي قتل بتشديد التاء على فعل؟ فلابد إذا أن يكون ربيون مرفوعا بقتل، وهذا واضح، فإن قلت: فهلا جاز فعل حملا على معنى كم؟ قيل: لو انصرف على اللفظ إلى المعنى لا يحسن العود من بعد إلى اللفظ، وقد قال تعالى: كما تراه (معه)، ولم يقل معهم))[5]، أي أنه يحسن استناد الفعل على الربيين عنده وليس العكس، ثم قال أبو حيان معلقا على قوله: ((وليس بظاهر؛ لأن (كأين) مثل كم... كذلك لا فرق قتلوا معهم ربيون، وقتل معهم ربيون...))[6]، وما نقله عن ابن جني ليس بنصه إنما ما فهم من قوله.

3- عند قوله تعالى: ﴿**أينما تكونوا يدرككم الموت ولو كنتم في بروج مشيدة**﴾[7]، قال أبو حيان: ((وقرأ طلحة بن سليمان: (يدرككم) برفع الكافين، وخرجه أبو الفتح على حذف فاء الجواب؛ أي فيدرككم الموت))[8].

---

(1) [آل عمران: من الآية 17، 18].

(2) البحر المحيط، الأندلسي، ج3، ص60، 61. وفي المحتسب، القراءة (شهداء لله) ، بحذف الهمزة في (الله). ينظر: المحتسب، ابن جني، ج1، ص155، 156.

(3) [آل عمران: من الآية 146].

(4) البحر المحيط، الأندلسي، ج3، ص370، 371.

(5) المحتسب، ابن جني، ج1، ص173.

(6) البحر المحيط، الأندلسي، ج3، ص371.

(7) [النساء: من الآية 78].

(8) البحر المحيط، الأندلسي، ج3، ص716.

4- أخذ عن كتاب الخصائص في باب ما يرد عن العربي مخالفا لما عليه الجمهور، مدافعا عما جاء به رواة القراءات، فقال: ((إذا اتفق كل شيء في ذلك نظر في حال العربي، وما جاء به، فإن كان فصيحا وكان ما أورده يقبله القياس فالأولى أن يحسن به الظن؛ لأنه يمكن أن يكون ذلك وقع إليه من لغة قديمة قد طال عهدها، وعفا رسمها))[1].

5- عند قوله تبارك وتعالى: ﴿**ومن يخرج من بيته مهاجرا إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت**﴾[2]، قال أبو حيان: ((وقرأ النخعي، وطلحة بن مصرف: (ثم يدركه) برفع الكاف، قال ابن جني: هذا رفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: ثم هو يدركه الموت، فعطف الجملة من المبتدأ والخبر على الفعل المجزوم وفاعله))[3].

د- أبو حيان وابن عصفور:

لقد اهتم أبو حيان بمؤلفات ابن عصفور، ويتضح ذلك من تأليف أبي حيان بعض المؤلفات التي شرح بها مؤلفاته، منها: تقريب المقرب، والموفور من شرح ابن عصفور، والمبدع الملخص من الممتع، ومن الأمثلة التي ناقش فيها أبو حيان آراء ابن عصفور في البحر المحيط ما يأتي:

1- عند قوله تعالى: ﴿**غفرانك ربنا وإليك المصير**﴾[4]، قال أبو حيان: ((واضطرب قول ابن عصفور فيه، فمرة قال: هو منصوب بفعل يجوز إظهاره، ومرة قال: هو منصوب يلتزم إضماره، وعده مع: سبحان الله وأخواتها))[5].

---

(1) البحر المحيط، الأندلسي، ج4، ص658. وينظر: الخصائص، ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1427، 2006، ص315، 316.

(2) [النساء: من الآية 100].

(3) البحر المحيط، الأندلسي، ج4، ص44. وفي المحتسب، نسبت القراءة إلى طلحة بن سليمان، ج1، ص195.

(4) [البقرة: من الآية 285].

(5) البحر المحيط، الأندلسي، ج2، ص759.

2- قال في الوصف بـ (إلا): ((قال الأستاذ أبو الحسن ابن عصفور: ويخالف الوصف بـ (إلا) الوصف بغير من حيث أنها توصف بها النكرة والمعرفة، والظاهر والمضمر، وقال أيضا: وإنما يعنى النحويون الوصف بـ (إلا): عطف البيان))[1].

3- في مسألة الجمع بين ما حمل على اللفظ والمعنى في جملتين دون الفصل بينهما، قال: ((ولا يجيز الكوفيون الجمع بين الجملتين إلا بفاصل بينهما، ولم يعتبر البصريون الفاصل، قال ابن عصفور: ولم يرد السماع إلا بالفصل، كما ذهب الكوفيون إليه، وليس ما ذكر بصحيح، ألا ترى قوله تعالى: ﴿**وقالوا لن يدخل الجنة إلا من كان هودا أو نصارى**﴾[2]، فحمل على اللفظ في كان، إذ أفرد الضمير، وجاء الخبر على المعنى إذ جاء جمعا، ولا فصل بين الجملتين، وإنما جاء أكثر ذلك بالفصل))[3].

هـ أبو حيان وابن عطية:

لقد أشاد أبو حيان بتفسير ابن عطية في مقدمة تفسيره، فكان المحرر الوجيز، والكشاف من المصادر الأساسية التي اعتمد عليها أبو حيان، فقال فيهما: ((وهذا أبو القاسم محمود بن عمر المشرقي الخوارزمي الزمخشري، وأبو محمد عبد الحق ابن غالب بن عطية الأندلسي المغربي الغرناطي، أجل من صنف في علم التفسير))، وقال: ((وكتاب ابن عطية أنقل وأجمع وأخلص، وكتاب الزمخشري ألخص وأغوص))[4]، وأذكر من النماذج الدالة على نقل أبي حيان من المحرر الوجيز على سبيل المثال:

1- عند قوله تعالى: ﴿**فاتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان**﴾[5]، قال أبو حيان: ((قال ابن عطية بعد تقديره: فالحكم أو الواجب (اتباع): وهذا سبيل الواجبات، كقوله:

---

(1) البحر المحيط، الأندلسي، ج1، ص463، 464.

(2) [البقرة: من الآية 111].

(3) البحر المحيط، الأندلسي، ج1، 91.

(4) مقدمة البحر المحيط، للأندلسي، ج1، ص20، 21.

(5) [البقرة: من الآية 178].

﴿**فإمساك بمعروف**﴾[1]، وأما المندوب إليه فيأتي منصوبا، كقوله: ﴿**فضرب الرقاب**﴾[2]، ولا ادري هذه التفرقة بين الموجب والمندوب إلا ما ذكروا من أن الجملة الابتدائية أثبت وآكد من الجملة الفعلية))[3].

2- عند قوله تعالى: ﴿**وإن تسألوا عنها حين ينزل القرآن تبد لكم**﴾[4]، قال أبو حيان: ((قال ابن عطية: فالضمير في قوله (عنها)، عائد على نوعها لا على الأول التي نهى السؤال عنها))[5].

3- عند قوله تعالى: ﴿**وهو الله في السماوات وفي الأرض...**﴾[6]، قال أبو حيان: ((ذهب الزجاج إلى أن قوله (في السماوات) متعلق بمعنى تضمنه اسم الله في المعاني... قال ابن عطية: وهذا عندي أفضل الأقوال))[7].

4- عند قوله تبارك وتعالى: ﴿**ذلكم فذوقوه وأن للكافرين عذاب النار**﴾[8]، قال أبو حيان: ((قال ابن عطية: إما على تقدير: وحتم أن، فتقدير ابتداء محذوف يكون خبره، وقال سيبويه: التقدير: الأمر ذلكم، وإما على تقدير: وأعلموا أن، فهي في موضع نصب))[9].

وغير هذه المصادر كثير مما اعتمد عليه أبو حيان، وأفاد منه في ذكر الأوجه الإعرابية للفظ القرآني.

---

(1) [البقرة: من الآية 229].

(2) [محمد: من الآية 4].

(3) البحر المحيط، الأندلسي، ج2، ص151. والمحرر الوجيز، ابن عطية، تحقيق: المجلس العلمي بفاس، مطابع فضالة المحمدية، المغرب، ط1، 1975، ج2، ص64.

(4) [المائدة: من الآية 101].

(5) البحر المحيط، الأندلسي، ج4، ص381. وينظر: المحرر الوجيز، ابن عطية، ج5، ص209.

(6) [الأنعام: من الآية 3].

(7) البحر المحيط، الأندلسي، ج4، ص434. وينظر: المحرر الوجيز، ابن عطية، ج6، ص6.

(8) [الأنفال: الآية 14].

(9) البحر المحيط، الأندلسي، ج5، ص289. وينظر: المحرر الوجيز، ابن عطية، ج8، ص30.

المبحث الثاني- المنهج النحوي لأبي حيان في البحر المحيط:

أولا- مذهب أبي حيان النحوي:

إن ما يلحظ على مذهب أبي حيان في النحو أنه كثيرا ما يوافق البصريين، ولكنه يرفض تبعيته لهم تعبدا لمذهبهم؛ إذ يقول: ((ولسنا متعبدين باتباع مذهب البصريين))[1]، وهو يضم نفسه لمذهب جديد هو المذهب الأندلسي، ويطلق على نحاة الأندلس في مصنفاته صفة (أصحابنا)، وظن الدكتور إبراهيم رفيدة أنه يعني البصريين بذلك، إذ قال: ((وكلمة أصحابنا ترد كثيرا في البحر، ويدل السياق - في كثير من المواضع - على أن المقصود بها البصريون))[2]، ولكن أبا حيان صرح في بعض مؤلفاته بمن يعنيهم بهذه الصفة، فعند حديثه عن تقدير (أن ومعموليها) بعد (لو) في نحو قولك: لو أن زيدا قائم لقمت، يقول في تذكرة النحاة: ((فتقدر بمصدر مرفوع على الابتداء عند سيبويه وأصحابنا الأندلسيين، والخبر محذوف تقديره: لو قيام زيد موجود لقمت))[3]، كما يذكر أسماء بعض الأندلسيين ويطلق عليهم هذا الوصف، إذ يقول في الارتشاف: ((... وتبعه من أصحابنا أبو جعفر بن مضاء، وأبو بكر بن طلحة))[4]، ويقول في البحر المحيط: ((وقد ذهب إلى ذلك من أصحابنا أبو الحسن بن عصفور))[5]، وكذلك قال في موضع آخر: ((وهذا المعنى... أغفله بعض المصنفين من أصحابنا في التصريف: كابن عصفور، وابن مالك))[6]، فإن كان يعني البصريين بذلك، فابن مالك ليس بصري المذهب، كذلك عادة إذا ما ذكر البصريين ينسبه إليهم بقوله مثلا: ((وهذا على مذهب البصريين))[7]، وقد جمع بين صفة (أصحابنا) والبصريين والكوفيين، فقال في تقديم الضمير بأنه لا ينوي به التأخير، إذا

---

(1) الاقتراح، السيوطي، ص202.

(2) النحو وكتب التفسير، إبراهيم رفيدة، ج2، ص912.

(3) تذكرة النحاة، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1986، ص39.

(4) الارتشاف، الأندلسي، ج2، ص659.

(5) البحر المحيط، الأندلسي، ج1، ص501.

(6) المصدر السابق، ج2، ص232.

(7) المصدر السابق، ج2، ص499.

جعل الظاهر خبرا للمبتدأ المضمر: ((... ولم يذكر غيره من أصحابنا هذا القسم، أو كان ضمير الشأن عند البصريين، وضمير المجهول عند الكوفيين))[1].

ونسبة أبي حيان نفسه إلى الأندلسيين تعتبر نسبة مكانية لا مذهبية؛ لأن ما سمي بمدرسة الأندلس، وإن ابتكر علماؤها بعض الآراء الفرعية في النحو، إلا أنهم لم يضعوا أصولا خاصة بهم، ولم يستحدثوا منهجا عالجوا به المسائل النحوية حتى نستطيع القول بأنهم كونوا مذهبا جديدا في النحو، فالآراء الجديدة لم يتفق فيها كل علماء الأندلس، حتى يمكن أن تعد سمة من سمات مذهبهم يتصفون بها، بل إن علماء الأندلس خالفوا بنظراتهم العقلية بعض الآراء النحوية القديمة، كما خالف بعضهم بعضا في كثير من الآراء.

((وإن البصريين بنوا مذهبهم على الكثير الشائع من كلام العرب الموثوق به الفصيح، فتجنبوا الشاذ والقليل والنادر وغير الموثوق به، ولذلك كانت قواعدهم قوية محكمة، لم يقبلوا الخروج عنها ولا نقضها، ويعتبرون كل مخالف لها شاذا يرد إليها بالتأويل، أو مرفوضا من حيث الرواية، أو نادرا يحفظ ولا يقاس عليه))[2].

أما الكوفيون فلم يسلكوا هذا المسلك، واحترموا كل ما جاء عن العرب، وجوزوا للناس استعماله؛ حتى ولو خالف القاعدة، بل يجعلون هذا الشذوذ قاعدة، قال السيوطي: ((كان الكسائي يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة، فيجعله أصلا ويقيس عليه))[3]، ((وإن البصريين ارتضوا الكثير من المسموع، ولم يحددوا مقدارها، فقد منعوا جمع (مفعول) على (مفاعيل) جمعا قياسيا، وحجتهم أن ما ورد قليل لا يسوغ القياس))[4].

فالبصريون كان نحاتهم يتفقون في معظم المسائل النحوية، والاختلاف بينهم قليل، كذلك الكوفيون، أما ما جاء به علماء النحو المتأخرون من تحليل آراء

---

(1) البحر المحيط، الأندلسي، ج4، ص480.

(2) دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفر اء، رسالة ماجستير من جامعة طرابلس، المختار أحمد ديره، دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1411هـ، 1991، ص47.

(3) بغية الوعاة، السيوطي، ج2، ص164.

(4) دراسة في النحو الكوفي، المختار أحمد ديرة، ص426.

السابقين، والترجيح بينها، وذكر بعض الآراء الفردية عند بعض العلماء خالفوا فيها آراء المذهبين يمكن أن يعد ذلك مذهبا جديدا في النحو بدأ به البغداديون، ثم تبعهم أصحاب مدرسة الشام، ومصر، والأندلسيون، وما يتضح أن الأندلسيين انقسموا قسمين: منهم من وافق المذهب الكوفي، وإن لم يتعصب له باتباع البصريين في بعض المسائل، وبابتداع بعض الآراء الجديدة، ومن هؤلاء ابن مالك، ومنهم من وافق المذهب البصري، وإن لم يتعصب له باتباع الكوفيين إن وجد دليلا قويا يؤيد قولهم، أو ابتدع آراء جديدة، ومن هؤلاء أبو حيان الأندلسي، وهذه النماذج خير دليل على توضيح ذلك:

أ- أبو حيان والبصريون:

1- وافق أبو حيان البصريين وصحح مذهبهم في إعراب الأسماء الستة أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف، وأنها قد اتبع فيها ما قبل الآخر للآخر، ((وهو مذهب سيبويه، والفارسي، وجمهور البصريين، وصححه ابن مالك، وأبو حيان))[1]، ويرى الكوفيون أن حرف الإعراب هو حرف العلة في حالة الإضافة[2].

2- منع أبو حيان أن يؤول الاسم الموصول (الذي) وصلته مصدرا صريحا، ووافق البصريين في ذلك قائلا: ((وأما الذي فزعم يونس والفراء، وتبعهما ابن مالك إنه يسبك منها ومن صلتها مصدر، وخرج عليه قوله تعالى: ﴿**ذلك الذي يبشر الله عباده**﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿**وخضتم كالذي خاضوا**﴾[4]، قال: التقدير تبشير الله وخضتم كخوضهم، والصحيح منع ذلك وهو مذهب البصريين))[5].

3- وافق بعض البصريين ووصفهم بالمحققين من أصحاب سيبويه دلالة على موافقتهم إياهم في إعراب (ما) في مثل قولك: نعم ما صنعت، فقد ذكر أقوال عدة

(1) همع الهوامع، السيوطي، ج1، ص124.

(2) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، ج1، ص36.

(3) [الشورى: من الآية 23].

(4) [التوبة: من الآية 69].

(5) ارتشاف الضرب، أبو حيان، ج1، ص521.

منها: ((أن يكون (ما) فاعلا اسما، تامة معرفة، والمخصوص محذوف، والفعل صفة له، التقدير: نعم الشيء شيء صنعت، وهذا هو مذهب المحققين من أصحاب سيبويه))[1]، فعند إعرابه (ما) من قوله تبارك وتعالى: ﴿**بئسما اشتروا به أنفسهم**﴾[2]، قال: ((وذهب سيبويه إلى أن موضعها رفع على أنها فاعل بئس، فقال سيبويه: هي معرفة تامة، التقدير: بئس الشيء، والمخصوص بالذم على هذا محذوف))[3].

4- وافق أبو حيان البصريين في عطف المصدر المؤول من أن المضمرة والفعل على مصدر متوهم عند قوله عز وجل: ﴿...**وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ويكفر عنكم من سيئاتكم**﴾[4]، فقال في إعراب (نكفر): ((ومن نصب الراء فبإضمار أن، وهو عطف على مصدر متوهم... والذي تقرر عند البصريين أن هذا المصدر المنسبك من أن المضمرة مع الفعل المنصوب بها، هو مرفوع معطوف على مصدر متوهم، مرفوع تقديره من المعنى، فإذا قلت: ما تأتينا فتحدثنا، فالتقدير: ما يكون منك إتيان فحديث))[5].

5- في مسألة حذف الفاعل وإقامة الجار والمجرور مقامه، عند قوله تبارك وتعالى: ﴿**وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف**﴾[6]، قال: ((والمفعول الذي لم يسم فاعله هو الجار والمجرور، وحذف الفاعل وهو الوالدات، والمفعول به وهو الأولاد، وأقيم الجار والمجرور مقام الفاعل، وهذا على مذهب البصريين، أعني: أن يقام الجار مقام الفاعل إذا حذف))[7].

---

(1) ارتشاف الضرب، أبو حيان، ج1، ص17.

(2) [البقرة: من الآية 90].

(3) البحر المحيط، الأندلسي، ج1، ص489.

(4) [البقرة: من الآية 271].

(5) البحر المحيط، الأندلسي، ج2، ص692.

(6) [البقرة: من الآية 233].

(7) البحر المحيط، الأندلسي، ج2، ص499.

6- وافق البصريين في إعراب (ما) بعد (لولا) مبتدأ، قال في الارتشاف: ((ويرتفع ما بعدها بالابتداء عند البصريين، وبالفاعلية عند الكسائي، وبها نفسها عند الفراء وابن كيسان))[1]، وفي البحر المحيط قال: ((والتقدير: ﴿**فلولا فضل الله عليكم ورحمته**﴾[2]، موجودان))[3].

ب- أبو حيان والمذهب الكوفي:

صرح أبو حيان بعدم تعصبه للمذهب البصري، فإن وجد دليل يؤيد قول الكوفيين ـ خاصة إذا كان هذا الدليل ورود السماع بشواهد تدل على صحة قولهم ـ فهو لا يتردد في موافقتهم وقبول مذهبهم؛ إذ يجعل ما سمع عن العرب دليلا قويا لاتباع المذهب الكوفي في بعض المسائل النحوية التي اختلف فيها البصريون والكوفيون، أما عن المسائل التي وافق فيها أبو حيان المذهب الكوفي فمنها:

1- اختياره المذهب الكوفي في جواز العطف على الضمير المجرور فقال: ((والذي اختاره جواز العطف عليه مطلقا))[4]، ويؤكد ذلك ما نقله عنه السيوطي في الاقتراح قوله في شرح التسهيل: ((الذي يختار جوازه؛ لوقوعه في كلام العرب كثيرا نظما ونثرا، قال: ولسنا متعبدين باتباع مذهب البصريين، بل نتبع الدليل))[5]، والدليل قوي، وهو ما سمع عن العرب في الشعر والنثر، وقد طبق ذلك في إعرابه قوله تعالى: ﴿**واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام**﴾[6]، فقال: عند قراءة حمزة (والأرحام) بالجر: ((وأما الجر فظاهره أنه معطوف على المضمر المجرور من غير إعادة الجار))[7].

---

(1) ارتشاف الضرب، أبو حيان، ج2، ص576.

(2) [البقرة: من الآية 64].

(3) البحر المحيط، الأندلسي، ج1، ص375.

(4) ارتشاف الضرب، أبو حيان، ج2، ص658.

(5) الاقتراح، السيوطي، ص202. وارتشاف الضرب، أبو حيان، ج2، ص658.

(6) [النساء: من الآية 1].

(7) البحر المحيط، الأندلسي، ج3، ص498.

2- لم يوافق أبو حيان البصريين في منعهم الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمعمول المضاف، موافقا بذلك الكوفيين في إجازتهم ذلك، فقال: ((وأما الفصل بالمفعول بين المصدر والمخفوض كقراءة ابن عامر في قوله تعالى: ﴿**قتل أولادهم شركاؤهم**﴾[1]، فقد جاءت نظائره في أشعار العرب، والصحيح جوازه، وإن كان أكثر النحاة يخصونه بالشعر، وقد أجاز الكوفيون الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف، وحرف الجر في الشعر، وفي الكلام، ومنه قراءة ابن عامر))[2]، وقال: في قراءة ابن عامر هذه الآية: ((فصل بين المصدر والمضاف إلى الفاعل بالمفعول، وهي مسألة مختلف في جوازها، فجمهور البصريين يمنعونها متقدموهم ومتأخروهم، ولا يجيزون ذلك إلا في ضرورة الشعر، وبعض النحويين أجازها، وهو الصحيح؛ لوجودها في هذه القراءة المتواترة المنسوبة للعربي الصريح المحض ابن عامر الآخذ القرآن عن عثمان بن عفان - رضي الله عنه - قبل أن يظهر اللحن في لسان العرب))[3]، فاتباع أبي حيان الكوفيين لا يكون إلا بدليل يقوي به رأيهم إن وافقهم حتى لا يكون ذلك مأخذا عليه، وهو الذي ينقد كثيرا من النحاة عند اتباعهم للمذهب الكوفي، وهذا الدليل غالبا ما يكون ورود ذلك في كلام العرب نظما أو نثرا؛ لأنه يعد النصوص المنقولة عن العرب هي المتبعة لا الأحكام العقلية النابعة من القياس عن ما رواه العلماء اللغويون عن العرب الموثوق بفصاحتهم.

3- تجويزه مذهب الكوفيين عند قوله تعالى: ﴿**ورسولا إلى بني إسرائيل أني قد جئتكم بآية من ربكم**﴾[4]، فقال: ((ويكون قوله (أني قد جئتكم) معمولا لرسول؛ أي ناطقا

(1) [الأنعام: من الآية 137].

(2) ارتشاف الضرب، أبو حيان، ج2 ، ص535.

(3) البحر المحيط، الأندلسي، ج4، ص657.

(4) [آل عمران: من الآية 49].

بأني جئتكم ـ على قراءة الجمهور ـ ومعمولا لقول محذوف على قراءة في كسر الهمزة، وهي قراءة شاذة، أي قائلا: إني قد جئتكم، ويحتمل أن يكون محكيا بقوله: ورسولا؛ لأنه في معنى القول، وذلك على مذهب الكوفيين))[1].

4- وافق الكوفيين في وقوع الماضي حالا دون إضمار (قد)، فقال في الارتشاف عند تعداد الجمل الواقعة حالا أن تكون مبدوءة بماض، إما أن يكون تاليا لـ (إلا)، أو متلوا بـ (أل)، أو مخالفا لذلك، واستشهد بقوله تعالى: ﴿**جاءوكم حصرت صدورهم**﴾[2]، وقال في البحر المحيط عند إعرابه هذه الآية: ((فأما قراءة الجمهور، فجمهور النحويين على أن الفعل في موضع الحال[3]، فمن شرط دخول (قد) على الماضي إذا وقع حالا زعم أنها مقدرة، ومن لم ير ذلك لم يحتج إلى تقديرها، فقد جاء منه ما لا يحصى كثرة بغير (قد)))[4]، وكلامه يدل على الأخذ بظاهر الكلام، وكثرة السماع في هذه المسألة تغني عن إضمار (قد)، وهو ما يقصده أبو حيان، وقد يذكر أبو حيان رأي المذهبين البصري والكوفي في بعض المسائل ولا يؤيد أحدا منهما، أو يذكر مدى قوة أحدهما عن الآخر، بل يسوق الرأيين دون نقد أو ترجيح، من ذلك:

- قوله في إعراب (ماذا) من قوله تعالى: ﴿**يسألونك ماذا أحل لهم**﴾[5]، قال: ((ويحتمل أن يكون (ماذا) كلها استفهاما، والجملة خبر، ويحتمل أن يكون (ما) استفهاما و(ذا) خبرا؛ أي: ما الذي أحل لهم؟ والجملة إذ ذاك صلة))[6].
- قال في إعراب قراءة أبي البر هيثم عند قوله تعالى: ﴿**وأوحي إلى نوح أنه لن يؤمن من قومك إلا من قد آمن**﴾[1]، فقال: ((وقرأ أبو هيثم (وأوحى) مبنيا

(1) البحر المحيط، الأندلسي، ج3، ص161، 162.
(2) [النساء: من الآية 90].
(3) ناقض أبو حيان نفسه في هذا الموضع، إذ قال: (جمهور النحويين على أن الفعل في موضع الحال) ثم ذكر بعد ذلك خلافا بين النحاة في إعرابه، منهم: المبرد، والزجاج، وأبو البقاء، وابن عطية... ينظر: البحر المحيط، الأندلسي، ج4، ص14.
(4) المصدر السابق، نفس الجزء والصفحة.
(5) [المائدة: من الآية 4].
(6) البحر المحيط، الأندلسي، ج4، ص178.

للفاعل، و(إنه) بكسر الهمزة، على إضمار القول على مذهب البصريين، وعلى إجراء أوحى مجرى قال على مذهب الكوفيين))[2].

ج- أبو حيان ونحاة الأندلس:

إن نسبة أبي حيان مذهبه النحوي إلى أهل الأندلس لا يعني أنه يوافقهم في آرائهم النحوية في معظم الأحوال، إنما ما أراه العكس، فهو كثير المخالفة لنحاة الأندلس، وذلك يتضح من موقفه من ابن مالك، وابن عصفور، أما عن مخالفتهم في جملتهم فيتضح في مواضع عدة من البحر المحيط، منها:

1- قال في الجملة الحالية المنفية بـ (لم) يجوز فيها إثبات الواو وطرحها، واستشهد لقوله بآيات جاء فيها الوجهان، وذلك عند إعرابه قوله تعالى: ﴿**فانظر إلى طعامك وشرابك لم يتسنه**﴾[3]، وقال: ((الجملة من قوله (لم يتسنه) في موضع الحال، وهي منفية بـ (لم)، وزعم بعض أصحابنا أن إثبات الواو في الجملة المنفية بـ (لم) هو المختار))[4].

2- عند قوله تعالى: ﴿**فخذ أربعة من الطير**﴾[5]، قال: ((وجاء على الأفصح في اسم الجمع في العدد، حيث فصل بـ (من)، فقيل: أربعة من الطير، يجوز الإضافة، كما قال: ﴿**تسعة رهط**﴾[6]، ونص بعض أصحابنا على أن الإضافة للاسم الجمع في العدد نادرة لا يقاس عليها، ونص بعضهم على أن اسم الجمع لما لا يعقل مؤنث، وكلا القولين غير صواب))[7].

---

(1) [هود: من الآية 36].
(2) البحر المحيط، الأندلسي، ج6، ص148.
(3) [البقرة: من الآية 259].
(4) البحر المحيط، الأندلسي، ج2، ص635.
(5) [البقرة: من الآية 260].
(6) [النمل: من الآية 48].
(7) البحر المحيط، الأندلسي، ج2، ص646.

3- عند قوله تعالى: ﴿**لقد أرسلنا نوحا إلى قومه فقال يا قوم اعبدوا الله**﴾[1]، قال: ((وبعض أصحابنا يقول إذا أقسم على جملة مصدرة بماض مثبت متصرف، وكان قريبا من زمان الحال أثبت مع اللام بـ (قد) الدالة على التقريب من زمن الحال، ولم تأت بـ (قد) بل اللام وحدها إن لم يرد التقريب))[2].

4- وافق أبو حيان بعض نحاة الأندلس في جواز الفصل بين حرف العطف والمعطوف إذا جاء منصوبا، فقال مقررا هذه القاعدة: ((لا يجوز الفصل بالظرف أو المجرور بين حرف العطف ومعطوفه المجرور... فإن جاء ففي الشعر، فإن كان المعطوف منصوبا، أو مرفوعا ففي جواز ذلك خلال))[3]، وعند إعرابه قوله تعالى: ﴿**إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل**﴾[4]، قال في قوله (أن تحكموا): ((ظاهره أن يكون معطوفا على (أن تؤدوا) وفصل بين حرف العطف والمعطوف بـ (إذا)، وقد ذهب إلى ذلك بعض أصحابنا))[5].

د- ما انفرد به أبو حيان من آراء نحوية:

إن اهتمام أبي حيان بآراء السابقين نقدا، وتحليلا، واختيارا، وترجيحا، لم يكن بمانعه أن ينفرد ببعض الآراء التي ابتدعها في فهمه بعض أساليب العرب وتراكيبهم، وهو قد يضع نفسه مستدركا ما جاء به النحاة ناقصا، أو مصلحا ما تبين له فساده مما ذهبوا إليه، وعادة ما يتخذ ما سمع من كلام العرب دليلا وحجة لما يذهب إليه، فهو يقول في الارتشاف عند إجازته الفصل بين (نعم) وفاعلها: ((ومنع من ذلك الجمهور، وقد جاء في الشعر ما يدل على الجواز))[6]، ومن المسائل التي انفرد بها أبو حيان في إعرابه لآيات القرآن الكريم:

---

(1) [الأعراف: من الآية 59].

(2) البحر المحيط، الأندلسي، ج5، ص82.

(3) المصدر السابق، ج6، ص183.

(4) [النساء: من الآية 58].

(5) البحر المحيط، الأندلسي، ج3، ص684.

(6) ارتشاف الضرب، أبو حيان، ج3، ص19.

1- منع أبو حيان عود الضمير على متقدم لفظا، عند قوله تعالى: ﴿**يوم تجد كل نفس ما عملت من خير محضرا وما عملت من سوء تود لو أن بينها وبينه أمدا بعيدا**﴾[1]، فقال: ((إذا كان (تود) منويا به التقديم أدى إلى تقدم المضمر على ظاهره في غير الأبواب المستثناة في العربية، ألا ترى أن الضمير في قوله (وبينه) عائد على اسم الشرط الذي هو (ما)، فيصير التقدير: تود كل نفس لو أنه بينها وبينه أمدا بعيدا ما عملت من سوء؟ فيلزم هذا التقدير تقدم المضمر على الظاهر، وذلك لا يجوز))[2]، وقال ابن هشام في هذا القول: ((وهذا عجيب! لأن الضمير الآن عائد على متقدم لفظا، ولو قدم (تود) لغير التركيب))[3].

2- أجاز عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة، عند قوله تعالى: ﴿**ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه حتى حين**﴾[4]، قال في فاعل (بدا): ((والذي أذهب إليه أن الفاعل ضمير يعود على السجن المفهوم من قوله (ليسجنن)))[5].

3- استدرك أبو حيان على جمهور النحاة موضعا من المواضع التي لا يجزم فيها الفعل إذا حذفت الفاء من جواب الشرط لم يذكره النحاة السابقون، فقال عند إعرابه قوله تعالى: ﴿**وقال الذين اتبعوا لو أن لنا كرة فنتبرأ منهم كما تبرءوا منا**﴾[6]: ((وينبغي أن يستثنى من المواضع التي تنتصب بإضمار أن بعد الجواب بالفاء، وأنها إذا سقطت الفاء انجزم الفعل في هذا الموضع؛ لأن النحويين إنما استثنوا جواب النفي فقط، فينبغي أن يستثنى هذا الموضع أيضا؛ لأنه لم يسمع الجزم في الفعل الواقع جوابا لـ (لو) التي أشربت معنى التمني إذا حذفت الفاء))[7]، ثم يأتي

---

(1) [آل عمران: من الآية 30].

(2) البحر المحيط، الأندلسي، ج3، ص101.

(3) مغني اللبيب، ابن هشام، ج2، ص152.

(4) [يوسف: الآية 35].

(5) البحر المحيط، الأندلسي، ج6، ص274. وينظر: مغني اللبيب، ابن هشام، ج2، ص152.

(6) [البقرة: من الآية 167].

(7) البحر المحيط، الأندلسي، ج2، ص92، 93.

بالعلل التي تؤيد ما ذهب إليه قائلا: ((والسبب في ذلك أن كونها مشربة معنى التمني ليس أصلها، وإنما ذلك بالحمل على حرف التمني الذي هو (ليت)، والجزم في جواب ليت بعد الفاء إنما هو لتضمنها معنى الشرط، أو دلالتها على كونه محذوفا بعدها على اختلاف القولين، فصارت (لو) فرع فضعف ذلك فيها))[1].

4- جعل العامل في (إذا) الفعل الذي يليها لا جوابها، وهي بذلك ليست مضافة إلى الجملة الواقعة بعدها، بل حكمها حكم الظروف المجازى بها، فعند قوله تعالى: ﴿**وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض قالوا إنما نحن مصلحون**﴾[2]، ثم قال: ((والذي يفسد مذهب الجمهور جواز: إذا قمت فعمرو قائم؛ لأن ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها، وجواز وقوع إذا الفجائية جوابا لـ (إذا) الشرطية، قال تعالى: ﴿**وإذا أذقنا الناس رحمة من بعد ضراء مستهم إذا لهم مكر في آياتنا**﴾[3]، وما بعد إذا الفجائية لا يعمل فيما قبلها))[4]، وهو في الارتشاف ينسب هذا الرأي إلى بعض النحويين قائلا: ((ومذهب الجمهور أن إذا مضافة للجملة... وذهب بعض النحاة إلى أنها ليست مضافة إلى الجملة، بل هي معمولة للفعل بعدها، لا لفعل الجواب، وهذا الذي نختاره))[5].

---

(1) البحر المحيط، الأندلسي، ج2، ص93.

(2) [البقرة: الآية 11].

(3) [يونس: من الآية 21].

(4) البحر المحيط، الأندلسي، ج1، ص105.

(5) ارتشاف الضرب، أبو حيان، ج2، ص239.

ثانيا- أصول الاستشهاد النحوي في البحر المحيط:

أ- <u>السماع:</u>

إن الأصل في اللغة النقل والسماع، فمن كان له سند في ذلك قبل منه، ومن أدعى شيئا من غير دليل أو سماع متصل رد عليه قوله، وهو منهج البصريين، فالتزم أبو حيان هذا المنهج، وحكمه عند الخلاف، وجعل ذلك سببا كافيا للاعتراض على الزمخشري، وغير الذين مهما كانوا يصدرون في توجيهاتهم الإعرابية عن المذهب البصري، إلا أنهم لم يلتزموا بتحكيم هذا المنهج كما فعل أبو حيان، وهذا يستوقفنا في كثير من المواطن في تفسيره، ومن ذلك ما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿**ولا يتمنونه أبدا بما قدمت أيديهم والله عليم بالظالمين**﴾[1]، حيث نقل عن الزمخشري قوله: ((ولا فرق بين (لا) و(لم) في أن كل واحد منهما نفي للمستقبل، إلا أن في (لن) تأكيدا وتشديدا ليس في (لا)، فأتى مرة بلفظ التأكيد ﴿**ولن يتمنوه**﴾[2]، ومرة بغير لفظه ﴿**ولا يتمنونه**﴾))[3]، ثم قال أبو حيان: ((وهذا منه رجوع عن مذهبه في أن (لن) تقتضي النفي على التأبيد إلى مذهب الجماعة في أنها لا تقتضيه، وأما قوله: إلا أن في (لن) تأكيدا وتشديدا ليس في (لا) فيحتاج ذلك إلى نقل عن مستقري اللسان))[4].

وفي تفسير قوله تعالى: ﴿**غفرانك ربنا وإليك المصير**﴾[5]، ذكر خلافا في بناء المصدر الميمي مما عينه ياء، فذهب بعضهم إلى أنه كالصحيح المكسور العين، فهو بفتحها، والزمان والمكان منه بالكسر، وذهب بعضهم إلى التخيير بين الكسر والفتح فيه، وقال فريق ثالث: ويقتصر فيه على السماع، وعندها قال أبو حيان: ((وذهب

---

(1) [الجمعة: الآية 7].

(2) [البقرة: من الآية 95].

(3) الكشاف، الزمخشري، ج4، ص576.

(4) البحر المحيط، الأندلسي، ج10، ص173.

(5) [البقرة: من الآية 285].

بعضهم إلى الاقتصار على السماع، فحيث بنت العرب المصدر على (مفعل، أو مفعل) اتبعناه، وهذا المذهب أحوط))[1].

وفي قوله تعالى: ﴿**يريد الله أن يخفف عنكم**﴾[2]، قال أبو حيان: ((وأعربوا هذه الجملة حالا من قوله تعالى: ﴿**والله يريد أن يتوب عليكم**﴾[3]، والعامل في الحال (يريد) التقدير: والله يريد أن يتوب عليكم مريدا أن يخفف عنكم، وهذا الإعراب ضعيف؛ لأنه قد فصل بين العامل والحال بجملة معطوفة على الجملة التي في ضمنها العامل، وهي جملة أجنبية من العامل والحال، فلا ينبغي أن تجوز إلا بسماع من العرب))[4].

1- الاستشهاد بالقرآن الكريم:

إن نص القرآن الكريم حجة لا يختلف فيها لغويان؛ لإجماع العرب على فصاحته وبلوغه الغاية في ذلك، وزخر البحر المحيط بآيات القرآن الكريم استشهادا بها على ما ذهب إليه في تقرير القواعد النحوية، التي فسر بها آيات الذكر الحكيم، فمن استشهاده بالقرآن الكريم على سبيل المثال:

- يقدم أبو حيان الشاهد القرآني على الشاهد الشعري إذا اجتمعا، كما قال عند إعرابه قوله تعالى: ﴿**يسومونكم سوء العذاب يذبحون أبناءكم**﴾[5]، إذ قال: ((و(يذبحون) بدل (يسومونكم)، بدل الفعل من الفعل، نحو قوله تعالى: ﴿**يلق أثاما ۞ يضاعف له العذاب**﴾[6]، وقول الشاعر:

متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا تجد حطبا جزلا ونارا تأججا[7]))[8].

---

(1) البحر المحيط، الأندلسي، ج2، ص760.

(2) [النساء: من الآية 28].

(3) [النساء: من الآية 27].

(4) البحر المحيط، الأندلسي، ج3، ص604.

(5) [البقرة: من الآية 49].

(6) [الفرقان: من الآيتين 68، 69].

(7) البيت من شواهد الكتاب، ج3، ص86. وشواهد الإنصاف، ج2، ص129 ، ونسبه البغدادي إلى عبد الله بن الحر، وإلى الحطيئة. خزانة الأدب، ج3، ص660.

(8) البحر المحيط، الأندلسي، ج1، ص313.

قال في جواز حذف حرف الجر: ((وقد يجوز حذف حرف الجر لفهم المعنى، قال تعالى: ﴿**فأولئك يبدل الله سيئاتهم**﴾[1]، أي يجعل له حسنات عوض السيئات))[2].

- يستشهد أبو حيان بالقرآن الكريم لتخريج قراءة شاذة في قوله تعالى: ﴿**قالوا ألم نستحوذ عليكم ونمنعكم من المؤمنين**﴾[3]، فقال: ((وقرأ أبي: (ومنعناكم من المؤمنين)، وهذا معطوف على معنى التقدير؛ لأن المعنى: أما استحوذنا عليكم ومنعناكم، كقوله تعالى: ﴿ **ألم نشرح لك صدرك ۞ ووضعنا عنك وزرك**﴾[4]))[5].

2- اهتمام أبو حيان باللهجات والقراءات:

كان أبو حيان شديد الاهتمام بلغات القبائل، ويظهر ذلك جليا في كتابه البحر المحيط، فقد بلغ عدد اللهجات التي عزا إليها أربعا وستين قبيلة[6]، وكان يأخذ بالمنقول من اللغات، ولا يذهب إلى استكراهها، ويظهر ذلك عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿**ولا تقربا هذه الشجرة**﴾[7]، وقرئ الشجرة بكسر الشين، وقرئ أيضا بكسر الشين والياء المفتوحة بعدها، وكره أبو عمرو هذه القراءة[8]، قال أبو حيان: ((ينبغي أن لا يكرهها؛ لأنه لغة منقولة))[9].

وهذا الاهتمام باللهجات إنما يرجع إلى ما بين اللهجة والقراءات والنحو، من ارتباط وثيق، إذ تعتمد القراءات في أوجه خلافها على ما بين اللهجات من فروق

---

(1) [الفرقان: من الآية 70].

(2) البحر المحيط، الأندلسي، ج1، ص352.

(3) [النساء: من الآية 141].

(4) [الشرح: الآيتان 1، 2].

(5) البحر المحيط، الأندلسي، ج4، ص105.

(6) ينظر: اللهجات العربية في التراث، د. أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، القسم الأول، ص149.

(7) [البقرة: من الآية 35].

(8) (وقرئ: الشجرة بكسر الشين، حكاها هارون الأعور عن بعض القراء، وقرئ أيضا: الشيرة بكسر الشين والياء المفتوحة بعدها، وكره أبو عمرو هذه القراءة، وقال: يقرأ بها برابرة مكة، وسدانها). البحر المحيط، الأندلسي، ج1، ص256.

(9) المصدر السابق، نفس الجزء والصفحة.

وخلاف، كما أن لهجات القبائل ما هي إلا نحو من نحو اللغة الفصحى، وطريق منه[1].

أما القراءات فقد عرفها بأنها: العلم الذي يبحث عن كيفية النطق بألفاظ القرآن الكريم[2]، وقسم القراءات إلى متواترة وشاذة، وقد عنى بالقراءات المتواترة، والشاذة؛ لأن هذه القراءات جاءت على لغة العرب قياسها وشاذها، ويظهر ذلك فيما يلي:

- كان يرجع بالقراءة إلى اللغة يلتمس لها شاهدا فيرويه، أو نظيرا فيقيسها عليه، فنراه يستشهد على جواز حذف الحركة الظاهرة من الأسماء والأفعال اعتمادا على لغة تميم، ومنه قراءة من قرأ: ﴿**وبعولتهن**﴾[3]، بسكون التاء، وما حكاه أبو زيد من قوله تعالى: ﴿**ورسلنا لديهم يكتبون**﴾[4]، وذكر أبو عمر أن لغة تميم تسكين المرفوع من نحو قراءة: ﴿**بارئكم**﴾[5]، و﴿**ومكر السيئ**﴾[6]، في الوصل سكون الميم واللام والهمزة.

وقد دافع أبو حيان عن هذه القراءة، ورد على من يلحن قراءها، جاء في البحر المحيط: ((قرأ مسلمة بن محارب: (وبعولتهن) بسكون التاء فرارا من ثقل توالي الحركات، وهو من حكى أبي زيد (ورسلنا) بسكون اللام، وقد منع المبرد التسكين في حركة الإعراب، وزعم أن قراءة أبي عمرو لحن))[7]، قال أبو حيان: ((وما ذهب إليه ليس بشيء؛ لأن أبا عمرو لم يقرأ إلا بأثر عن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ ولغة العرب توافقه على ذلك، فإنكار المبرد لذلك منكر))[8]، ومما يدل على صحة قراءة أبي عمرو وما حكاه أبو زيد من قوله تعالى: (ورسلنا لديهم يكتبون).

---

(1) ينظر: اللهجات العربية في التراث، د. أحمد علم الدين، القسم الثاني، ص156.
(2) ينظر: البحر المحيط، الأندلسي، ج1، ص26.
(3) [البقرة: من الآية 228].
(4) [الزخرف: من الآية 80].
(5) [البقرة: من الآية 54].
(6) [فاطر: من الآية 43].
(7) البحر المحيط، الأندلسي، ج1، ص334.
(8) المصدر السابق، نفس الجزء والصفحة.

- إذا كانت القراءة متواترة، فإنه لا يرجح بينها لصحتها، وثبوت روايتها، يقول في تفسير لقوله تعالى: ﴿**وإذ واعدنا موسى أربعين ليلة**﴾[1]، ((قرأ الجمهور: واعدنا، وقرأ أبو عمرو: وعدنا بغير ألف... ولا حجة لترجيح إحدى القراءتين على الأخرى؛ لأن كلا منهما متواترة، فهي في الصحة على حد سواء))[2].
- يخرج أبو حيان القراءة المتواترة التي جاءت على غير الكثير الشائع، مخالفا بذلك كل نحوي ناقد لها، فعند قوله تعالى: ﴿**وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا**﴾[3]، رفض أبو حيان نقد النحاة قراءة أبي جعفر بضم تاء (ملائكة)، وهو أحد القراء العشرة، الذين ثبتت صفة التواتر في قراءاتهم، قال أبو حيان: ((ونقل أنها لغة أزد شنوءة، قال الزجاج: هذا غلط من أبي جعفر، وقال الفارسي: هذا خطأ، وقال ابن جني: لأن كسرة التاء كسرة إعراب، وإنما يجوز هذا الذي ذهب إليه أبو جعفر إذا كان ما قبل الهمزة ساكن صحيح، نحو: ﴿**وقالت اخرج عليهن**﴾[4]))[5]، ثم نقل قول الزمخشري: ((ولا يجوز استهلاك الحركة الإعرابية بحركة الاتباع إلا في لغة ضعيفة، كقولهم (الحمد لله)))[6].

فرد أبو حيان على ذلك قائلا: ((وإذا كان ذلك في لغة ضعيفة، وقد نقل أنها لغة أزد شنوءة، فلا ينبغي أن يخطا القارئ بها ولا يغلط، والقارئ بها أبو جعفر أحد القراء المشاهير الذين أخذوا القرآن عرضا عن عبد الله بن عباس وغيرهم من الصحابة، وهو شيخ نافع بن أبي نعيم، أحد القراء السبعة، ثم وجه القراءة على وجه من وجوه العربية))[7]، وما نقله أبو حيان عن ابن جني، علل به ابن جني تضعيفه

---

(1) [البقرة: من الآية 51].

(2) البحر المحيط، الأندلسي، ج1، ص321.

(3) [البقرة: من الآية 34].

(4) [يوسف: من الآية 31].

(5) البحر المحيط، الأندلسي، ج1، ص146.

(6) الكشاف، الزمخشري، ج1، ص158.

(7) البحر المحيط، الأندلسي، ج1، ص246.

القراءة لا تخطئتها؛ لأنه وصف القراءة بالضعف لا بالخطأ، وقد ذكر أبو حيان تعليل ابن جني بعد قول الزجاج والفارسي، وذلك يوهم القارئ أن ابن جني خطأ القراءة، كما أن ما نقله عن الزمخشري منقول عن ابن جني[1]، فكان عليه رد الأقوال إلى أصولها.

القراءات الشاذة:

لم يكن أبو حيان أول من اهتم بالقراءات الشاذة، واجتهد في تخريجها، بل نجد أن ابن جني قد جمع القراءات في كتابه المحتسب، فكان أبو حيان يعمل على توجيه القراءات الشاذة وتخريجها إلى اللغة، أو إلى لهجة من اللهجات العربية باحثا لها عن شاهد أو توجيه، من ذلك:

- حكى اللحياني[2] عن بعض العرب أنه ينصب بـ (لم)، وخرج أبو حيان على ذلك قراءة من قرأ ﴿**ألم نشرح لك صدرك**﴾[3]، بنصب الحاء، وقال أبو حيان في البحر المحيط: ((وقرأ الجمهور: (نشرح) بجزم الحاء لدخول الجازم، وقرأ أبو جعفر بفتحها، وخرجه ابن عطية في كتابه على أنه (ألم نشرحن)، فأبدل من النون ألفا ثم حذفها تخفيفا))[4]، ثم قال أبو حيان: ((ولهذه القراءة تخريج أحسن من هذا كله، وهو أنه لغة لبعض العرب حكاها اللحياني في نوادره، وهي الجزم بلن، والنصب بلم عكس المعروف عند الناس))[5].
- عند قوله تعالى: ﴿**ولا يحزنك قولهم إن العزة لله جميعا**﴾[6]، قال أبو حيان: ((وقرأ أبو حيوة: (أن العزة) بفتح الهمزة وليس معمولا بقولهم؛ لأن ذلك لا يحزن الرسول ـ

(1) ينظر: المحتسب، ابن جني، ج1، ص71.

(2) علي بن المبارك اللحياني، أخذ عن الكسائي، وعن أبي عبيد القاسم بن سلام، وله كتاب النوادر، وقيل: سمي اللحياني لعظم لحيته. ينظر ترجمته في: معجم الأدباء، ج2، ص110. وبغية الوعاة، السيوطي، ج2، ص185.

(3) [الشرح: الآية 1].

(4) البحر المحيط، الأندلسي، ج10، ص499. وينظر: المحتسب، ابن جني، ج2، ص366.

(5) البحر المحيط، الأندلسي، ج10، ص500.

(6) [يونس: من الآية 65].

صلى الله عليه وسلم ـ إذ هو قول حق، وخرجت هذه القراءة على التعليل؛ أي: لا يقع منك حزن لما يقولون؛ لأجل أن العزة لله جميعا))[1].

- يرفض الطعن في القراءة وتغليطها، ولو كانت شاذة؛ لأنه يعد القراءة سنة متبعة، ولا يجب أن نظن سوءا برواتها، ولو خالفت الفصيح الشائع، فعند قوله تعالى: ﴿**كلا إن الإنسان ليطغى ۞ أن رآه استغنى**﴾[2]، قال: ((وقرأ الجمهور: (أن رآه) بألف بعد الهمزة، وهي لام الفعل، وقنبل[3]: بخلاف عنه بحذف الألف[4]، وهي رواية ابن مجاهد[5] عنه، قال: وهو غلط لا يجوز، وينبغي أن لا يغلطه، بل يتطلب له وجها، وقد حذفت الألف في نحو من هذا، قال:

..... وصاني العجاج فيما وصني[6]

يريد: وصاني... وقد حذفت في مضارع رأى في قولهم: أصاب الناس جهد ولو تر أهل مكة، وهو لا ينقاس، ولكن إذا صحت الرواية به وجب قبوله، والقراءات جاءت على لغة العرب قياسيها وشاذها))[7].

ويلاحظ أن منهج أبي حيان في تتبعه للقراءات والاحتجاج لها، يتفق مع منهج المحتسب لابن جني، وذلك في أنه يعرض القراءة ومن قرأ بها، ثم أنه كان يرجعها إلى اللغة؛ ليلتمس لها شاهدا فيرويه، أو يرجع بها إلى إحدى لهجات القبائل.

---

(1) البحر المحيط، الأندلسي، ج6، ص83.

(2) [العلق: الآيتان 6، 7].

(3) أبو عمر محمد بن عبد الرحمن المخزومي، عاش ستا وتسعين سنة، توفى إحدى وتسعين ومئتين، تلا على أبي الحسن القواس، وأخذ عنه ابن شنبوذ، وابن مجاهد، وغيره. سير أعلام النبلاء، ج21، ص26.

(4) وقيل بخلاف عنه، ويبدو أنه تصحيف لقنبل، وهو من قرأ بحذف الألف، وهو من يعود عليه الضمير بقوله: وهي رواية مجاهد عنه، وقراءة حذف الألف قراءة قنبل برواية ابن شنبوذ، وابن مجاهد، وأكثر الرواة عنه بقصر الهمزة بلا ألف، وافقه ابن محيصن، والباقون بالمد، وابن مجاهد هو من غلط قنبل. ينظر: إتحاف فضلاء البشر، ص441.

(5) الإمام المقرئ المحدث النحوي، شيخ المقرئين، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد البغدادي، مصنف كتاب السبعة، ولد سنة خمس وأربعين ومئتين، وسمع من سعدان بن نصر، والرمادي، وتلا على قنبل، وقرأ عليه عبد الواحد بن أبي هاشم، وأبو عيسى بكار، وغيرهم، توفى سنة أربع وعشرين وثلاثمئة. ينظر: معجم الأدباء، ج1، ص198. وسير أعلام النبلاء، ج21، ص26.

(6) البيت لرؤبة بن العجاج، وهو من شواهد الإنصاف، ج2، ص21. وصدر البيت غير مذكور.

(7) البحر المحيط، الأندلسي، ج10، ص508، وينظر: ج6، ص336.

الترجيح بين القراءات:

يرى أبو حيان أن الترجيح بين القراءات المتواترة غير جائز، وينقد من يرجح بينها، من ذلك نقده صاحب كتاب المنتخب[1]، الذي ذكر أن بعضهم يجعل قراءة الياء في قوله تعالى: ﴿**ولو يرى الذين ظلموا إذ يرون العذاب**﴾[2]، أولى من قراءة التاء في (يرى) قال: ((ولا فرق عندنا بين القراءتين، أعني التاء والياء؛ لأنهما متواترتان))[3]، وهو مع ذلك في بعض المواضع يقوي قراءة متواترة على أخرى؛ لموافقتها القياس والفصيح الشائع، فعند قوله تعالى: ﴿**ولا يقبل منها شفاعة**﴾[4]، قال: ((قرأ ابن كثير، وأبو عمرو: (ولا تقبل) بالتاء، وهو القياس والأكثر))[5]، أو يقويها لمعناها كقراءة النصب من قوله تعالى: ﴿**وجعل كلمة الذين كفروا السفلى وكلمة الله هي العليا**﴾[6]، بنصب (كلمة الله) إذا قال: ((وقراءة الجمهور بالرفع أثبت في الإخبار))[7].

نقد القراءات:

إن نقد أبي حيان للقراءات الشاذة قليل، فهو إن نقد قراءة ما لا يزيد عن تضعيفها؛ لبعدها عن مقاييس العربية، فلا يخطئ القراءة أو القارئ، ومن المواضع التي نقد فيها بعض القراءات الشاذة التي جاءت على وجه ضعيف من أوجه العربية:

- عند قوله تعالى: ﴿**الحمد لله رب العالمين**﴾[8]، قال: ((وقرأ زيد بن علي وطائفة: (رب العالمين ۞ الرحمن الرحيم) بنصب الثلاثة، فلا ضعف إذ ذاك، وإنما تضعف قراءة نصب (رب) وخفض الصفات بعدها؛ لأنهم نصوا أنه لا إتباع بعد القطع

(1) أبو عبد الله بن أبي الفضل بن يحيى بن سعادة، (ت 564هـ)، ينظر ترجمته في: معجم الأدباء، ج19، ص109.

(2) [البقرة، من الآية 165].

(3) البحر المحيط، الأندلسي، ج2، ص90.

(4) [البقرة، من الآية 48]. قرأ أبو عمرو، وابن كثير، ويعقوب بالتاء، ووافقهم ابن محيصن، واليزيدي، والباقون بالياء. الإتحاف، ص135.

(5) البحر المحيط، الأندلسي، ج1، ص308

(6) [التوبة، من الآية 40]. وقراءة النصب: قراءة يعقوب، ووافقه الحسن، والمطوعي. الإتحاف، ص242.

(7) البحر المحيط، الأندلسي، ج5، ص422.

(8) [الفاتحة، الآية 1].

في النعوت، لكن تخريجها على أن يكون (الرحمن) بدلا))[1]، فهو بعد أن ضعفها وجد لها تخريجا لئلا يظن أنه مخطئ لهذه القراءة.

- نقد كذلك قراءة أبي الشعثاء، وزيد بن علي، وضعفها عند قوله تعالى: ﴿**ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين**﴾[2]، قال: ((وقرأ أبو الشعشاء: (لا ريب فيه) بالرفع، وكذا قراءة زيد بن علي... وحمل (لا) في قراءة (لا ريب) على أنها تعمل عمل (ليس) ضعيف؛ لقلة إعمال لا عمل ليس، فلهذا كانت هذه القراءة ضعيفة))[3].
- نقد أبو حيان القراءات التي خالفت رسم المصحف، كما فعل عند نقده قراءة ابن عباس، وعكرمة، ومجاهد: (تخزون به) مكان (ترهبون به) من قوله تعالى: ﴿**ترهبون به عدو الله وعدوكم**﴾[4].

3- الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف:

تعد قضية الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف من القضايا الهامة التي دار حولها نقاش وخلاف، وقد عرف عن أبي حيان أنه يمثل من يرفضون الاحتجاج بالحديث النبوي، وعرف عنه أيضا أنه قد تحامل كثيرا على ابن مالك عندما جوز الاستشهاد بالحديث النبوي، ولكن الأحاديث التي أوردها أبو حيان، واحتج بها في أثناء عرضه للمسائل النحوية تخالف ما جاء عنه، وتناقض ما قاله في ابن مالك، وهذه بعض الأمثلة التي تدل على استشهاد أبي حيان بالحديث في أثناء عرضه للمسائل النحوية:

- استشهد بالحديث مع القراءة المتواترة على جواز النصب بإضمار الفاء في جواب الاستفهام على المعنى عند قوله تعالى: ﴿**من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا**

(1) البحر المحيط، الأندلسي، ج1، ص34.

(2) [البقرة، الآية 2].

(3) البحر المحيط، الأندلسي، ج1، ص62.

(4) [الأنفال، من الآية 60]. ينظر: البحر المحيط، ج5، ص148، 344، 345.

فيضاعفه له أضعافا كثيرة﴾[1]، قال في (يضاعفه): ((وقرأ ابن عامر، وعاصم بنصب الفاء، والباقون بالرفع... وذهب النحويون إلى أنه: إذا كان الاستفهام عن المسند إليه الحكم لا عن الحكم، فلا يجوز النصب بإضمار (أن) بعد الفاء في الجواب، فهو محجوج بهذه القراءة المتواترة، وقد جاء في الحديث: ((**من يدعوني فأستجيب له، من يستغفرني فأغفر له**))[2]))[3].

- استشهد بالحديث ليوضح عمل الواو في قوله تعالى: ﴿**قال أولو كنا كارهين**﴾[4]، إذ قال: ((وليست واو الحال التي يعبر عنها النحويون بواو الحال، بل هي واو العطف عطفت على حال محذوفة، كقوله[5]: ((**ردوا السائل ولو بظلف محرق**))، ليس المعنى ردوه في حال الصدقة عليه بظلف محرق، بل المعنى ردوه مصحوبا بالصدقة، ولو مصحوبا بظلف محرق))[6].
- عند قوله تعالى: ﴿**فبذلك فليفرحوا هو خير مما يجمعون**﴾[7]، نقد قول ابن عطية بأن قراءة التاء لم تكن على اللغة الكثيرة فقال: ((وهذه هي اللغة الكثيرة والشهيرة في أمر المخاطب، وأما (فليفرحوا) بالياء فهي لغة قليلة، وفي الحديث: ((**لتأخذوا مصافكم**))[8]))[9].

---

(1) [البقرة، من الآية 245].

(2) ينظر الحديث في: سنن ابن ماجة، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، 1952، ج1، ص435.

(3) البحر المحيط، الأندلسي، ج2، ص566.

(4) [الأعراف، من الآية 88].

(5) مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: السيد أبو المعاطي النوري، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1419 هـ، 1998، ج6، ص435.

(6) البحر المحيط، الأندلسي، ج5، ص113.

(7) [يونس، من الآية 58].

(8) ورد في مسند الإمام أحمد بن حنبل (على مصافكم)، ج5، 343.

(9) البحر المحيط، الأندلسي، ج6، ص76، 77.

- ما جاء في أثناء كلامه على معمول الصفة المشبهة ليدل على جواز اتباع معمول الصفة المشبهة بجميع التوابع ما عدا الصفة، فإنه لم يسمع من كلامهم كما زعمه الزجاج، وقد جاء في الحديث في صفة الدجال: ((**أعور عينه اليمنى**))[1] [2].
- ما جاء في أثناء كلامه على أن (بيد) تأتي للاستثناء، قال: ((وتساوى بيد غير وتضاف إلى أن وصلتها، وتقع في الاستثناء المنقطع، وفي الحديث: ((**أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أني من قريش، واسترضعت من بني أسد**))[3]))[4].

هذه بعض الأحاديث التي احتج بها أبو حيان، وإن كانت قليلة، تدفعنا إلى القول بأن أبا حيان كان من الذين استشهدوا بالأحاديث لتأييد القواعد النحوية، ولعل ما كان بينه وبين ابن مالك هو الذي جعله يتحامل على ابن مالك ويقف له بالمرصاد.

4- الاحتجاج والاستشهاد بكلام العرب:

كان أبو حيان واسع الاطلاع على أشعار العرب، ومهتما بحفظها وروايتها، ومعتمدا عليها في الاستشهاد، وتثبيت الأحكام النحوية، ونلاحظ في شواهده الشعرية أنه لم يتوسع في دائرة الاستشهاد، بل جعل شواهده مقصورة على شعراء الطبقات الأولى، والثانية، والثالثة، وبهذا يكون قد أخرج الشعراء المحدثين من دائرة الاستشهاد والاحتجاج، وأن ما ذكره من أبيات لشعراء محدثين كأبي تمام، والمتنبي، وبشار وغيرهم، لا يحط من موقفه في الاحتجاج؛ لأن هذه الأبيات لم ترتفع عنده إلى مرتبة الاحتجاج الذي حظي به شعراء الطبقات الثلاث، إنما كان ذكره لها من باب الاستئناس، أو زيادة في إيضاح معنى، كما أنه لم يبن عليها قاعدة نحوية، وقد صرح غير مرة بأنه لم يستشهد بشعر المولدين، وإن كان يثق بقائل ذلك الشعر[5].

---

(1) الجامع بين الصحيحين البخاري ومسلم، تأليف: محمد بن فتوح الحميدي، تحقيق: د. علي حسين البواب، دار حزم، لبنان - بيروت، ط2، 2002، ج2، ص127.

(2) ينظر: الارتشاف، ابن حيان، ج1، ص377.

(3) ينظر: حاشية الخبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (ت 852 هـ)، دار الكتب العلمية، ط1، 1419هـ، 1989، ج4، ص14.

(4) المصدر السابق، ص201.

(5) ينظر: البحر المحيط، الأندلسي، ج1، ص25. وج2، ص64.

ولم يخرج أبو حيان عن المنهج القديم في الاستشهاد بكلام العرب شعرا ونثرا في البحر المحيط، ناسبا الشاهد إلى قائله تارة، ومكتفيا تارة أخرى بقوله: قال الشاعر، أو بقوله: كقوله... وكان استعماله الشواهد الشعرية كما يلي:

- يعضد قراءة متواترة بالشعر، جاءت على قاعدة نحوية مختلف فيها، وهي جواز العطف على الضمير المجرور، فدافع عن قراءة حمزة في قوله تعالى: ﴿**واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام**﴾[1]، بجر (الأرحام) عطفا على الضمير (به)؛ لوجودها في كلام العرب، إذ قال: ((ومن ادعى اللحن فيها أو الغلط على حمزة فقد كذب، وقد ورد من ذلك في أشعار العرب كثير يخرج عن أن يجعل ذلك ضرورة، فمنه قول الشاعر:

نعلق في مثل السواري سيوفنا فما بينها والأرض غوط نفانف[2]

وقال آخر:

هلا سألت بذي الجماجم عنهم وأبي نعيم ذي اللواء المحرق[3]))[4].

- عند قوله تعالى : ﴿**قل أمر ربي بالقسط وأقيموا وجوهكم عند كل مسجد**﴾[5]، قال في إعراب (وأقيموا) : ((معطوف على ما ينحل إليه المصدر الذي هو القسط، أي: بل أقسطوا وأقيموا، وكما ينحل المصدر لـ (أن) والفعل الماضي، نحو: عجبت من قيام زيد وخرج، أي: من أن قام وخرج، وأن المضارع، نحو:

للبس عباءة وتقر عيني ..... [6]

أي: لأن ألبس عباءة وتقر عيني))[7].

---

(1) [النساء، من الآية 1].

(2) البيت أنشده الجاحظ في كتابه الحيوان، لمسكين الدارمي مع بعض الأبيات، ج2، ص574. وينظر: شرح شواهد الألفية على حاشية الخزانة، البغدادي، ج4، ص164. وهو من شواهد الإنصاف، وشطره الثاني: وما بينها والكعب غوط نفانف. ج2، ص35.

(3) لم أتوصل إلى قائل هذا البيت، وهو من شواهد الإنصاف، ج2، ص36.

(4) البحر المحيط، الأندلسي، ج2، ص387.

(5) [الأعراف، من الآية 29].

(6) سبق تخريجه في هذا البحث، ص62.

(7) البحر المحيط، الأندلسي، ج5، ص37.

- قد يجعل الشاهد الشعري حجة له يرد به أقوال بعض النحاة، فأجاز أبو حيان الفصل بجملتي اعتراض، واستشهد على جواز ذلك بوجوده في الشعر، فقال في ذلك: ((وقد منع ذلك أبو علي، ورد عليه بقول الشاعر:

لعمرك والخطوب مغيرات وفي طول المعاشرة التفالي

لقد باليت مظعن أم أوفى ولكن أم أوفى لا تبالي[1]

ففصل بين القسم وجوابه بجملتي الاعتراض))[2].

الاستشهاد بشعر المولدين:

لقد أخذ أبو حيان على الزمخشري والفارسي استشهادهما بشعر المولدين، إذ استشهد الزمخشري بقول أبي تمام حبيب بن أوس على استعمال الفعل (أظلم) متعديا[3]، فقال في ذلك: ((وأما ما وقع في كلام حبيب فلا يستشهد به، وقد نقد على أبي علي الفارسي الاستشهاد بقول حبيب:

من كان مرعى عزمه وهمومه روض الأماني لم يزل مهزولا[4]

وكيف يستشهد بكلام من هو مولد، وقد صنف الناس فيما وقع له من اللحن في شعره؟))[5].

وهذا المأخذ نفسه أخذ على أبي حيان أيضا في كتابه ارتشاف الضرب، إذ قال محقق هذا الكتاب: ((وعندما تابعت كتاب الارتشاف وجدت أن أبا حيان قد خالف السنة التي استنها تبعا للبصريين، واستشهد بشعر المحدثين والمولدين...، وإن كان أحيانا يشير إلى أنه من شعر المحدثين، إلا أنه في بعض الحالات يبهم ولا يفصح، أهو شعر للمولدين أم لا؟))[6].

---

(1) البيتان لزهير بن أبي سلمى، ينظر: شرح ديوانه، أبو العباس ثعلب، دار الكتاب ا لعربي، بيروت، ط2، 1995، ص250.

(2) البحر المحيط، الأندلسي، ج1، ص139.

(3) ينظر: الكشاف، الزمخشري، ج1، ص116.

(4) البيت موجود في ديوان أبي تمام، ج2، ص123.

(5) البحر المحيط، الأندلسي، ج1، ص148.

(6) ارتشاف الضرب، أبو حيان، ج1، ص20. وينظر: نماذج لاستشهاده بشعر المولد ين، نفس المصدر، ج2، ص154. وج3، ص210.

وهو في البحر المحيط عند احتجاجه لقراءة ابن عامر في قوله تعالى: ﴿**قتل أولادهم شركاؤهم**﴾[1]، قال: ((وقد جاء الفصل في اسم الفاعل في الاختيار، قرأ بعض السلف: ﴿**مخلف وعده رسله**﴾[2]، بنصب وعده وخفض رسله، وقد استعمل أبو الطيب (المتنبي) الفصل بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول اتباعا لما ورد عن العرب، فقال:

بعثت إليه من لساني حديقة سقاها الحيا تسقي الرياض السحائب[3]))[4].

وقول أبي حيان يوهم بأنه يحتج بقول أبي الطيب المتنبي، وهو ممن لا يستشهد بشعرهم، وقد وردت بعض الأبيات التي ورد فيها الفصل بين المصدر المضاف والمضاف إليه بمعموله[5].

وكان على أبي حيان أن يستشهد بها للاحتجاج لهذه القراءة، لا أن يأتي بقول أبي الطيب، فقد يفهم أنه يحتج به، وهو إنما ذكره للاستئناس فقط.

ب- <u>القياس:</u>

يقوم منهج أبي حيان العام في القياس على اعتماد المسموع من كلام العرب والعناية به، ويظهر ذلك في أنه لا يعتد برأي لا يستند إلى سماع، وعلى هذا كان يحدد اختياره لآراء النحاة والحكم عليه، ولقد اتبع سنة النحاة المتقدمين في قياسهم على الكثير الشائع في أغلب الأحوال، وعدم انبناء القاعدة على القليل، من ذلك:

- رفض قياس ظاهرة على أخرى؛ لأنها من القليل الذي لا ينقاس، إذ اعتمد فيها النحاة على السماع فقط، فعند قوله تعالى: ﴿**الحمد لله رب العالمين**﴾[6]، قال: ((وقول من زعم أنه نصب (رب) بفعل دل عليه الكلام قبله، كأنه قيل: نحمد الله رب

(1) [الأنعام، من الآية 137].

(2) [إبراهيم، من الآية 47].

(3) البيت موجود في ديوان أبي الطيب المتنبي، دار صادر، بيروت، ط5، 1994، ص228.

(4) الإنصاف، الأنباري، ج2، ص3 - 10.

(5) ينظر: البحر المحيط، الأندلسي، ج4، ص658.

(6) [الفاتحة، الآية 1].

العالمين، ضعيف؛ لأنه مراعاة التوهم، وهو من خصائص العطف، ولا ينقاس فيه))[1].

- لم يجوز انبناء قاعدة على القليل، مثل بناء قاعدة على رفع المضارع المسبوق بأن، فعند قوله تعالى: ﴿**لمن أراد أن يتم الرضاعة**﴾[2]، قال: ((وقرئ (أن يتم) برفع الميم، ونسبها النحويون إلى مجاهد، وقد جاز رفع الفعل بعد (أن) في كلام العرب في الشعر، أنشد الفراء ـ رحمه الله ـ:

أن تهبطين بلاد قوم يرتعون من الطلاح[3]

وقال آخر:

أن تقرآن على اسماء، ويحكما مني السلام، وأن لا تبلغا أحدا[4]

والذي يظهر أن إثبات النون في المضارع المذكور من (أن) مخصوص بضرورة الشعر، ولا يحفظ (أن) غير ناصبة إلا في هذا الشعر، والقراءة المنسوبة إلى مجاهد[5]، وما سبيله هذا لا تنبني عليه قاعدة))[6].

- وقد جوز بناء القاعدة على القليل إذا ضمن القليل قراءة متواترة[7].
- قد يقوي بالقياس والسماع معا مذهبا على آخر، كما فعل عندما جوز العطف على المجرور، فقال: ((والذي نختاره أنه يجوز ذلك في الكلام مطلقا؛ لأن السماع يعضده والقياس يقويه))[8].

---

(1) البحر المحيط، الأندلسي، ج1، ص34.

(2) [البقرة، من الآية 233].

(3) البيت للقاسم بن معن، قاضي الكوفة، ينظر: شرح العيني على حاشية الخزانة، ج2، ص297.

(4) لم أقف على قائل هذا البيت، وهو موجود في شواهد الإنصاف، حيث ورد: وأن لا تشعرا،ج2، ص114. وشواهد المغني، ج1، ص52.

(5) نسب العيني هذه القراءة لابن محيصن، على حاشية الخزانة، ج4، ص164. وكذلك ابن هشام في مغني اللبيب، ج1، ص52.

(6) البحر المحيط، الأندلسي، ج2، ص498، 499.

(7) ينظر: البحر المحيط، الأندلسي، ج4، ص658.

(8) البحر المحيط، الأندلسي، ج2، ص387.

فأبو حيان يعتمد النصوص المسموعة كأصل في الاحتجاج للقياس، وكان يعنى عناية شديدة بالسماع، ويبني قياسه دائما على السماع، ولا يرتضي تلك الأحكام النحوية التي لا تطرد مع قواعد النحو، ويرفض القياس رفضا قاطعا إذا خالف ما روي عن القراء متواترا، ووافق ابن جني في وجوب عدم إساءة الظن بما روي عن الأعراب[1].

ج- <u>التعليل في البحر المحيط:</u>

إن أبا حيان لا يؤيد كثرة التعليل في النحو، كما أنه يرى أن لا جدوى من الخلاف في العلل الثواني[2]، وقد ألف كتابه ارتشاف الضرب قاصدا تخليص النحو فيه من التعليل، فقال في مقدمته: ((رأيت أن أجرد أحكامه عارية إلا في النادر من الاستدلال والتعليل... إذ كان الحكم إذا برز في صورة المثال أغنى الناظر عن التطلب والتساؤل))[3].

وقد نقد أحكام بعض النحاة السابقين؛ لانبنائها على علل واهية- غير مسلم بها، ورد القول على ظاهره؛ لأنه يرى أنه لا حاجة للتقدير، والتأويل، والتعليل.

من ذلك نقده ما ذهب إليه الزمخشري من جواز حذف الجواب في قوله تعالى: ﴿**فلما أضاءت ما حوله ذهب الله بنورهم**﴾[4]، وعلل الزمخشري هذا الحذف لاستطالة الكلام لو ذكر الجواب، وكذلك لأمن الإلباس[5].

فقال أبو حيان: ((وقوله لاستطالة الكلام غير مسلم؛ لأنه لم يستطل الكلام؛ لأنه قدره: خمدت، وأي استطالة في قوله: فلما أضاءت ما حوله خمدت؟... وقوله مع أمن الإلباس، وهذا أيضا غير مسلم، وأي أمن إلباس في هذا، ولا شيء يدل على المحذوف؟ بل الذي يقتضيه ترتيب الكلام وصحته ووضعه مواضعه أن يكون (ذهب الله بنورهم) هو الجواب))[6].

---

(1) ينظر: البحر المحيط، الأندلسي، ج4، ص658.
(2) ينظر: همع الهوامع، السيوطي، ج1، ص45، 46، 195، 273.
(3) مقدمة ارتشاف الضرب، أبو حيان، ج1، ص3.
(4) [البقرة، من الآية 17].
(5) ينظر: الكشاف، الزمخشري، ج1، ص103.
(6) البحر المحيط، الأندلسي، ج1، ص128، 129.

كما نقد أبو حيان التفاسير المشحونة بعلل النحو في مقدمة تفسيره متأثرا في ذلك بالمذهب الظاهر الداعي إلى الأخذ بظاهر النصوص، والبعد عن القياس والتعليل[1]، وذلك لا يعني خلو تفسير البحر المحيط من العلل النحوية، إنما اجتهد أبو حيان أن يذكر العلل الأوائل، وإن احتاج القارئ إلى الاستدلال يحيله إلى كتب النحو[2]، ومن العلل التي استخدمها أبو حيان لتعليل إعرابه آيات القرآن الكريم:

1- علة السماع:

عند قوله تعالى: ﴿**ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم غشاوة**﴾[3]، قال في قوله (وعلى سمعهم): ((يحتمل أن يكون أشرك في الختم بينه وبين القلوب، ويحتمل أن يكون أشرك في الغشاوة بينه وبين الإبصار، لكن حمله على الأول أولى؛ للتصريح بذلك في قوله: ﴿**وختم على سمعه وقلبه وجعل على بصره غشاوة**﴾[4]))[5].

فجعل علة حمل قوله تعالى: (وعلى سمعه) على الختم مشتركا في ذلك مع القلوب أولى؛ لأنه سمع ذلك في آية أخرى اشترك فيها السمع مع القلب في الختم، ولم يشترك مع البصر في جعل الغشاوة عليه.

2- الحمل على المعنى:

من ذلك عند قوله تعالى: ﴿**سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون**﴾[6]، إذ قال: ((وأخبر عن الجملة بأن جعلت فاعلا سواء، أو مبتدأة، وإن لم تكن مصدرة بحرف مصدري، حملا على المعنى))[7].

فجعل الحمل على المعنى علة لجعل الجملة مبتدأة وإن لم تصدر بحرف مصدري.

---

(1) ينظر: مقدمة البحر المحيط، الأندلسي، ص13. وينظر تأثيره بالمذهب الظاهري في النحو: الوافي بالوفيات، ج5، ص268.

(2) ينظر: البحر المحيط، الأندلسي، ج1، ص41، 46، 49، 51. وج2، ص201.

(3) [البقرة، من الآية 7].

(4) [الجاثية، من الآية 23].

(5) البحر المحيط، الأندلسي، ج1، ص80، 81.

(6) [البقرة، من الآية 6].

(7) البحر المحيط، الأندلسي، ج1، ص78.

3- أمن اللبس:

عند إعرابه الآية السابقة قال: ((والمفعول الثاني: لـ (أنذر) محذوف؛ لدلالة المعنى عليه))[1]، فبدلالة المعنى عليه أمن اللبس فسوغ الحكم بذلك.

4- التخفيف والاستثقال:

عند قوله تعالى: ﴿**واشكروا لي ولا تكفرون**﴾[2]، قال: في (ولا تكفرون): ((وهذه النون نون الوقاية حذفت ياء المتكلم بعدها تخفيفا))[3]، وعند قوله تعالى: ﴿**وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم**﴾[4]، قال في ضم التاء في (الملائكة) في قراءة أبي جعفر، وسليمان بن مهران معللا ذلك: ((وقيل: ضمت؛ لأن العرب تكره الفتحة بعد كسرها؛ لثقلها))[5].

5- المشابهة:

علل أيضا ضم التاء في القراءة السابقة بتشبيهها بألف الوصل، قائلا: ((ووجب الشبه أن الهمزة تسقط في الدرج؛ لكونها ليست بأصل، والتاء في (الملائكة) تسقط أيضا؛ لأنها ليست بأصل))[6]، وقد فصل هنا: أبو حيان العلة، ولم يكتف بالعلة الأولى، كذلك فعل عندما قاس الفعل في جواب (لو) المشربة معنى التمني على الفعل في جواب (ليت)، من ذلك ما جاء في قول[7]:

يا ليتنا قد ضمنا سفينة حتى يعود الوصل كينونة

قال: ((وينبغي أن يستثنى من المواضع التي تنتصب بإضمار أن بعد الجواب بالفاء، وأنها إذا سقطت الفاء انجزم الفعل في هذا الموضع؛ لأن النحويين إنما استثنوا

(1) البحر المحيط، الأندلسي، نفس الجزء، ص78.

(2) [البقرة، من الآية 152].

(3) البحر المحيط، الأندلسي، ج2، ص50.

(4) [البقرة، من الآية 34].

(5) البحر المحيط، الأندلسي، ج1، ص246.

(6) البحر المحيط، الأندلسي، ج1، ص246.

(7) هذا البيت انشده ابن منظور، وهو من شواهد الإنصاف، الأنباري، ج2، ص299.

جواب النفي فقط، فينبغي أن يستثنى هذا الموضع أيضا؛ لأنه لم يسمع الجزم في الفعل الواقع جوابا لـ (لو) التي أشربت معنى التمني إذا حذفت الفاء))[1].

د- <u>الأحكام النحوية في البحر المحيط:</u>

1- الواجب:

عند قوله تعالى: ﴿**قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا**﴾[2]، قال في (سبحانك):

((إنه منصوب على معنى المصدر بفعل من معناه، واجب الحذف))[3].

2- الجائز:

جوز أبو حيان إعمال (إلا) فيما بعدها النصب على الاستثناء في أسلوب الاستثناء المفرغ، وإعمال ما قبلها فيما بعدها النصب أو الجر، فقال: ((وذلك أن الاسم بعد (إلا) إما أن يفرغ له العامل، فيكون على حسب العامل، نحو: ما قام إلا زيد، وما ضربت إلا زيدا، وما مررت إلا بزيد، إذا جعلت زيدا، وزيد معمولا بالعامل قبل إلا، أو لا يفرغ، وإذا لم يفرغ فإما أن يكون العامل طالبا مرفوعا فلا يجوز إلا إذا ذكره قبل إلا، وإضماره إن كان مما يضمر، أو منصوبا أو مجرورا، فيجوز حذفه؛ لأنه فضلة وإثباته))[4]، وهو هنا يفصل الحكم تفصيلا دقيقا ذاكرا فيه ما يجوز، وما لا يجوز، معللا الحكم بجواز الحذف؛ لأن المحذوف فضلة قد يستغنى عنه، وقد يصف الحكم الجائز بأنه يحتمل فيه أن يكون كذا، أو كذا، ومن ذلك عند قوله تعالى: ﴿**ولنبلونكم بشيء من الخوف والجوع ونقص من الأموال والأنفس والثمرات**﴾[5]، إذ قال: ((وعطف (ونقص) على قوله (بشيء)، أي: ولنمتحنكم بشيء من الخوف والجوع وبنقص، ويحسن العطف تنكيرها، على أنه يحتمل أن يكون معطوفا على (الخوف والجوع)، فيكون تقديره: وشيء من نقص))[6].

---

(1) البحر المحيط، الأندلسي، ج2، ص92، 93.

(2) [البقرة، من الآية 32].

(3) البحر المحيط، الأندلسي، ج1، ص238.

(4) المصدر السابق، نفس الجزء، ص203.

(5) [البقرة، من الآية 155].

(6) البحر المحيط، الأندلسي، ج2، ص55.

3- الحسن:

يختار أبو حيان جاهدا من الأحكام أحسن الوجوه، فهو يقول في مقدمة تفسيره: ((وأنه ينبغي أن يحمل على أحسن إعراب، وأحسن تركيب، إذ كلام الله تعالى أفصح كلام، فلا يجوز فيه جميع ما يجوز النحاة في شعر الشماخ والطرماح، وغيرهما، من سلوك التقادير البعيدة، والتراكيب القلقة، والمجازات المعقدة))[1]، من ذلك استحسانه تخريج قراءة ابن هرمز بالنصب على الاستفهام عند قوله تعالى: ﴿**قالوا أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء**﴾[2]، إذ قرأ (يسفك) بالنصب، فقال في ذلك: ((فقال المهدوي: هو نصب على جواب الاستفهام، وهو تخريج حسن، وذلك أن المنصوب في جواب الاستفهام أو غيره بعد الواو بإضمار (أن)))[3].

4- الضعيف:

كان في مقابل اختيار أبي حيان أحسن الوجوه في اختيار الأحكام النحوية، فهو ينقد ما ضعف من الأحكام والتخاريج، كما قال في تخريج ابن جني قراءة حفص، وحمزة، وابن عامر بتشديد (إن)، و(لما) من قوله تعالى: ﴿**وإن كلا لما ليوفينهم ربك أعمالهم**﴾[4]، إذ خرج ابن جني هذه القراءة بزيادة (لما) قياسا على (إلا) التي تقع زائدة[5]، فقال أبو حيان: ((وهذا وجه ضعيف مبني على وجه ضعيف في (إلا)))[6].

5- الممتنع:

متى أدى الحكم إلى اختلال المعنى امتنع، من ذلك عند قوله تعالى: ﴿**ينهون عن الفساد في الأرض إلا قليلا ممن أنجينا منهم**﴾[7]، قال أبو حيان في (إلا قليلا): ((استثناء

(1) مقدمة البحر المحيط، الأندلسي، ص12.

(2) [البقرة، من الآية 30].

(3) البحر المحيط، الأندلسي، ج1، ص229.

(4) [هود، من الآية 111].

(5) ينظر: المحتسب، ابن جني، ج1، ص328.

(6) البحر المحيط، الأندلسي، ج6، ص218.

(7) [هود، من الآية 116].

منقطع، أي: لكن قليلا ممن أنجينا منهم نهوا عن الفساد، وهو قليل بالإضافة إلى جماعاتهم، ولا يصح أن يكون استثناء متصلا مع بقاء التحضيض على ظاهره لفساد المعنى، وصيرورته إلى أن الناجين لم يحرضوا على النهي عن الفساد))[1].

هـ- <u>الإجماع:</u>

اتخذ أبو حيان من الإجماع دليلا على صحة ما يذهب إليه في تحليل آيات القرآن الكريم وتراكيبها، فعند قوله تعالى: ﴿**فما أصبرهم على النار**﴾[2]، قال في إعراب ما: ((وأجمع النحويون على أن ما التعجبية في موضع رفع بالابتداء))[3]، وعند قوله تعالى: ﴿**ولكم في الأرض مستقر ومتاع إلى حين**﴾[4]، قال: ((ولا يجوز (في الأرض) أن يكون خبرا، و(لكم) متعلق بـ (مستقر)... أو في موضع الحال من (مستقر)؛ لأن العامل إذ ذاك فيها يكون الخبر، وهو عامل معنوي، والحال متقدمة على جزأي الإسناد، فلا يجوز ذلك، وصار نظير: قائما زيد في الدار، أو: قائما في الدار زيد، وهو لا يجوز بإجماع))[5].

ثالثا- نظرية العامل وتطبيقها في البحر المحيط:

أ- استعمال أبي حيان العوامل في البحر المحيط:

سلك أبو حيان مسلك القدماء في العامل، وبما يحدثه من أثر إعرابي في الكلمة، وهو لم يتأثر بدعوة ابن مضاء القرطبي في إلغاء العوامل، وعدم القول به (في كتابه الرد على النحاة)، بل كان أبو حيان يدعو إلى إلغاء الخلافات في تقدير العامل؛ لعدم ترتب حكم نطقي عليها، فالعامل عنده موجود وله أثر، ويرى أن الأصل في العامل أن يكون من الفعل، ثم من الحرف، ثم من الاسم، وأن العامل لا يؤثر أثرين في محل

(1) البحر المحيط، الأندلسي، ج6، ص224.

(2) [البقرة، من الآية 175].

(3) البحر المحيط، الأندلسي، ج2، ص124.

(4) [البقرة، من الآية 36].

(5) البحر المحيط، الأندلسي، ج1، ص265.

واحد، وأنه لا يجتمع عاملان في معمول واحد إلا في التقدير نحو: ليس زيد بجبان[1]، وكان تناوله للعامل كالآتي:

1- عند قوله تعالى: ﴿**الله يستهزئ بهم ويمدهم في طغيانهم يعمهون**﴾[2]، جوز إعراب (في طغيانهم)، و(يعمهون) حالين، والعامل فيهما (يمدهم)، فهما أثران لمؤثر واحد، ولكنهما غير متناقضين، فقال في ذلك: ((وأما الحالان فلا يستحيل قيامهما بذي حال واحد، إلا إن كانا ضدين، أو نقيضين، فيجوز أن تقول: جاء زيد ضاحكا راكبا؛ لأنه لا يستحيل مجيئه وهو ملتبس بهذين الحالين، فعلى هذا... يجوز أن يجيء الحالان لذي حال واحد، والعامل فيهما واحد))[3].

2- منع أن يؤثر عامل واحد في ظرفين قائلا: ((لأن الفعل الصادر من فاعل، أو الواقع بمفعول يستحيل وقوعه في زمانين أو مكانين))[4].

3- لا يؤثر العامل أثرين في محل واحد، من ذلك إعرابه قوله تعالى: ﴿**إن امرؤ هلك ليس له ولد**﴾[5]، قدر عاملا آخر؛ لوجود أثرين لعامل واحد، فقال: ((وارتفع امرؤ على أنه فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده))[6].

4- إن أصل العمل للفعل، ولكن إذا حوى الاسم أو الحرف معنى الفعل فهو عامل أيضا، فعند قوله تعالى: ﴿**ونترل من القرآن ما هو شفاء ورحمة للمؤمنين**﴾[7]، في قراءة زيد بن علي بنصب (شفاء ورحمة) على الحال، قال: ((وخبر (هو) قوله (للمؤمنين)، والعامل فيه ما في الجر والمجرور من الفعل))[8].

---

(1) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، ط1، (د، ت)، ج5، ص195.

(2) [البقرة، الآية 15].

(3) البحر المحيط، الأندلسي، ج1، ص117.

(4) المصدر السابق، نفس الجزء والصفحة.

(5) [النساء، من الآية 176].

(6) البحر المحيط، الأندلسي، ج4، ص150.

(7) [الإسراء، من الآية 82].

(8) البحر المحيط، الأندلسي، ج7، ص104.

5- الإعراب هو الأثر الذي يحدثه العامل في الألفاظ، فهو لا ينكر أن هناك مؤثرا وأثرا، ولكنه يرى أنه لا يجتمع مؤثران على أثر واحد، فعند قوله تعالى: ﴿**إذا وقعت الواقعة ۞ ليس لوقعتها كاذبة ۞ خافضة رافعة ۞ إذا رجت الأرض رجا**﴾[1]، منع انتصاب (إذا) الثانية بـ (خافضة رافعة)، فقال: ((ولا يجوز أن ينتصب بهما معا، بل بأحدهما؛ لأنه لا يجوز أن يجتمع مؤثران على أثر واحد))[2].

ب- الحذف، والتقدير، والتأويل:

إن هذه المصطلحات الثلاثة مرتبطة بالعمل النحوي، وإضمار العامل أو المعمول يحتاج إلى تقدير، وبالتأويل النحوي يرد التركيب إلى أصله، فيصير المعنى تاما واضحا، ومع أن أبا حيان طبق نظرية العامل في إعرابه القرآن الكريم، دون تأثر بالدعوة إلى إلغائه، فقد اجتهد ألا يكثر في إعرابه الإضمار، والحذف، والتأويل، قائلا في ذلك: ((متى أمكن حمل كلام على غير إضمار، ولا افتقار كان أولى أن يسلك به الإضمار والافتقار))[3]، أما عن الحذف فيشترط وجود دليل على المحذوف، وفي ذلك قال: ((ولا يحذف الشيء لغير دليل عليه))[4]، ومن النماذج على الحذف والتقدير ما يأتي:

1- عند قوله تعالى: ﴿**قال آتوني أفرغ عليه قطرا**﴾[5]، قال أبو حيان: ((و(قطرا) منصوب بـ (أفرغ) على إعمال الثاني، ومفعول (آتوني) محذوف؛ لدلالة الثاني عليه))[6]، فهو يؤكد أن للعامل أثرا لابد من وقوعه، وإن لم يوجد الأثر فيقدر؛ حتى يتم المعنى، ويعاد التركيب إلى أصله.

---

(1) [الواقعة، الآيات 1 - 4].

(2) البحر المحيط، الأندلسي، ج10، ص78.

(3) البحر المحيط، الأندلسي، ج1، ص61.

(4) المصدر السابق، ج6، ص258.

(5) [الكهف، من الآية 96].

(6) البحر المحيط، الأندلسي، ج7، ص227.

2- وعند قوله تعالى: ﴿**ولو شاء الله لذهب بسمعهم وأبصارهم**﴾[1]، قال في حذف معمول شاء: ((ومفعول شاء هنا محذوف للدلالة عليه، التقدير: ولو شاء الله إذهاب سمعهم وأبصارهم))[2].

3- عند وجود أثر لابد له من مؤثر، وإن لم يوجد قدر محذوفا، فعند قوله تعالى: ﴿**قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي**﴾[3]، قال في تخريج هذه الآية وجوها، إذ أن (لو) يليها الفعل، ووليها في هذه الآية الضمير المنفصل، وهو معمول لعامل محذوف، وقدره كما يلي: ((قل لو كنتم تملكون، فلما حذف الفعل انفصل المرفوع، وهذا التخريج أحسن؛ لأن حذف (كان) بعد (لو) معهود في لسان العرب))[4].

4- يرى أبو حيان أن للعامل تأثيرا وإن كان محذوفا، وهذا التأثير لا يقع في اللفظ فقط، وإنما يقع في المحل أيضا؛ لتغير المعنى بتغير التقدير، فقال في إعراب حروف التهجي من فواتح السور: ((ويحتمل محلها: الرفع على المبتدأ، أو على إضمار المبتدأ، والنصب بإضمار فعل، والجر على إضمار حرف القسم، هذا إذا جعلناها اسما للسور، وأما إذا لم تكن اسما للسور فلا محل لها))[5].

5- قد تكون هناك حاجة إلى التقدير والتأويل، عندما يخالف التركيب ما ورد من كلام العرب شائعا، من ذلك عند قوله تعالى: ﴿**ها أنتم أولاء تحبونهم ولا يحبونكم وتؤمنون بالكتاب كله**﴾[6]، قال أبو حيان: ((والمضارع المثبت إذا وقع حالا لا تدخل عليه واو الحال، تقول: جاء زيد يضحك، ولا يجوز ويضحك، فأما قولهم: قمت وأصك عينه، ففيه غاية الشذوذ، وقد أول على إضمار مبتدأ، أي: قمت وأنا

---

(1) [البقرة، من الآية 20].

(2) البحر المحيط، الأندلسي، ج1، ص149.

(3) [الإسراء، من الآية 100].

(4) البحر المحيط، الأندلسي، ج7، ص118، 119.

(5) البحر المحيط، الأندلسي، ج1، ص60.

(6) [آل عمران، من الآية 119].

أصك عينه، فتصير الجملة اسمية، ويحتمل هذا التأويل هنا، أي: ولا يحبونكم وأنتم تؤمنون بالكتاب كله))[1].

ج- تقدير العامل وأثره في التفسير:

إن ما يؤكد العلاقة بين الإعراب والتفسير، هو ما يؤديه الاختلاف في الإعراب من اختلاف المعاني، وقد أكد أبو حيان هذه العلاقة في مواضع كثيرة من تفسيره، ومن المسائل التي ناقشها، اختلاف النحويين في تقدير العامل في (إذ) من قوله تعالى: ﴿**ألم تر إلى الملإ من بني إسرائيل من بعد موسى إذ قالوا لنبي لهم ابعث لنا ملكا**﴾[2]، فمنهم من قال: بأن العامل فيه (ألم تر)، ومنهم من قال: هو بدل من (بعد)، فقال أبو حيان في ذلك: ((وكلاهما لا يصح، أما الأول: فإن (ألم تر) تقدير، والمعنى: قد انتهى علمك إلى الملأ من بني إسرائيل، وقد نظرت إلى بني إسرائيل إذ قالوا، وليس انتهاء علمه إليهم، ولا نظره إليهم كان في وقت قولهم لنبي لهم: (أبعث لنا ملكا)، وإذا لم يكن ظرفا للانتهاء، ولا للنظر، فكيف يكون معمولا لهما أو لأحدهما؟ وهذا ما لا يصح))[3]، فبعد التأويل عن صحة المعنى الأصلي؛ لذلك لم يصح تقدير أن العامل في (إذ) هو قوله: (ألم تر)، وكذلك أبطل القول الثاني بقوله: ((وأما الثاني فبعيد جدا؛ لأنه لو كان بدلا من (بعد)، لكان على تقدير العامل، وهو لا يصح دخوله عليه، أعني: (من) الداخلة على (بعد) لا تدخل على (إذ)، ولا تقول: من إذ، ولو كان من الظروف التي يدخل عليها من كوقت كائنين، ولو قلت: كائنين من حين قالوا لنبي لهم أبعث لنا ملكا لما صح هذا المعنى))[4].

فقد وضح اختلال الإعراب وعدم صحة التقدير للعامل، وكيف أثر ذلك في المعنى، وأدى إلى اختلاله، فكان الإعراب مقدما على المعنى، وبه ينظر إلى المعنى ويوجهه، فإن صح فالإعراب صحيح.

---

(1) البحر المحيط، الأندلسي، ج3، ص319.

(2) [البقرة، من الآية 246].

(3) البحر المحيط، الأندلسي، ج2، ص568، 569.

(4) المصدر السابق، ج2، ص569.

الفصل الثالث

مسائل تعقيبات أبي حيان على الزمخشري

المبحث الأول- مسائل اتفق فيها أبو حيان مع الزمخشري:

إن من عادة الباحثين أن تكون أوجه الاختلاف بين طرفي الموازنة هي محور الدراسة بينهما، وقد آثرت في بحثي هذا أن أدرس جانبي الاتفاق والاختلاف بينهما، وذلك لاهتمام من درس هاتين الشخصيتين بالخلاف بينهما، وإهماله جانب الاتفاق؛ ولأن الباحث الذي لم يتعمق في دراسة البحر المحيط يظن أن أبا حيان لم يوافق الزمخشري إلا فيما ندر، وهو الظاهر، ولكن الصحيح غير ذلك، ورحم الله الدكتور إبراهيم أرفيدة إذ كان يردد: أن الكشاف برمته موجود في البحر المحيط، وقد أثنى أبو حيان على تفسير الكشاف في مقدمة البحر قائلا: ((وهذا أبو القاسم محمود ابن عمر المشرقي الخوارزمي الزمخشري، وأبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي المغربي الغرناطي، أجل من صنف في علم التفسير... وكلامهما فيه يدل على تقدمهما في علوم... وتمكن من علمي المعاني والإعراب، وفي خطبتي كتابيهما، وفي غضون كتاب الزمخشري ما يدل على أنهما فارسا ميدان وممارسا فصاحة وبيان))[1].

وقال في الموازنة بين تفسيري الكشاف للزمخشري، وتفسير المحرر الوجيز لابن عطية: ((وكتاب ابن عطية أنقل وأجمع وأخل ع، وكتاب الزمخشري ألخص وأغوص))[2]، وقد اعتمد كل من الزمخشري وأبي حيان على منهج البصريين في أغلب الأحوال عند تناولهما القضايا النحوية داخل تفسيريهما، مما جعلهما يتفقان في أصول هذا المنهج، والطريقة التي عالجا بها المسائل النحوية، وإعجاب أبي حيان بالزمخشري في كشافه الذي أبداه في مقدمة البحر المحيط، ظهر واضحا في ثنايا الكتاب ((وما دام أبو حيان قد أثنى على الزمخشري وامتدحه لجلالة علمه، وواسع ثقافته، فلا مناص من أن يتأثر بآرائه وينقل أقواله))[3].

(1) مقدمة البحر المحيط، الأندلسي، ص20.

(2) المصدر السابق، ص21.

(3) مدرسة التفسير في الأندلس، مصطفى إبراهيم المشيني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1986، ص706.

وهذا التأثر ظهر في جانبين، الأول: نقله عنه واستحسانه رأيه في مواضع وإن كانت قليلة، بموازنتها بالمواضع التي خالفه فيها، والثاني: نقله عنه بعض آرائه دون نسبته إليه.

هذا إلى جانب وجود بعض أوجه الاتفاق بينهما في المنهج المتخذ في الإعراب، وذلك لانتمائهما إلى مذهب نحوي واحد في الأصل وهو المذهب البصري، مع خروجهما أحيانا عنه بموافقة المذهب الكوفي، أو لنقل: إنهما قد جعلا نظرتيهما اللغويتين هي الموجهة للإعراب عندهما بالاختيار بين المذهبين، وإن كان لاختيارهما آراء المذهب البصري النصيب الأوفر.

أولا- الاتفاق في المنهج النحوي:

اتفق الزمخشري وأبو حيان في انتمائهما للمذهب البصري، واعتمادهما على أصوله النحوية في أغلب الأحوال.

أ- السماع:

لقد كان السماع الأصل المقدم على كل أصول النحو عندهما، لاسيما الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته؛ لإثبات ما ذهبا إليه من آراء وتحليلات نحوية لآي الذكر الحكيم[1]، أما عن الاستشهاد بقول الرسول - صلى الله عليه وسلم - وإن استشهد كلاهما ببعض أقواله، فإن استشهاد الزمخشري به كان أكثر من استشهاد أبي حيان، إذ اشتهر عن أبي حيان رفضه الاستشهاد بالحديث، وقد صرح بهذا الرفض؛ لكنه لم يلتزم بذلك، واستشهد ببعض الأحاديث في بعض المسائل النحوية[2]، وكان موقفهما من الاستشهاد بالشعر موافقا لمنهج النحاة الأوائل في معظم الأحوال، إذ كان كلام العرب شعرا ونثرا دليلا من أدلة النحو، ومن يستشهد بقولهم من العرب الموثوق بعروبتهم[3]، وقد حدد النحاة الفترة الزمنية للاستشهاد بقول العرب الفصحاء، لكن الزمخشري توسع في الاستشهاد بشعر من يثق بقوله، فلم يلتزم بالتحديد الزمني الذي وضعه النحاة، واستشهد في الكشاف بشعر أبي تمام (ت231هـ)، وهو من الشعراء

(1) ينظر هذا البحث، ص52، 107.

(2) ينظر هذا البحث، ص59، 115.

(3) ينظر هذا البحث، ص61، 117.

المولدين، وقد صرح الزمخشري بذلك في الكشاف، وقد رأى بعض الباحثين أن إيراد الزمخشري شعر حبيب بن أوس على سبيل الاستئناس لا الاستشهاد[1]، وكان موقف أبي حيان من الاستشهاد بشعر المولدين مترددا بين المنع والجواز، وجاء استشهاده بشعرهم في البحر المحيط في موضع واحد مشفوعا بشواهد أخر، وكأنه يذكره استئناسا لا احتجاجا[2].

ب- القياس:

اتفق الزمخشري وأبو حيان في جعل القياس أصلا ودليلا من أدلة النحو عند أطراده، فكلاهما صرح برفضه البناء على الشاذ والقليل، وإن لم يلتزم كلاهما بذلك، ومتى كان المقيس عليه مطردا في السماع فالأخذ به أجدر وأولى، كما اتفقا في تصريحهما بوجوب الأخذ بالسماع الكثير، إذا خالف القياس الصحيح[3].

ج- نظرية العامل:

لم ينكر النحاة المتقدمون أهمية العامل في الإعراب، وحتى بعد ظهور دعوة ابن مضاء القرطبي (ت592هـ) لإلغاء العامل، فلم تجد هذه الدعوة تأييدا عند جل النحاة، وقد أكد النحاة وجود العامل وما يحدثه من أثر في التركيب، وما يدل عليه، ومن هؤلاء النحاة: الزمخشري، وأبو حيان، فأكد كلاهما أن لكل عامل معمولا، وهو الأثر الذي يحدثه، وأن كل أثر لابد له من مؤثر وهو العامل، وإن حذف أحد الطرفين: العامل، أو المعمول، لابد من وجود دليل عليه، كما أكد كلاهما تأثير العامل في توجيه المعنى، وفهم الأساليب والتراكيب[4].

د- مسائل النحو:

إن اتباع الزمخشري وأبي حيان أصول منهج واحد في إعرابهما آي الذكر الحكيم، جعلهما يتفقان في الطريقة التي عالجا بها مسائل النحو في تفسيريهما في

(1) ينظر: الكشاف، الزمخشري، ج1، ص107.

(2) ينظر: النحو وكتب التفسير، د. إبراهيم أرفيدة، ج1، ص721.

(3) ينظر هذا البحث، ص63، 120.

(4) ينظر هذا البحث، ص68، 127.

مواضع كثيرة؛ ونظرا لاتفاقهما في المنهج النحوي فقد نتج عن ذلك اتفاق في مسائل خلافية في إعراب القرآن الكريم، من تلك المسائل على سبيل المثال:

1- عامل الرفع في الاسم المرفوع بعد إن الشرطية محذوف يفسره الفعل المذكور[1].

2- إن الميم في (اللهم) عوض من ياء النداء[2].

3- إن الناصب للفعل المضارع بعد لام التعليل (أن) مضمرة[3].

4- معنى (إن) التي تليها اللام: إن المخففة من الثقيلة[4].

5- إن (أفعل) في أسلوب التعجب فعل لا اسم[5].

6- إعراب (نعم وبئس) فعلين[6].

7- إن الضمير في (إياك): (إيا)، والحروف المتصلة به لواحق للدلالة على المرجوع إليه[7].

ثانيا- موافقة أبي حيان للزمخشري:

إن المواضع التي نقل فيها أبو حيان عن الزمخشري موافقا له، ومستحسنا رأيه مصرحا بذلك قليلة، موازنة بالمواضع التي خالفه فيها صراحة، وكذلك بموازنتها بالمواضع التي أخفى فيها أبو حيان نقله عن الكشاف، وموافقته لما ذهب إليه الزمخشري من آراء نحوية، وغيرها..

ويمكن تقسيم موافقته الصريحة للزمخشري قسمين، الأول: تمثل في ترجيح ما ذهب إليه موازنة بالآراء المخالفة له، وفي الدفاع عنه ضد من نقده، والثاني: تمثل في استحسان أبي حيان رأي الزمخشري وقبوله دون موازنته بآراء غيره من العلماء.

---

(1) ينظر: الكشاف، الزمخشري، ج1، ص682. والبحر المحيط، للأندلسي، ج4، ص150.

(2) ينظر: الكشاف، الزمخشري، ج1، ص404. والبحر المحيط، للأندلسي، ج3، ص85.

(3) ينظر: الكشاف، الزمخشري، ج4، ص570. والبحر المحيط، للأندلسي، ج10، ص166.

(4) ينظر: الكشاف، الزمخشري، ج2، ص745. والبحر المحيط، للأندلسي، ج7، ص89.

(5) ينظر: الكشاف، الزمخشري، ج1، ص254. والبحر المحيط، للأندلسي، ج2، ص125.

(6) ينظر: الكشاف، الزمخشري، ج1، ص197. والبحر المحيط، للأندلسي، ج1، ص488.

(7) ينظر: الكشاف، الزمخشري، ج1، ص38، 39. والبحر المحيط، للأندلسي، ج1، ص40، 41.

أ- المواضع التي وافق فيها أبو حيان الزمخشري بموازنة آرائه بآراء غيره من العلماء:

1- وازن أبو حيان بين تخريج ابن عطية، وتخريج الزمخشري، مرجحا رأي الزمخشري؛ لأنه أمكن من حيث المعنى، وذلك عند قوله تعالى: ﴿**ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم عن دينكم إن استطاعوا**﴾[1]، إذ قال ابن عطية: إن (حتى) للغاية، وقال الزمخشري: هي للتعليل، فأيد أبو حيان ما ذهب إليه الزمخشري قائلا: ((وتخريج الزمخشري أمكن من حيث المعنى؛ إذ يكون الفعل الصادر منهم المنافي للمؤمنين، وهو المقاتلة ذكر لها علة توجيهها، فالزمان مستغرق للفعل ما دامت علة الفعل، وذلك بخلاف الغاية فإنها تقييد في الفعل دون ذكر الحامل عليه، فزمان وجوده مقيد بغايته))[2].

فسبب ترجيحه قول الزمخشري أن التعليل ملازم للفعل، أي: متى وجدت العلة وجد الفعل، وذلك أقوى من ذكر غاية الفعل دون ذكر العلة في القيام به.

2- دافع أبو حيان عن رأي الزمخشري مصححا له، ومقوما ضد نقد أبي البقاء العكبري، وذلك عند قوله تعالى: ﴿**واذكر في الكتاب مريم إذ انتبذت من أهلها مكانا شرقيا**﴾[3]، إذ قال الزمخشري في إعراب (إذ) إنها بدل من (مريم)[4]، فقال أبو حيان: ((واستبعد أبو البقاء قول الزمخشري، قال: لأن الزمان إذا لم يكن حالا عن الجثة، ولا خبرا عنها، ولا وصفا لها، لم يكن بدلا منها. انتهى، واستبعاده ليس بشيء لعدم الملازمة))[5]، وهو مع ذلك لم يقبل قول الزمخشري قبولا تاما، إذ قال مقوما له: ((ونصب (إذ) بـ (اذكر) على جهة البدلية يقتضي التصرف في (إذ)، وهي من الظروف التي لا يتصرف فيها إلا بإضافة ظرف

(1) [البقرة، من الآية 217].

(2) البحر المحيط، الأندلسي، ج2، ص391.

(3) [مريم، الآية 16].

(4) ينظر: الكشاف، الزمخشري، ج3، ص9.

(5) البحر المحيط، الأندلسي، ج7، ص247.

زمان إليها، فالأولى أن يجعل ثم معطوفا محذوفا دل المعنى عليه، وهو يكون العامل في (إذ)، وتبقى على ظرفيتها وعدم تصرفها[1].

3- عند قوله تعالى: ﴿**وينجي الله الذين اتقوا بمفازتهم لا يمسهم السوء ولا هم يحزنون ۞ الله خالق كل شيء وهو على كل شيء وكيل ۞ له مقاليد السماوات والأرض والذين كفروا بآيات الله أولئك هم الخاسرون**﴾[2]، قال الزمخشري: ((فإن قلت: بم اتصل قوله: (والذين كفروا)؟ قلت: بقوله: (وينجي الله الذين اتقوا)، أي: ينجي الله المتقين بمفازتهم، والذين كفروا هم الخاسرون، واعترض بينهما بأنه خالق الأشياء كلها، وهو مهيمن عليها...))[3]، وضعف أبو عبد الله الرازي قول الزمخشري قائلا: ((وهذا عندي ضعيف من وجهين، الأول: أن وقوع الفاصل الكثير بين المعطوف والمعطوف عليه بعيد، والثاني: أن قوله تعالى: (وينجي الله الذين اتقوا) جملة فعلية، وقوله: (والذين كفروا) جملة اسمية، وعطف الجملة الاسمية على الجملة الفعلية لا يجوز))[4]، ورد أبو حيان نقد الرازي هذا مؤيدا ما ذهب إليه الزمخشري، فقال: ((وليس بفاصل كبير، وقوله: وعطف الجملة الاسمية على الجملة الفعلية لا يجوز، كلام من لم يتأمل لسان العرب، ولا نظر في أبواب الاشتغال))[5]، فكان رد أبي حيان على الرازي حادا كعادته في نقد أقوال السابقين إذا لم توافق نظرته العلمية في مسألة من المسائل.

4- عند قوله تعالى: ﴿**فهي كالحجارة أو أشد قسوة**﴾[6]، قال الزمخشري: ((و(أشد) معطوف على الكاف، إما على معنى: أو مثل أشد قسوة، فحذف المضاف وأقيم

(1) البحر المحيط، الأندلسي، ج7، ص247.

(2) [الزمر، الآيات 61 - 63].

(3) الكشاف، الزمخشري، ج4، ص150.

(4) التفسير الكبير، أبو عبد الله الرازي، دار الكتب العلمية، طهران، ط2، (د، ت)، ج2، ص12.

(5) البحر المحيط، الأندلسي، ج9، ص217.

(6) [البقرة، من الآية 74].

المضاف إليه مقامه... وإما على: أو هي أنفسها أشد قوة))[1]، وذكر أبو حيان أن هذا الإعراب نقده أبو عبد الله المرسي في كتابه المنتخب، بأنه اتبع مذهب الأخفش مخالفا مذهب سيبويه، الذي لا يجيز أن تكون الكاف اسما إلا في الضرورة الشعرية، ويدافع أبو حيان عن رأي الزمخشري موضحا له إذ يقول: ((وما ذهب إليه الزمخشري صحيح، ولا يريد بقوله معطوف على الكاف أن الكاف اسم، إنما يريد معطوف على الجار والمجرور؛ لأنه في موضع مرفوع، فاكتفى بذكر الكاف عن الجار والمجرور))[2].

5- لعل أبرز المواضع التي دافع فيها أبو حيان عن الزمخشري، وتمكنه من النحو، مثنيا عليه عندما أنكر الزمخشري أن تأتي (مهما) ظرف زمان عند قوله تعالى: ﴿**وقالوا مهما تأتنا به من آية لتسحرنا بها**﴾[3]، قال أبو حيان: ((وأما قول الزمخشري فهو يدل على أنه جثا بين يدي الناظر في كتاب سيبويه... بخلاف ما كان يعتقد فيه بعض أصحابنا من أنه إنما نظر في نتف من كلام أبي علي الفارسي، وابن جني))[4]، وقد رد على ابن مالك بقول الزمخشري هذا؛ لأن ابن مالك أجاز أن تكون (مهما) ظرف زمان.

6- وعند قوله تعالى: ﴿**وأوحينا إلى أم موسى أن أرضعيه فإذا خفت عليه فألقيه في اليم**﴾[5]، حيث نقل أبو حيان رأي الزمخشري حرفيا في جعل الضمائر كلها عائدة إلى موسى ـ عليه السلام ـ ثم قال: ((ولقائل أن يقول: إن الضمير إن كان صالحا لأن يعود على الأقرب، وعلى الأبعد، كان عوده على الأقرب راجحا، وقد نص النحويون على هذا، فعوده على التابوت في قوله: (فاقذفيه في اليم، فليلقه اليم) راجح، والجواب: أنه إذا كان أحدهما هو المحدث عنه، والآخر

(1) الكشاف، الزمخشري، ج1، ص187.

(2) البحر المحيط، الأندلسي، ج1، ص424.

(3) [الأعراف، من الآية 132]. وينظر: الكشاف، الزمخشري، ج2، ص160، 161.

(4) البحر المحيط، الأندلسي، ج5، ص149، 150.

(5) [القصص، من الآية 7].

فضلة، كان رده على المحدث عنه أرجح، ولا يلتفت إلى القرب، ولهذا رددنا على أبي محمد بن حزم في دعواه أن الضمير في قوله: (فإن رجس) عائد على (خنزير) لا على (لحم)؛ لكونه أقرب مذكور، فيحرم بذلك شحمه، وغضروفه، وعظمه، وجلده، بأن المحدث عنه هو لحم خنزير لا خنزير))[1].

ب- التصريح بموافقة أبي حيان الزمخشري في البحر المحيط:

من المعروف عن أبي حيان تعصبه ضد الزمخشري، وشدة مخالفته له، وهو مع ذلك يوافقه في بعض المواضع التي رأى صحتها واستحسنها، من ذلك:

1- وافق أبو حيان قول الزمخشري عند إعرابه قوله تعالى: ﴿**والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء**﴾[2]، إذ قال الزمخشري في (يتربصن): هو خبر في معنى الأمر ((وإخراج الأمر في صورة الخبر تأكيد للأمر، وإشعار بأنه مما يجب أن يتلقى بالمسارعة إلى امتثاله، فكأنهن امتثلن للأمر بالتربص... ولو قيل: ويتربص المطلقات لم يكن بتلك الوكادة))[3]، فاستحسن أبو حيان هذا القول، وقال موضحا علة موافقته واستحسانه: ((وهو كلام حسن، وإنما كانت الجملة الابتدائية فيها زيادة توكيد على جملة الفعل والفاعل؛ لتكرار الاسم فيها مرتين، أحدهما: بظهوره، والأخرى: بإضماره، وجملة الفعل والفاعل يذكر فيها الاسم مرة واحدة))[4]، وهو يقصد بالجملة الابتدائية: الجملة الاسمية المبدوءة بالمبتدأ.

2- عند قوله تعالى: ﴿**ألم تر إلى الذي حاج إبراهيم في ربه أن آتاه الله الملك إذ قال إبراهيم ربي الذي يحيي ويميت قال أنا أحيي وأميت قال إبراهيم فإن الله يأتي بالشمس من المشرق فأت بها من المغرب فبهت الذي كفر والله لا يهدي القوم الظالمين ۞ أو كالذي مر على قرية وهي خاوية**﴾[5]، قال الزمخشري في تخريج قوله: (أو كالذي) ((معناه: أو

(1) البحر المحيط، الأندلسي، ج7، ص330. وينظر: الكشاف، الزمخشري، ج3، ص70، 71.

(2) [البقرة، من الآية 228].

(3) الكشاف، الزمخشري، ج1، ص316.

(4) البحر المحيط، الأندلسي، ج2، ص453.

(5) [البقرة، من الآيتين 258، 259].

أرأيت مثل الذي مر فحذف لدلالة (ألم تر) عليه؛ لأن كلتيهما كلمة تعجب، ويجوز أن يحمل على المعنى دون اللفظ))[1]، فاستحسن أبو حيان التخريج الأول الذي ذكره الزمخشري، فقال: ((وهو تخريج حسن؛ لأن إضمار الفعل لدلالة المعنى عليه أسهل من العطف على مراعاة المعنى))[2]، أما التخريج الثاني فنسبه أبو حيان إلى جمهور المفسرين[3].

3- قد يستحسن أبو حيان قول الزمخشري دون توضيح سبب الاستحسان، من ذلك: عند قوله تعالى: ﴿**وأما الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله هم فيها خالدون**﴾[4]، إذ قال الزمخشري: ((فإن قلت: كيف موقع قوله: (هم فيها خالدون) بعد قوله: (ففي رحمة الله)؟ قلت: موقع الاستئناف، كأنه قيل: كيف يكونون فيها؟ فقيل: هم فيها خالدون لا يظعنون عنها ولا يموتون))[5]، أي أنه جعلها في موقع الاستئناف البياني بتقدير سؤال محذوف، فقال أبو حيان معلقا على هذا القول: ((وهو حسن))[6]، دون تعليل أو توضيح لعلة الاستحسان.

4- عند قوله تعالى: ﴿**وإذ يريكموهم إذ التقيتم في أعينكم قليلا**﴾[7]، أعرب الزمخشري (قليلا) بالنصب على الحال[8]، ووافقه أبو حيان في ذلك قائلا: ((وما قاله ظاهر؛ لأن أرى منقولة بالهمزة من رأى البصرية فتعدت إلى اثنين، الأول: كاف خطاب الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ والثاني: ضمير الكفار، فقليلا وكثيرا منصوبان على الحال))[9].

---

(1) الكشاف، الزمخشري، ج1، ص356.

(2) البحر المحيط، الأندلسي، ج2، ص631.

(3) ينظر: المصدر السابق، ج2، ص630.

(4) [آل عمران، الآية 107].

(5) الكشاف، الزمخشري، ج1، ص459.

(6) البحر المحيط، الأندلسي، ج3، ص297.

(7) [الأنفال، من الآية 44].

(8) ينظر: الكشاف، الزمخشري، ج2، ص246.

(9) البحر المحيط، الأندلسي، ج5، ص330.

5- عند قوله تعالى: ﴿**وإن تدع مثقلة إلى حملها لا يحمل منه شيء ولو كان ذا قربى**﴾[1]، قال أبو حيان: ((أي: ولو كان الداعي ذا قربى من المدعو، فإن المدعو لا يحمل منه شيئا... وقرئ: ولو كان ذو قربى، على أن كان تامة؛ أي: ولو حضر إذ ذاك ذو قربى ودعته، لم يحمل منه شيئا))[2]، ثم ذكر بعد هذا التقدير قول الزمخشري: ((نظم الكلام أحسن ملاءمة للناقصة؛ لأن المعنى على أن المثقلة إن دعت أحدا إلى حملها لا يحمل منه شيئا، وإن كان مدعوها ذا قربى، وهو معنى صحيح ملتئم، ولو قلت: ولو وجد ذو قربى، تفكك وخرج من اتساقه والتئامه))[3]، وعلق أبو حيان على هذا القول بقوله: ((وهو نسق ملتئم على التقدير الذي ذكرناه، وتفسيره كان، وهو مبني للفاعل، يؤخذ المبني للمفعول تفسير معنى، وليس مرادفا))[4].

ثالثا- المواضع التي نقل فيها أبو حيان عن الزمخشري دون نسبة:

إن ما نقله أبو حيان عن الزمخشري دون نسبة لا يقتصر على التفسير فحسب؛ بل نقل أيضا مسائل نحوية، وهو قد ينقل النص حرفيا، وقد يدخل عليه بعض التعديل من عنده، من ذلك:

أ- وافق أبو حيان الزمخشري في تقدير مضاف محذوف من قوله تعالى: ﴿**هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام**﴾[5]، واستدل بما استدل به الزمخشري، إذ قال الزمخشري: ((إتيان الله: إتيان أمره وبأسه، كقوله: ﴿ **أو يأتي أمر ربك**﴾[6]))[7]، أما أبو حيان فقد ذكر في إسناد الإتيان وجوها، ثم قال: ((والأولى

(1) [فاطر، من الآية 18].
(2) البحر المحيط، الأندلسي، ج9، ص24، 25.
(3) الكشاف، الزمخشري، ج3، ص682.
(4) البحر المحيط، الأندلسي، ج9، ص25.
(5) [البقرة، من الآية 210].
(6) [النحل، من الآية 33].
(7) الكشاف، الزمخشري، ج1، ص297.

أن يكون المعنى: أمر الله، إذ قد صرح به بقوله: (أو يأتي أمر ربك) وتكون عبارة عن بأسه وعذابه))[1]، وهو لم ينسب هذا الوجه إلى الزمخشري، مع نسبته بعض الوجوه التي ذكرها في هذا الموضع.

ب- قد يذكر أبو حيان قول الزمخشري مسبوقا بلفظ قيل، من ذلك: عند قوله تعالى: ﴿**والذين يدعون من دون الله لا يخلقون شيئا وهم يخلقون ۞ أموات غير أحياء وما يشعرون أيان يبعثون**﴾[2]، قال الزمخشري: ((والضمير في (يبعثون) للداعين، أي: لا يشعرون متى تبعث عبدتهم، ونفيه تهكم بالمشركين وأن آلهتهم لا يعلمون وقت بعثهم، فكيف يكون لهم وقت جزاء منهم على عبادتهم، وفيه دلالة على أنه لابد من البعث، وأنه من لوازم التكليف))[3]، وقال أبو حيان: ((قيل الضمير في (وما يشعرون) للأصنام، وفي (يبعثون) لعبدتها؛ أي: لا تشعر الأصنام متى تبعث عبدتها، وفيه تهكم بالمشركين، وأن آلهتهم لا يعلمون وقت بعث عبدتهم، فكيف يكون لهم وقت جزاء على عبادتهم... وفي قوله: (أيان يبعثون) دلالة على أنه لابد من البعث، وأنه من لوازم التكليف))[4].

ج- ذكر الزمخشري في إعراب قوله تعالى: ﴿**وما تلك بيمينك يا موسى**﴾[5]، وجهين: أحدهما، قوله: ((إن قوله: (وما تلك بيمينك يا موسى) كقوله تعالى: ﴿**وهذا بعلي شيخا**﴾[6]، في انتصاب الحال بمعنى الإشارة))[7]، وقال أبو حيان: ((و(يمينك) في موضع الحال، كقوله: (وهذا بعلي شيخا) والعامل اسم الإشارة))[8].

---

(1) البحر المحيط، الأندلسي، ج2، ص344.

(2) [النحل، الآيتين 20، 21].

(3) الكشاف، الزمخشري، ج2، ص655.

(4) البحر المحيط، الأندلسي، ج6، ص518.

(5) [طه، الآية 17].

(6) [هود، من الآية 72].

(7) الكشاف، الزمخشري، ج3، ص64.

(8) البحر المحيط، الأندلسي، ج7، ص321.

د- في إعراب قوله تعالى: ﴿**واجعل لي وزيرا من أهلي ۞ هارون أخي**﴾[1]، قال الزمخشري في إعراب (وزيرا) و(هارون): ((مفعولا قوله (اجعل)، قدم ثانيهما على أولهما عناية بأمر الوزارة، أو (لي وزيرا) مفعولاه، و(هارون) عطف بيان للوزير، و(أخي) في الوجهين بدل من (هارون)))[2]، وذكر أبو حيان قول الزمخشري دون أن ينسبه له، فقال: ((وجوزوا أن يكون (لي وزيرا) مفعولين لـ (اجعل)، و(هارون) بدلا أو عطف بيان، وأن يكون (وزيرا) و(هارون) مفعوليه، وقدم الثاني اعتناء بأمر الوزارة، و(أخي) بدلا من (هارون) في هذين الوجهين))[3].

ه- عند قوله تعالى: ﴿**ولنجعله آية للناس ورحمة منا**﴾[4]، قال الزمخشري في إعراب قوله (لنجعله): ((تعليل معلله محذوف؛ أي: ولنجعله آية للناس فعلنا ذلك، أو هو معطوف على تعليل مضمر؛ أي: لنبين به قدرتنا ولنجعله آية))[5]، وذكر أبو حيان نفس القول مع التقديم والتأخير فيه، فقال: ((يحتمل أن يكون معطوفا على تعليل محذوف، تقديره: لنبين به قدرتنا ولنجعله، أو محذوف متأخر؛ أي: فعلنا ذلك))[6].

و- عند تفسير معنى الباء من قوله تعالى: ﴿**وإذ فرقنا بكم البحر**﴾[7]، قال الزمخشري: ((فإن قلت: ما معنى (بكم)؟ قلت فيه أوجه: أن يراد أنهم كانوا يسلكونه، ويتفرق الماء عند سلوكهم، فكأنهما فرق بهم كما يفرق بين الشيئين بما يوسط بينهما، وأن يراد فرقناه بسببكم، وبسبب إنجائكم، وأن يكون في موضع الحال بمعنى فرقناه ملتبساً بكم، كقوله:

---

(1) [طه، الآيتان 29، 30].

(2) الكشاف، الزمخشري، ج3، ص69.

(3) البحر المحيط، الأندلسي، ج7، ص328.

(4) [مريم، من الآية 21].

(5) الكشاف، الزمخشري، ج3، ص10.

(6) البحر المحيط، الأندلسي، ج7، ص249.

(7) [البقرة، من الآية 50].

..... تدوس بنا الجماجم والتريبا[1]))[2].

وقد أخذ أبو حيان قول الزمخشري وقدم فيه وأخر، وزاده توضيحا، فقال: ((والباء معناها السبب؛ أي: بسبب دخولكم، أو المصاحبة؛ أي: ملتبسا، كما قال:

..... تدوس بنا الجماجم والتريبا

أي: ملتبسة بنا، أو أي جعلناه فرقا بكم كما يفرق بين الشيئين بما يوسط بينهما، وهو قريب من معنى الاستعانة، أو معناه اللام؛ أي: فرقناه لكم البحر؛ أي: لأجلكم، ومعناه راجع للسبب))[3].

---

(1) البيت: لأبي الطيب المتنبي، وشطره:

فمرت غير نافرة عليهم .....

وهو موجود في ديوانه، ص193.

(2) الكشاف، الزمخشري، ج1، ص170.

(3) البحر المحيط، الأندلسي، ج1، ص319.

المبحث الثاني- مسائل خالف فيها أبو حيان الزمخشري:

أولا- أسباب الاختلاف:

خالف أبو حيان الزمخشري في تفسيره، وقد اشتهر ذلك حتى أخرجت هذه المخالفة أبا حيان عن حدود المنهج العلمي في النقد؛ وترجع الأسباب في شدة معارضة أبي حيان الزمخشري إلى :

1- من الأمور المعروفة لدى أهل التفسير أن السبب الرئيس في اعتراض أبي حيان على الزمخشري هو اعتزاله وانتصاره لمذهبه الاعتزالي عن طريق الصناعة النحوية، وعرف عند الأندلسيين - منذ القرن الرابع الهجري - نفورهم من المذهب الاعتزالي؛ إذ قال المقدسي واصفا مذهب أهل الأندلس: ((فمذهب مالك وقراءة نافع... فإن ظهروا على حنفي، أو شافعي نفوه، وإن عثروا على معتزلي، أو شيعي، أو نحوهما ربما قتلوه))[1]، وقد تعقب أبو حيان المواضع التي استخدم فيها الزمخشري وسائله لنصرة مذهبه الاعتزالي في الكشاف بالرد والمخالفة[2].

2- ربما اختلط عليه الأمر في تمييز الاصطلاحات لدى النحويين والبيانيين، وقد لاحظ ذلك ابن هشام، فقال: ((للبيانيين في الاعتراض اصطلاحات مخالفة لاصطلاح النحويين، والزمخشري يستعمل بعضها كقوله في تفسير قوله تعالى: ﴿**ونحن له مسلمون**﴾[3]، يجوز أن يكون حالا من فاعل (نعبد)، أو مفعوله؛ لاشتمالها على ضميرهما، وأن تكون معطوفة على (نعبد)، أو تكون اعتراضية مؤكدة... ويرد عليه مثل ذلك من لا يعرف هذا العلم كأبي حيان توهما منه أنه لا اعتراض إلا ما يقوله النحوي))[4].

3- إن أبا حيان كان كثيرا ما يخالف الزمخشري رغبة في المخالفة لا أكثر، وقد ظهر هذا في كثير من اعتراضاته حتى إن تلميذه السمين انتقد هذا التوجيه من

---

(1) أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، شمس الدين المقدسي، مطبعة ليدن، ط2، 1967، ص236.

(2) ينظر مثلا: البحر المحيط، الأندلسي، ج2، ص94. وج3، ص470. وج4، ص463. وج5، ص39. وج8، ص192.

(3) [البقرة، من الآية 133].

(4) مغني اللبيب، ابن هشام، ج2، ص61.

شيخه، من ذلك ما علق به عند قوله تعالى: ﴿**يوم تكون السماء كالمهل**﴾[1]، قال: ((...لكنه يجوز على مذهب الكوفيين، فيتمشى كلام الزمخشري على مذهبهم إن كان استحضره وقصده، فقال أبو حيان: (إن كان استحضره) فيه تحامل على الزمخشري وتبجح من أبي حيان))[2]، ومن المسائل التي توضح ذلك مسألة الفصل بين المتضايفين في قوله تعالى: ﴿**وما هم بضارين به من أحد إلا بإذن الله**﴾[3]،

وقع الخلاف بين أبي حيان والزمخشري في توجيه قراءة شاذة، وهي قراءة الأعمش: (وما هم بضاري به من أحد)؛ إذ إن هذا التوجيه يتضمن مسألة نحوية أجازها الزمخشري ومنعها أبو حيان، قال الزمخشري: ((وقرأ الأعمش: (وما هم بضاري) بطرح النون، والإضافة إلى أحد، والفصل بينهما بالظرف، فإن قلت: كيف يضاف إلى أحد وهو مجرور بمن؟ قلت: جعل الجار جزءا من المجرور))[4]، ورد عليه أبو حيان: ((وقرأ الأعمش بحذفها، وخرج ذلك على وجهين، أحدهما: إنها حذفت تخفيفا، وإن كان اسم الفاعل في صلة الألف واللام، والثاني: أن حذفها لأجل الإضافة إلى أحد، وفصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور الذي هو به، كما قال: (هما أخوا في الحرب من لا أخ له)، وكما قال: (كما خط الكتاب بكف يوم يهودي)، وهذا اختيار الزمخشري، ثم استشكل ذلك؛ لأن أحدا مجرور بمن، فكيف يمكن أن يعتقد فيه أنه مجرور بالإضافة؟ فقال: فإن قلت: كيف يضاف إلى أحد وهو مجرور بمن؟ قلت: جعل الجار جزءا من المجرور))[5]، ثم يكمل أبو حيان فيقول: ((وهذا التخريج ليس بجيد؛ لأن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف، والجار والمجرور من ضرائر الشعر، وأقبح من ذلك أن لا يكون ثم مضافا إليه؛ لأنه مشغول بعامل

(1) [المعارج، الآية 8].

(2) الدر المصون في علم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، تحقيق: علي محمد معوض ـ وآخرون ، دار الكتاب العلمية ـ بيروت، ط1، 1414هـ، 1994، ج1، ص407.

(3) [البقرة، من الآية 102].

(4) الكشاف، الزمخشري، ج1، ص206.

(5) البحر المحيط، الأندلسي، ج2، ص533. وينظر الدر المصون، الحلبي، ج1، ص327.

جر، فهو المؤثر فيه لا الإضافة، وأما جعله حرف الجر جزءا من المجرور فهذا ليس بشيء؛ لأنه مؤثر فيه، وجزء الشيء لا يؤثر في الشيء، والأجود التخريج الأول؛ لأن له نظيرا في نظم العرب ونثرها))[1].

فهاهنا مسألتان أنكرهما أبو حيان على الزمخشري، الأولى: عدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف، والجار والمجرور، ووصف هذا أنه من ضرائر الشعر، ويترتب على هذا أن يبقى المضاف بدون مضاف إليه؛ لأن المضاف إليه أشغل بالجار، والثانية: جعل حرف الجر جزءا من المجرور، ويترتب على هذا أن يكون الجزء من الشيء مؤثرا فيه، وهذا لا يكون، إلا أن السمين الحلبي خالف شيخه هنا، ودافع عن رأي الزمخشري فقال: ((وفي قول الشيخ نظر، أما كون الفصل من ضرائر الشعر فليس كما قال؛ لأنه قد فصل بالمفعول به في قراءة ابن عامر، فبالظرف وشبهه أولى...))[2]، ثم عقب السمين المسألة الثانية الواردة في كلام شيخه أبي حيان: ((وأما قوله: لأن جزء الشيء لا يؤثر فيه، فإنما ذلك في الجزء الحقيقي، وهذا إنما قال: ننزله منزلة الجزء، ويدل على ذلك قول النحويين: الفعل كالجزء من الفاعل، ولذلك أنث لتأنيثه، ومع ذلك فهو مؤثر فيه))[3].

ونقف عند المسألة التي احتج السمين فيها بقراءة ابن عامر، وقد قصد قراءة ابن عامر في قوله تعالى: ﴿**وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم**﴾[4]، فقد قرأ ابن عامر برفع (قتل)، ونصب (أولادهم)، وجر (شركائهم) على إضافة القتل للشركاء، والفصل بينهما بالمفعول لا بالظرف.

ونعجب من موقف أبي حيان هنا، فقد دافع عن هذه القراءة، ورد تضعيف الزمخشري، وابن عطية لها، فقال: ((وقرأ ابن عامر: (كذلك)، إلا أنه نصب (أولادهم)، وجر (شركائهم)، فصل بين المصدر والمضاف إلى الفاعل بالمفعول، وهي مسألة مختلف في جوازها، فجمهور البصريين يمنعونها ـ متقدموهم

(1) البحر المحيط، الأندلسي، ج1، ص533.

(2) الدر المصون، الحلبي، ج1، ص327.

(3) المصدر السابق، نفس الجزء والصفحة.

(4) [الأنعام، من الآية 137].

ومتأخروهم ـ ولا يجيزون ذلك إلا في ضرورة الشعر، وبعض النحويين أجازها، وهو الصحيح؛ لوجودها في هذه القراءة المتواترة المنسوبة إلى العربي الصريح المحض ابن عامر الآخذ القرآن عن عثمان بن عفان قبل أن يظهر اللحن في لسان العرب؛ ولوجودها أيضا في لسان العرب في عدة أبيات... ولا التفات إلى قول ابن عطية... ولا التفات أيضا إلى قول الزمخشري...))[1].

ثم علق على قول الزمخشري قائلا: ((وأعجب لعجمي ضعيف في النحو يرد على عربي صريح محض قراءة متواترة موجودة نظيرها في لسان العرب في غير ما بيت، وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقراء ، والأئمة الذين تخيرتهم هذه الأمة؛ لنقل كتاب الله شرقا وغربا... وإذا كانوا قد فصلوا بين المضاف والمضاف إليه بالجملة في قول بعض العرب: (هو غلام إن شاء الله أخيك)، فالفصل بالمفرد أسهل، وقد جاء في اسم الفاعل في الاختيار، قرأ بعض السلف: (مخلف وعده رسله) بنصب وعده، وخفض رسله))[2].

أقول: بل العجب من موقف أبي حيان، لا لأنه دافع عن هذه القراءة، فهي متواترة صحيحة لا مجال لردها، وتضعيفها من ابن عطية والزمخشري مرفوض، ولا التفات إليه كما ذكر الشيخ؛ ولكن العجب من تجويزه الفصل بين المضاف والمضاف إليه بعد أن منعه في آية سورة البقرة (وما هم بضارين به من أحد)، وقال هناك: أنه من ضرائر الشعر، فقد قال به هنا في دفاعه عن قراءة ابن عامر، وإن نحن أغفلنا ترجيحه لمذهب النحويين الذين أجازوا الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمفعول؛ لأن الخلاف في آية البقرة حول الظرف لا المفعول، على أن هذا التجويز حجة على الشيخ؛ لأن السمين جعل الفصل بينهما للظرف أولى قياسا على جوازه بالمفعول، وإن أغفلنا هذا فلا نستطيع أن نغفل إنكاره على أبي علي الفارسي الذي لم يجز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف، واحتج عليه بأنهم قد فصلوا بين المضاف والمضاف إليه بالجمل، فمن باب أولى تجويزه بالمفرد، وقد بين

(1) البحر المحيط، الأندلسي، ج4، ص657، 658.

(2) المصدر السابق، ج4، ص658. وينظر: الدر المصون، السمين الحلبي، ج3، ص188.

الأنباري أصل الخلاف في هذه المسألة، فذكر أن الكوفيين ذهبوا إلى أنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف، وحرف الخفض لضرورة الشعر، بينما ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز بغير الظرف وحرف الخفض[1].

وهذا التذبذب من أبي حيان، وعدم الاستقرار على رأي يوحي بتحامله على الزمخشري، ورغبته في تعقبه، وما رجحه السمين الحلبي ـ برأيي ـ هو الأقرب للصواب، وهو ما عليه الكوفيون، ذلك أن قاعدتهم المبنية على التوسع في جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف، تؤيدها قراءة ابن عامر في آية سورة الأنعام، وهي قراءة متواترة صحيحة.

فهذه الأسباب مجتمعة كونت تباعدا، واختلافا فكريا بينهما، جعلت أبا حيان يتعقب الزمخشري ناقدا، ومخالفا متى سنحت له الفرصة.

ثانيا- الاختلاف في المنهج:

إن اختلاف المنهج المتبع في إعراب القرآن الكريم عند كل من الزمخشري وأبي حيان من أهم أسباب مخالفة وتعقب أبي حيان للزمخشري، فمن السمات البارزة في منهج الزمخشري أنه اختار من القواعد النحوية ما رآه مناسبا للمعنى، والمعنى هو الذي يلزمه اختيار القاعدة المناسبة من قواعد المذهبين البصري والكوفي، وقد يتخذ وسائل أخرى، وغالبا ما يكون ذلك بالقياس على قواعد النحو التي استنبطها بعض النحاة السابقين، وقد يلجأ إلى القياس على الشاذ، وقد يخرق إجماع النحاة ليستنبط قواعد انفرد بها ليسوغ بها المعنى الذي توصل إليه، وقد لا يجد شواهد من كلام العرب ليسند رأيه بها، فيعتمد على القياس فقط للتدليل على صحة ما يذهب إليه، وقد يكون ذلك تأثرا بالمذهب الاعتزالي الذي يجعل من العقل أداة للمعرفة، ولا شك أن القياس دليل عقلي.

أما أبو حيان فهو نحوي عاش في فترة زمنية متأخرة بعد أن ترسخت قواعد النحو، واختلطت بكثرة التعاليل وجفاف المنطق والفلسفة، وكان النحاة يرون فيها القانون الذي يجب ألا يخالف ويوجهون المعنى إليه، كما أن تأثر أبي حيان بما حمله

(1) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، ج2، ص3 - 10.

المذهب الظاهري من الدعوة إلى الاعتماد على النقل وطرح القياس، لذلك جعله يرى أن القياس وحده ليس دليلا على صحة القاعدة إن لم تسنده شواهد من اللغة.

أ- المعنى أولا وقواعد النحو ثانيا:

من أبواب النحو التي طرقها أبو حيان في تفسيره: باب الحال، وله آراء ومناقشات خالف بها الزمخشري في هذا الباب، فمن الجمل التي يجوز وقوعها حالا: الجملة الاسمية، ولا يشترط أن تسبقها الواو مخالفا الزمخشري، من ذلك عند قوله تعالى: ﴿**ولقد نعلم أنهم يقولون إنما يعلمه بشر لسان الذي يلحدون إليه أعجمي وهذا لسان عربي مبين**﴾[1]، فذهب الزمخشري إلى أن قوله: (لسان الذي يلحدون إليه أعجمي) جملة لا محل لها من الإعراب؛ لأنها استئنافية[2]، فقال أبو حيان متكلفا المخالفة: ((ويجوز عندي أن تكون جملة حالية... وإنما ذهب الزمخشري إلى الاستئناف، ولم يذهب إلى الحال؛ لأن من مذهبه أن مجيء الجملة الحالية الاسمية بغير واو شاذ... ومجيء ذلك بغير واو لا يكاد ينحصر كثرة في كلام العرب))[3].

وزعم أبو حيان أن الرابط هنا هو ضمير الفاعل في يلحدون، وما أراه أن الزمخشري لم يذهب إلى الحال لعدم وجود رابط إعرابي بين هذه الجملة وما قبلها، فمعنى الجملة بعيد عن الحال، والمعنى مقدم على الإعراب عند الزمخشري.

وقد ذكر ابن هشام أن الضمير قد يوجد في اللفظ ولا يحصل الربط، وقيد ذلك في ثلاث مسائل، منها: إعادة العامل[4]، وفي هذه الآية أعيد العامل بمعناه، وإن لم يعد بلفظه، فإن معنى (يلحدون) مرادف لمعنى (يقولون إنما يعلمه بشر)؛ ولذلك لم يحصل الربط، كما أنه يلزم من قول أبي حيان أن تكون جملة (وهذا لسان عربي مبين) في موضع حال؛ لأنها معطوفة على الجملة السابقة، والمعنى يأبى ذلك.

وأن ما ذهب إليه الزمخشري في هذه الآية صحيح، ويؤكده قول صاحب تفسير التحرير والتنوير: ((فهي مستأنفة استئنافا بيانيا؛ لأن قولهم: (إنما يعلمه بشر) يتضمن

---

(1) [النحل، الآية 103].
(2) ينظر: الكشاف، الزمخشري، ج2، ص693.
(3) البحر المحيط، الأندلسي، ج6، ص596.
(4) ينظر: مغني اللبيب، ابن هشام، ج2، ص158.

أنه ليس منزلا من عند الله فيسأل سائل: ماذا جواب قولهم؟ فيقال: (لسان الذي...)))[1].

والزمخشري وإن ذهب إلى وجوب الواو في الجملة الاسمية الواقعة حالا في المفصل، فقد خرج في الكشاف عن هذا المذهب في بعض المواضع عند تطبيقه قواعد النحو على آيات الذكر الحكيم[2]، من تلك المواضع:

1- إعراب الجملة الاسمية حالا في قوله تعالى: ﴿**قال اهبطوا بعضكم لبعض عدو**﴾[3]، وهي خالية من الواو.

2- كذلك أعربها عند قوله تعالى: ﴿**والله يحكم لا معقب لحكمه**﴾[4]، فأعرب جملة (لا معقب لحكمه) في محل نصب حال، ولم يكن الرابط فيها الواو.

3- وعند قوله تعالى: ﴿**ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة**﴾[5]، فقد جوز أن يكون الفعل (ترى) من رؤية البصر، فتعرب جملة (وجوههم مسودة) في موضع الحال.

4- كذلك عند قوله تعالى: ﴿**مثل الجنة التي وعد المتقون فيها أنهار من ماء غير آسن**﴾[6]، جوز أن تكون جملة (فيها أنهار) في موضع الحال.

ب- قوة القياس عند الزمخشري:

رفض أبو حيان إخراج (إذ)، و(إذا) عن معنى الظرفية، فخالف الزمخشري عند تخريجه قراءة ﴿**لقد من الله على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولا**﴾[7]، قرئت (لمن

(1) التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، (د، ط)، (د، ت)، ج14، ص287.

(2) ينظر: المفصل في علم اللغة، الزمخشري، ص82.

(3) [الأعراف، من الآية 24]. وينظر: الكشاف، الزمخشري، ج2، ص107.

(4) [الرعد، من الآية 41]. وينظر: الكشاف، ج2، ص584.

(5) [الزمر، من الآية 60]. وينظر: الكشاف، ج4، ص149.

(6) [محمد، من الآية 15]. وينظر: الكشاف، ج4، ص348، 349.

(7) [آل عمران، من الآية 164].

من...)؛ إذ قال: ((إذ في محل الرفع كـ (إذا) في قولك: أخطب ما يكون الأمير إذا كان قائما))[1]، فقاس إذ على إذا في خروجها عن معنى الظرفية، فرد أبو حيان قوله واصفا إياه بالفساد، وذلك ((لأنه جعل (إذ) مبتدأة، ولم يستعملها العرب متصرفة البتة، إنما تكون ظرفا، أو مضافا إليها اسم زمان، ومفعولة بـ (اذكر) على قول))[2]، فرفض أبو حيان قول الزمخشري هذا؛ لأنه غير مستند بكلام العرب، وهذا يوضح المنهج الذي يستند إليه أبو حيان، كما يوضح أن الزمخشري يجعل القياس دليلا وحجة حتى وإن لم يسنده السماع في بعض المواضع، وهذا الموضع منها، وما سوغ للزمخشري هذا القياس تشابه (إذ) و(إذا)، وقياس إحداهما على الأخرى في بعض مسائل النحو[3].

أما قول أبي حيان: ((وأما قوله: في محل الرفع كـ (إذا)، فهذا التشبيه فاسد؛ لأن المشبه مرفوع بالابتداء، والمشبه به ليس مبتدأ، إنما هو ظرف في موضع الخبر على زعم من يرى ذلك...، فإذا قال النحاة هذا الظرف الواقع خبرا في محل الرفع فيعنون أنه لما قام مقام المرفوع صار في محله، وهو في التحقيق في موضع نصب))[4]. واعتراضه على قياس الزمخشري ووصفه بالفساد إنما راجع إلى أنه لا يجيز أن تخرج (إذا) عن الظرفية، وقد رد قول من أجاز ذلك[5]، فكيف يجيز القياس على قاعدة يمنعها؟ ولم يكتف أبو حيان بذلك لإضعاف قول الزمخشري، فقال: ((وأما قوله في قولك: أخطب ما يكون الأمير إذا كان قائما، فهذا في غاية الفساد؛ لأن الظرف على مذهب من يجعله في موضع خبر المبتدأ الذي هو (أخطب) لا يجيز أن ينطق به، إنما هو تقديري، ونص أرباب هذا المذهب وهم القائلون بإعراب (أخطب) مبتدأ، أن هذا الحال سدت مسد الخبر))[6]، وظاهر قول الزمخشري أنهم ينطقون

(1) الكشاف، الزمخشري، ج1، ص499، 500.

(2) البحر المحيط، الأندلسي، ج3، ص416. وقوله: (مفعولة باذكر على قول) هو قول الزمخشري، وقد رفضه عند قوله تعالى: (وإذ قال ربك للملائكة)[البقرة/34].

(3) ينظر: الكتاب، سيبويه، ج3، ص60.

(4) البحر المحيط، الأندلسي، ج3، ص416، 417.

(5) ينظر: المصدر السابق، ج10، ص78.

(6) المصدر السابق، ج3، ص417.

بـ (إذا) في هذا المثال، وقد تردد ابن هشام في قبول ما ذهب إليه الزمخشري، فبعد أن رد قوله بأن حذف الخبر مثال واجب، وأن (إذا) المقدرة في موضع نصب، قال: ((ولكن جوز عبد القاهر كونها في موضع رفع، تمسكا بقول بعضهم: أخطب ما يكون الأمير يوم الجمعة، بالرفع، فقاس الزمخشري (إذ) على (إذا)، والمبتدأ على الخبر))[1]، ثم منع أن تكون (إذا) في موضع نصب عند قولك: أخطب ما يكون الأمير قائما ـ وهو المثال الذي طولب به الزمخشري عند قياسه ـ إذ قيل: أن الخبر محذوف وهو (إذا) وتبعتها كانت تامة، وفاعلها في الحذف، ثم نابت الحال عن الخبر، فقال في ذلك: ((ولو كانت (إذا) على هذا التقدير في موضع نصب لاستحال المعنى كما يستحيل إذا قلت: أخطب أوقات أكوان الأمير يوم الجمعة، إذا نصبت اليوم؛ لأن الزمان لا يكون محلا للزمان))[2]، فقدر ابن هشام أن تكون (إذا) في موضع الرفع في هذا المثال، واستحالة وقوعها في موضع النصب؛ لأن المعنى يأبى ذلك، وفي ذلك رد على قول أبي حيان الذي قال: إنها في موضع نصب، وتأييد لقول الزمخشري بما جوزه الجرجاني بقياسه هذا المثال على قولك: أخطب ما يكون الأمير يوم الجمعة، بالرفع، وامتناع النصب فيه؛ لامتناع أن يكون الزمان محلا للزمان ـ على حد قول ابن هشام ـ فصحح بذلك أن المقيس عليه في قياس الزمخشري هو في موضع رفع، فقياسه صحيح إذا كان يقصد أن المثال الذي ذكره أصل لقولهم: أخطب ما يكون الأمير قائما، فلم تبق لأبي حيان حجة إلا عدم سماع العرب يستعملون (إذا) مبتدأة.

ج- السماع حجة قوية عند أبي حيان:

قد يتخذ أبو حيان السماع حجة ضد ما يذهب إليه الزمخشري، من ذلك عند قوله تعالى: ﴿**فأولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئا ۞ جنات عدن التي وعد الرحمن عباده**﴾[3]، قال الزمخشري: ((لما كانت الجنة مشتملة على جنات عدن أبدلت منها...

(1) مغني اللبيب، ابن هشام، ج1، ص103.

(2) المصدر السابق، ج1، ص115.

(3) [مريم، من الآيتين 60، 61].

و(عدن) معرفة علم بمعنى العدن، وهو الإقامة، ولولا ذلك لما ساغ الإبدال؛ لأن النكرة لا تبدل من المعرفة إلا موصوفة، ولما ساغ وصفها بالتي))[1].

وخالفه أبو حيان بالسماع قائلا: ((أما دعواه أن (عدنا) علم بمعنى العدن، فيحتاج إلى توقيف وسماع من العرب... وأما قوله: ولولا ذلك ـ إلى قوله ـ: موصوفة فليس مذهب البصريين؛ لأن مذهبهم جواز إبدال النكرة من المعرفة، وإن لم تكن موصوفة، وإنما ذلك شيء قاله البغداديون، وهم محجوجون بالسماع... فملازمته فاسدة... وأما قوله: ولما وصفت بالتي فلا نسلم أنه نعت لجواز كونها بدلا))[2].

وكثرة السماع توجب القياس عند أبي حيان، ففي وجوب إضمار (قد) قبل الجملة الفعلية المصدرة بالفعل الماضي الواقعة في موضع الحال، خالف أبو حيان الزمخشري، وذلك عند قوله تعالى: ﴿**كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا فأحياكم**﴾[3]، فقال الزمخشري بجواز وقوع جملة (وكنتم أمواتا) في موضع الحال دون إضمار (قد)[4]، وأبو حيان خالف الزمخشري في ذلك قائلا: ((ونحن نقول: إنه على إضمار (قد) كما ذهب إليه أكثر الناس... والماضي والمستقبل كلاهما لا يصح أن يقع حالا حتى يكون فعلا حاضرا وقت وجود ما هو حال عنه))[5].

وهو في موضع آخر من البحر المحيط يجيز وقوع الماضي حالا دون إضمار (قد)، ويرى أن من ذهب إلى ذلك مصيب، فقال: ((وقد أجاز الأخفش من البصريين وقوع الماضي حالا بغير تقدير (قد)، وهو الصحيح إذ كثر ذلك في لسان العرب كثرة توجب القياس، ويبعد فيها التأويل))[6].

فالزمخشري لم يخرج عن المذهب البصري في هذه المسألة إلا خدمة للمعنى، وهذا يتضح في منهج الزمخشري في الكشاف في مواضع عدة، فالمعنى هو الذي

---

(1) الكشاف، الزمخشري، ج3، ص29.

(2) البحر المحيط، الأندلسي، ج7، ص279. وينظر: المحاكمات بين أبي حيان وابن عطية والزمخشري ، أبي زكريا يحيى ابن محمد الشاوي، تحقيق: محمد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2009، ج2، ص60، 61.

(3) [البقرة، من الآية 28].

(4) ينظر: الكشاف، الزمخشري، ج1، ص153.

(5) البحر المحيط، الأندلسي، ج1، ص209.

(6) المصدر السابق، ج9، ص300.

يحدد القاعدة النحوية المتبعة، أما خروج أبي حيان في هذه المسألة، فكان لوجود ما يخالف المذهب البصري في لسان العرب بكثرة توجب القياس عليه، كما أن من سمات منهج أبي حيان أخذه بظاهر القول، ومتى أمكن حمل الكلام من غير إضمار كان الأولى أن يأخذ به، ومما يؤخذ على أبي حيان في هذه المسألة تذبذب منهجه في قبول القاعدة ورفضها، فقبل منهج الأخفش وصححه في مواضع، ورفضه عندما طبقه الزمخشري ليخالفه بمذهب البصريين الذين لا يجيزون وقوع الماضي حالا من دون إضمار (قد).

كما تردد منهج أبي حيان في اعتماده على القياس دون السماع، من ذلك: عندما أجاز الزمخشري نصب الفعل في جواب التمني عند قوله تعالى: ﴿**ودوا لو تكفرون كما كفروا فتكونون سواء**﴾[1]، إذ قال الزمخشري: لو نصب فتكونون لصح؛ إذ هو جواب التمني لودوا كفركم لكونكم معهم شرعا واحدا فيما هم عليه من الضلال واتباع دين الآباء[2]، ورد أبو حيان قول الزمخشري قائلا: يحتاج لسماع من العرب في التمني بالعقل، بل لو سمع نصب بعد الفاء لاحتمل أنه من عطف مصدر مقدر على ملفوظ به، نحو: للبس عباءة وتقر عيني[3].

د- القياس على القليل:

مع اهتمام أبي حيان بالسماع، وإسناد ما يذهب إليه من شواهد اللغة الكثيرة الشائعة، وانتقاده الزمخشري الذي يقيس على القليل في إعرابه بعض آيات القرآن الكريم، فهو لم يلتزم بهذا المنهج، بل شارك الزمخشري في القياس على القليل، وفي أغلب المسائل التي يجوز فيها الزمخشري القياس على القليل ينتقده أبو حيان لذلك، ويأتي في موضع آخر فيطبق ما جوزه الزمخشري، وهذا يوجه النقد إلى منهج أبي حيان بالتذبذب والمراوحة الفكرية في القبول والرفض لما يذهب إليه الزمخشري، ويثبت أن أبا حيان شديد الإعجاب بآراء الزمخشري، فلا يكاد يطبق قاعدة ما في

(1) [النساء، من الآية 89].

(2) ينظر: الكشاف، الزمخشري، ج1، ص625. وينظر: المحاكمات، للشاوي، ج1، ص199.

(3) ينظر: البحر المحيط، الأندلسي، ج4، ص10. وينظر: المحاكمات، للشاوي، ج1، ص199.

إعراب كتاب الله حتى يطبقها أبو حيان مظهرا المخالفة في الوضع الذي طبقها فيه الزمخشري، وبذلك لم تثبت المخالفة إلا في مسائل قليلة، من ذلك:

خالف أبو حيان الزمخشري عند تخريجه قوله تعالى: ﴿**لا يملكون الشفاعة إلا من اتخذ عند الرحمن عهدا**﴾[1]، إذ جوز الزمخشري أن تكون الواو في (يملكون) علامة للجمع، فقال: ((ويجوز أن تكون علامة للجمع، كالتي في (أكلوني البراغيث)، والفاعل (من اتخذ)؛ لأنه في معنى الجمع))[2]، وضعف أبو حيان هذه اللغة في هذا الموضع، فعند إعرابه هذه الآية قائلا: ((ولا ينبغي حمل القرآن على هذه اللغة القليلة، مع وضوح جعل الواو ضميرا، وذكر الأستاذ أبو الحسن ابن عصفور أنها لغة ضعيفة))[3]، وعقب ابن يحيى الشاوي قائلا: ((وأيضا شأن التفريع أن يقدر ما يليق بإسناد الفعل بحالة النية، ولو قلت: لا يملكون أحد إلا من اتخذ لم يستقم، وأيضا لوضوح هذا لم يقع إبدال البتة؛ إذ ما من ضمير إلا ويمكن فيه ذلك))[4].

ثم يأتي أبو حيان في موضع آخر، ويستحسن هذه اللغة، ويخرج عليها بعض الآيات مع تصريحه بوجوب تنزيه القرآن عنها، فعند قوله تعالى: ﴿**وأسروا النجوى الذين ظلموا**﴾[5]، قال : ((والواو في (أسروا) علامة للجمع على لغة (أكلوني البراغيث)، قاله: أبو عبيده، والأخفش، وغيرهما، قيل: وهي لغة شاذة، وقيل: والصحيح أنها لغة حسنة، وهي من لغة أزد شنوءة[6]، وخرج عليها قوله: ﴿**ثم عموا وصموا كثير منهم**﴾[7]))[8].

---

(1) [مريم، الآية 87].

(2) الكشاف، الزمخشري، ج3، ص49.

(3) البحر المحيط، الأندلسي، ج7، ص299.

(4) المحاكمات، للشاوي، ج2، ص65.

(5) [الأنبياء، من الآية 3].

(6) ذكر الزمخشري أن هذه اللغة لغة طي، ينظر: الكشاف، ج4، ص469.

(7) [المائدة، من الآية 71].

(8) البحر المحيط، الأندلسي، ج7، ص408.

وبهذا يتضح تذبذب منهج أبي حيان في تقويمه هذه اللغة بين القبول والرفض، فهذه اللغة وإن كانت حسنة فهي قليلة، وقد ذكر سيبويه ذلك الآية من سورة الأنبياء على البدل، ولم يخرجها على تلك اللغة القليلة[1].

هـ مخالفة الإجماع:

إن الزمخشري لا يتردد في مخالفة إجماع النحاة، إذا كان ذلك يبين سرا بلاغيا، أو نكتة بيانية في النظم القرآني الكريم، وتلك سمة واضحة من سمات منهجه، وهذه ثغرة استغلها أبو حيان لمخالفته بما أجمع عليه النحاة، وقد يكون الزمخشري مسبوقا ببعض الآراء التي طبقها في إعراب القرآن، ولكنها التصقت به، ونسبت إليه، وكانت حجة لمخالفته مع أنه تابع لغيره، من ذلك:

1- لم يتردد الزمخشري في مخالفته جمهور النحويين في بعض مسائل النحو، خاصة إذا كان ذلك خدمة لمعنى معين؛ وكان ذلك سببا لمخالفة أبي حيان ما انفرد به الزمخشري من آراء، فعند تجويزه حذف ما عطفت عليه (أم) عند قوله تعالى: ﴿**أم كنتم شهداء إذ حضر يعقوب الموت**﴾[2]، قال: ((وقيل الخطاب لليهود؛ لأنهم كانوا يقولون: ما مات نبي إلا على اليهودية... فالآية منافية لقولهم، فكيف يقال لهم: أم كنتم شهداء؟ ولكن الوجه أن كون (أم) متصلة على أن يقدر قبلها محذوف، كأنه قيل: أتدعون على الأنبياء اليهودية أم كنتم شهداء...))[3].

فخالفه أبو حيان قائلا: ((ولا نعلم أحدا أجاز هذه الجملة، ولا يحفظ ذلك لا في شعر ولا غيره))[4]، وقد ذكر ابن هشام أن الزمخشري وحده أجاز حذف ما عطفت عليه (أم)، ثم ناقض نفسه قائلا: ((وجوز ذلك الواحدي أيضا، وقدر: أبلغكم ما تنسبون إلى يعقوب من إيصائه نبيه باليهودية أم كنتم شهداء. انتهى))[5]، والواحدي (ت 468هـ) سابق للزمخشري.

---

(1) ينظر: الكتاب، سيبويه، ج2، ص40، 41.

(2) [البقرة، من الآية 133].

(3) الكتاب، سيبويه، ج1، ص227.

(4) البحر المحيط، الأندلسي، ج1، ص639.

(5) مغني اللبيب، ابن هشام، ج1، ص67.

2- خالف أبو حيان الزمخشري بمذهب الجماعة عند قوله تعالى: ﴿**فيه آيات بينات مقام إبراهيم**﴾[1]، إذ أعرب الزمخشري قوله (مقام إبراهيم) عطف بيان من قوله تعالى: (آيات بينات)[2]، ورد أبو حيان قائلا: ((ورد عليه ذلك؛ لأن (آيات) نكرة، و(مقام إبراهيم) معرفة، ولا يجوز التخالف في عطف البيان، وقوله مخالف لإجماع الكوفيين والبصريين فلا يلتفت إليه))[3].

وقد ذكر ابن هشام ذلك، وأيده بما قاله الزمخشري عند قوله تعالى: ﴿**أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم**﴾[4]، إذ قال في قوله: (من وجدكم): ((هو عطف بيان لقوله: (من حيث سكنتم) وتفسير له))[5]، وقال في (من حيث سكنتم): ((هي (من) التبعيضية مبعضها محذوف، معناه: أسكنوهن مكانا من حيث سكنتم، أي بعض مكان سكناكم))[6]، وقال ابن هشام في ذلك: ((وإنما يريد البدل؛ لأن الخافض لا يعاد إلا معه))[7].

3- خالف أبو حيان الزمخشري عند قوله تعالى: ﴿**ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا بل أحياء**﴾[8]، إذ قال الزمخشري في قراءة حميد بن قيس، وهشام[9]: (ولا يحسبن) بالياء: ((ويجوز أن يكون (الذين قتلوا) فاعلا، ويكون التقدير: ولا يحسبنهم الذين قتلوا أمواتا؛ أي: ولا يحسبن الذين قتلوا أنفسهم أموتا))[10].

---

(1) [آل عمران، من الآية 97].
(2) ينظر: الكشاف، الزمخشري، ج1، ص444.
(3) البحر المحيط، الأندلسي، ج3، ص272.
(4) [الطلاق، من الآية 6].
(5) الكشاف، الزمخشري، ج4، ص608.
(6) المصدر السابق، ج4، ص607، 608.
(7) مغني اللبيب، ابن هشام، ج2، 231.
(8) [آل عمران، من الآية 169].
(9) البحر المحيط، الأندلسي، ج3، ص427.
(10) الكشاف، الزمخشري، ج1، ص503.

ورد أبو حيان قول الزمخشري قائلا: ((وما ذهب إليه من أن التقدير: ولا يحسبنهم الذين قتلوا أمواتا لا يجوز؛ لأن فيه تقديم المضمر على مفسره، وهو محصور في أماكن لا تتعدد))[1].

ولا خلاف في صحة ما ذهب إليه الزمخشري؛ لأن الضمير عاد إلى متأخر لفظا فقط، وهو فاعل مقدم رتبة على المفعول به، قال ابن هشام: ((ورده أبو حيان باستلزامه عود الضمير على مؤخر، وهذا غريب جدا، فإن هذا المؤخر مقدم في الرتبة... ومن الغريب أن أبا حيان صاحب هذه المقالة وقع له أنه منع عود الضمير إلى ما تقدم لفظا، وأجاز عوده إلى ما تأخر لفظا ورتبة))[2]، فأبو حيان في هذه المسألة هو المخالف لإجماع النحاة.

ثالثا- الاختلاف في التأويل والتقدير:

انتمى الزمخشري وأبو حيان إلى مذهبين مختلفين في مسألة الحذف، والتأويل، والتقدير، فكان الزمخشري يتوسع في الحذف، فيكثر من تقدير القول وتأويله مستعينا في ذلك بالمعنى الذي يحتويه التركيب،مسوغا ذلك بالنكات البلاغية والأسرار البيانية التي تظهر عند تأويله، أما أبو حيان فغالبا ما يدعو إلى حمل الكلام على ظاهره دون الحاجة إلى الحذف والتقدير، ويرى أن عدول النحوي عن ظاهر الكلام، ولجوءه إلى التقدير والتأويل مع إمكان الحمل على الظاهر تعسف وتكلف، يجب أن ينزه كتاب الله عنه.

أ- اهتمام الزمخشري بالمعنى واستعانته به في التأويل جعله يخرج عن أقوال النحاة، ولذلك خولف عند قوله تعالى: ﴿**وإذا ذكر الذين من دونه إذا هم يستبشرون**﴾[3]، إذ قال الزمخشري: ((فإن قلت: ما العامل في (إذا ذكر)؟ قلت: العامل في إذا المفاجئة، تقديره: وقت ذكر الذين من دونه، فاجأوا وقت الاستبشار))[4]، ورد أبو حيان على الزمخشري هذا القول ورفضه قائلا: ((أما قول الزمخشري فلا أعلمه من قول من

(1) البحر المحيط، الأندلسي، ج3، ص428. وينظر: المحاكمات، للشاوي، ج1، ص168، 169.

(2) مغني اللبيب، ابن هشام، ج2، ص152.

(3) [الزمر، من الآية 45].

(4) الكشاف، الزمخشري، ج4، ص141.

ينتمي إلى النحو، وهو أن الظرفين معمولان لعامل واحد، ثم إذا الأولى: تنتصب على الظرف، والثانية: على المفعول به))[1].

وعقب على ذلك ابن يحيى الشاوي قائلا: ((واستغربه أبو حيان مع تأويله بما أشار إليه أن الأول: ظرف، والثاني: مفعول به، أما إن جعل ظرفين فلا يصح؛ إذ لا ينصب عامل ظرفين دون تبعية))[2].

ب- عند قوله تعالى: ﴿**خافضة رافعة ۞ إذا رجت الأرض رجا**﴾[3]، قال الزمخشري: ((فإن قلت: بما انتصب (إذا رجت)؟ قلت: هو بدل من (إذا وقعت)، ويجوز أن ينتصب بـ (خافضة رافعة)؛أي: تخفض وترفع وقت رج الأرض وبس الجبال؛ لأنه عند ذلك ينخفض ما هو مرتفع، ويرتفع ما هو منخفض))[4]، ورد أبو حيان قائلا: ((ولا يجوز أن ينتصب بهما معا، بل بأحدهما؛ لأنه لا يجوز أن يجتمع مؤثران على أثر واحد))[5]، وعقب ابن يحيى الشاوي قائلا: ((هذه من أولويات النحو، وقد تكرر اعتراض أبي حيان بها مراد، أو هذا لا يخفى على المبتدئين، فكيف بالمفسرين، وإنما مرادهم أنه منصوب بها بدلية، أي: إما هذا، وإما هذا، وعند إعمال واحد يهمل الآخر من ظاهر، ويعمل في ضميره، وهذه قاعدة التنازع، فمرادهم حيث الإطلاق بالنسبة إليها، أما من حيث القبول، أو من حيث الحصول باعتبار الظاهر أو الضمير؛ إذ هما شيء واحد فكأنهما عاملان في واحد باعتبار المعنى))[6].

ج- وافق أبو حيان الزمخشري في إضمار الفاعل، وخالفه في التقدير عند قوله تعالى: ﴿**فلما تبين له قال أعلم أن الله على كل شيء قدير**﴾[7]، قال الزمخشري: ((وفاعل (تبين) مضمر تقديره: فلما تبين له أن الله على كل شيء قدير، قال: أعلم أن الله على كل

---

(1) البحر المحيط، الأندلسي، ج9، ص208.

(2) المحاكمات، للشاوي، ج2، ص214.

(3) [الواقعة، الآيتان 3، 4].

(4) الكشاف، الزمخشري، ج4، ص494.

(5) البحر المحيط، الأندلسي، ج10، ص78.

(6) المحاكمات، للشاوي، ج2، ص268.

(7) [البقرة، من الآية 259].

شيء قدير، فحذف الأول بدلالة الثاني عليه، كما في قولهم: ضربني وضربت زيدا))[1]، ورفض أبو حيان أن يكون ما قاله الزمخشري من باب التنازع، ورد قول الزمخشري بقوله: ((وهذا ليس من باب الإعمال؛ لأنهم نصوا على أن العاملين في هذا الباب لابد أن يشتركا، وأدى ذلك بحرف العطف حتى لا يكون الفصل معتبرا، ويكون العامل الثاني معمولا للأول، وذلك نحو قولك: جاءني يضحك زيد، فجعل في جاءني ضميرا، أو في يضحك، حتى لا يكون هذا الفعل فاصلا، ولا يرد على هذا جعلهم ﴿**آتوني أفرغ عليه قطرا**﴾[2]، ولا ﴿**هاؤم اقرءوا كتابيه**﴾[3]، ولا ﴿**تعالوا يستغفر لكم رسول الله**﴾[4]... من الإعمال؛ لأن هذه العوامل مشتركة بوجه من وجوه الاشتراك، ولم يحصل الاشتراك في العطف ولا العمل))[5]، وقد ناقض الزمخشري قوله: مضمر مع تقدير الفاء على قوله: تبين له أن الله على كل شيء قدير، إلى قوله فحذف الأول، والحذف ينفي الإضمار، وهو عند البصريين إضمار لا حذف، ولا يجيز البصريون حذف الفاعل في هذا الباب، فإن أراد بالإضمار الحذف، فقد خرج بقول الكسائي من أنه محذوف لا مضمر؛ لأنه يمنع الإضمار قبل الذكر، قلت: مراده بالحذف الإضمار بدليل تمثيله بقوله: ضربني وضربت زيد، فيجري على البصري ولا يرى بالإضمار الحذف حتى يخرج بقول الكسائي، ولا على (فلا تناقض في كلامه)، وأما إن الفعلين بينهما علاقة، فالعلاقة حاصلة بينهما، لاسيما أن لما حرف وجود لوجود، فقد ارتبط قال: يتبين، وأعلم مقول قال، فهما شيء واحد، فحصل الارتباط، بخلاف ضربت أهنت، فربط بين الفعلين[6].

د- يرى أبو حيان التأويل، والتقدير، وحمل الكلام على غير ظاهره، تعسفا وتكلفا، كما فعل عند قوله تعالى: ﴿**ولا تقعدوا بكل صراط توعدون وتصدون عن سبيل الله من**

(1) الكشاف، الزمخشري، ج1، ص358.

(2) [الكهف، من الآية 96].

(3) [الحاقة، من الآية 19].

(4) [المنافقون، من الآية 5].

(5) البحر المحيط، الأندلسي، ج2، ص640.

(6) ينظر: المصدر السابق، نفس الجزء والصفحة. وينظر: المحاكمات، الشاوي، ج1، ص106، 107.

آمن به﴾[1]، قال الزمخشري: ((فإن قلت: إلام يرجع الضمير في (آمن به)؟ قلت: إلى (كل صراط) بتقدير: توعدون من آمن به، وتصدون عنه، فوضع الظاهر الذي هو سبيل الله موضع الضمير زيادة في تقبيح أمرهم))[2]، ورفض أبو حيان هذا الإعراب فقال: ((وهذا تعسف في الإعراب لا يليق بأن يحمل القرآن عليه لما فيه من التقديم والتأخير، ووضع الظاهر موضع المضمر من غير حاجة لذلك، وعود الضمير على أبعد مذكور،مع إمكان عوده على أقرب مذكور الإمكان السائغ الحسن الراجح، وجعل (من آمن) منصوبا بـ (توعدون) فيصير من إعمال الأول وهو قليل))[3].

وهذا يوضح منهج الزمخشري في الإعراب، إذ يعمل عقله في إعراب التركيب القرآني، ويتعمق في التأويل، وهو مع ذلك يربط تحليله التركيب بالمعنى المراد، والسر المقصود، كما يوضح ميول أبي حيان إلى حمل الكلام على ظاهره ما أمكن ذلك.

رابعا- مسائل متفرقة خالف فيها أبو حيان الزمخشري:

- في تفسير قوله تعالى: ﴿**إذ قربا قربانا فتقبل من أحدهما ولم يتقبل من الآخر**﴾[4]، قال الزمخشري: ((يقال قرب صدقة، وتقرب بها؛ لأن تقرب مطاوع قرب))[5] فرد عليه أبو حيان بقوله: ((وليس تقرب بصدقة قرب صدقة؛ لاتحاد فعل الفعلين، والمطاوعة يختلف فيها الفاعل، فيكون من أحدهما الفعل، ومن الآخر انفعال، نحو: كسرته فانكسر، وفلقته فانفلق، وليس قربت صدقة، وتقرب بها من هذا الباب، فهو غلط فاحش))[6]، والصحيح ما ذكره أبو حيان.

---

(1) [الأعراف، من الآية 86].

(2) الكشاف، الزمخشري، ج2، ص141.

(3) البحر المحيط، الأندلسي، ج5، ص108.

(4) [المائدة، من الآية 27].

(5) الكشاف، الزمخشري، ج1، ص711.

(6) البحر المحيط، الأندلسي، ج4، ص228. وينظر: المحاكمات، الشاوي، ج1، ص228.

- وفي تفسير قوله تعالى: ﴿**أعجزت أن أكون مثل هذا الغراب فأواري سوأة أخي**﴾[1]

قال أبو حيان: ((وقرأ الجمهور: (فأواري) بنصب الياء عطفا على قوله (أن أكون)، كأنه قال: أعجزت أن أواري سوأة أخي، وقال الزمخشري[2]: فأواري، بالنصب على جواب الاستفهام وهو خطأ فاحش؛ لأن الفاء الواقعة جوابا للاستفهام تنعقد من الجملة الاستفهامية، والجواب شرط وجزاء، وهنا تقول: أتزورني فأكرمك، وقال تعالى: ﴿**فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا**﴾[3]، أي: أن يكون لنا شفعاء يشفعوا لنا، ولو قلت هنا: إن عجزت أن أكون مثل هذا الغراب أواري سوأة أخي لم يصح؛ لأن المواراة لا تترتب على عجزه عن كونه مثل الغراب))[4]، قال الشاوي: ((وهو ظاهر، ولا حاجة إليه مع إمكان غيره، وهو عطفه على (أكون)))[5]، والصحيح ما قاله أبو حيان.

- من المسائل النحوية التي وقع فيها خلاف بين الزمخشري وأبي حيان، جواز حذف فعل الشرط، من ذلك عند قوله تعالى: ﴿**وإذ قال موسى لقومه يا قوم إنكم ظلمتم أنفسكم باتخاذكم العجل فتوبوا إلى بارئكم فاقتلوا أنفسكم ذلكم خير لكم عند بارئكم فتاب عليكم إنه هو التواب الرحيم**﴾[6]، ذهب الزمخشري إلى أن (الفاء) متعلقة بمحذوف، وتقدير الكلام عنده: ((فإن فعلتم فقد تاب عليكم))[7]، ففعل الشرط وأداته محذوفان، ومنع هذا أبو حيان، وقال: ((وأجاز الزمخشري أن يكون مندرجا تحت قول موسى، على تقدير شرط محذوف، كأنه قال: فإن فعلتم فقد تاب عليكم، فتكون الفاء إذ ذاك رابطة لجملة الجزاء بجملة الشرط المحذوفة،

---

(1) [المائدة، من الآية 31].

(2) ينظر: الكشاف، الزمخشري، ج1، ص714.

(3) [الأعراف، من الآية 53].

(4) البحر المحيط، الأندلسي، ج4، ص235.

(5) المحاكمات، الشاوي، ج1، ص231.

(6) [البقرة، الآية 54].

(7) الكشاف، الزمخشري، ج1، ص172.

هي وحرف الشرط ، وما ذهب إليه الزمخشري لا يجوز؛ وذلك أن الجواب يجوز حذفه كثيرا للدليل عليه، وأما فعل الشرط وحده دون الأداة، فيجوز حذفه إذا كان منفيا بلا في الكلام الفصيح... فإن كان غير منفي بلا، فلا يجوز ذلك إلا في ضرورة... وأما حذف فعل الشرط وأداة الشرط معا، وإبقاء الجواب فلا يجوز إذا لم يثبت ذلك من كلام العرب))[1]، فقول الزمخشري ـ كما يرى أبو حيان ـ لا يجوز بحال لا في ضرورة ولا غيرها، فقد حذف الفعل وأداته، وبعدم وجود نفي مسبق.

وأكد أبو حيان هذه القاعدة في موضع آخر، وهو قوله تعالى: ﴿**فأسر بعبادي ليلا إنكم متبعون**﴾[2]، فقد قدر أن في الكلام حذفا، والمعنى: (فدعى ربه أن هؤلاء قوم مجرمون فانتقم منهم، فقال له الله: أسر بعبادي)[3]، ثم اعترض على الزمخشري الذي أجاز أن تكون الآية جوابا لشرط محذوف، فقال متهكما: ((وكثيرا ما يجيز هذا الرجل حذف الشرط وإبقاء جوابه، وهو لا يجوز إلا لدليل واضح؛ كأن يتقدمه الأمر، وما أشبهه مما ذكر في النحو، على خلاف ذلك))[4].

- عند قوله تعالى: ﴿**شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان**﴾[5]، قال الزمخشري: ((وقرئ بالنصب على: صوموا شهر رمضان، أو على الإبدال من (أياما معدودات)، أو على أنه مفعول (وأن تصوموا)))[6]، وعقب عليه أبو حيان قائلا: ((وهذا لا يجوز؛ لأن تصوموا صلة لـ (أن)، وقد فصلت بين معمول الصلة وبينهما بالخبر الذي هو خير؛ لأن تصوموا في

(1) البحر المحيط، الأندلسي، ج1، ص339.

(2) [الدخان، الآية 23].

(3) ينظر: الكشاف، الزمخشري، ج4، ص297.

(4) البحر المحيط، الأندلسي، ج9، ص401، 402.

(5) [البقرة، من الآية 185].

(6) الكشاف، الزمخشري، ج1، ص267.

موضع مبتدأ، أي: وصيامكم خير لكم، ولو قلت: أن يضرب زيدا شديد، جاز، وإن قلت: وإن تضرب شديد زيدا، لم يجز))[1].

- عقب أبو حيان على الزمخشري عند إعرابه: (مقام إبراهيم)، من قوله تعالى: ﴿**فيه آيات بينات مقام إبراهيم ومن دخله كان آمنا**﴾[2]، إذ قال أبو حيان: لم يعربه الزمخشري إلا عطف بيان، مع أنه معرفة لا نكرة، وهو مخالف لإجماع البصريين والكوفيين؛ لأن مذهب الكوفيين وتبعهم أبو علي الفارسي فقد يكونان منكرين، كما يكونان معرفتين، وقد منعه البصريون إلا في معرفتين، ولا يجوز في النواكر، وما فيها يعرب بدلا، ولا دليل على إعرابه عطف بيان، وقوله: إن مقام حيث إبراهيم لا يصح عطف بيان، فهو خبر ومبتدأ، أي: هي مقام إبراهيم، أو منها مقام إبراهيم، وذكر المقام؛ لشهرته من عظمته عندهم؛ ولكونه مشهدا لم يغير، ولا... إياهم دين أبيهم إبراهيم[3].
- عند قوله تعالى: ﴿**وإما نرينك بعض الذي نعدهم أو نتوفينك فإلينا مرجعهم ثم الله شهيد على ما يفعلون**﴾[4]، قال الزمخشري: (((فإلينا مرجعهم) جواب نتوفينك، وجواب نرينك محذوف، كأنه قيل: وإما نرينك بعض الذي نعدهم في الدنيا فذاك))[5]، وقال أبو حيان: جعل شرطين وجوابين، ولا يحتاج إلى ذلك؛ لصحة جواب واحد للشرط، وما عطف عليه وهو (فإلينا مرجعهم)، وقوله: فذاك، مفرد، وجواب الشرط لابد من كونه جملة، ولم يوضح الجملة؛ لأن الجزء المحذوف لم يعلم ما هو حتى يصح ما تحصل به الفائدة[6].

---

(1) البحر المحيط، الأندلسي، ج2، ص194، 195. وينظر: المحاكمات، الشاوي، ج1، ص63.

(2) [آل عمران، من الآية 97].

(3) ينظر: البحر المحيط، الأندلسي، ج3، ص272. وينظر: الكشاف، الزمخشري، ج1، ص444، 445. وينظر: المحاكمات، الشاوي، ج1، ص147.

(4) [يونس، الآية 46].

(5) الكشاف، الزمخشري، ج2، ص385.

(6) البحر المحيط، الأندلسي، ج6، ص66. وينظر: المحاكمات، الشاوي، ج1، ص398.

- وعند قوله تعالى: ﴿**ووهبنا له من رحمتنا أخاه هارون نبيا**﴾[1]، جعل الزمخشري (من) للتبعيض، وأخاه بدل، وهارون عطف بيان، كقولك: رأيت رجلا أخاك زيدا[2]، وعقب أبو حيان بقوله: ((والذي يظهر أن أخاه مفعول لقوله (ووهبنا)، ولا ترادف من بعض فتبدل منها))[3]، وذكر ابن يحيى الشاوي بأن غلطات الزمخشري في (من) متكررة، فيجعلها معمولة للعوامل اعتمادا على تفسيرها تبعيض[4].
- في قوله تعالى: ﴿**وما أهلكنا من قرية إلا لها منذرون**﴾[5]، إذ قال الزمخشري: ((فإن قلت: كيف عزلت الواو عن الجملة بعد إلا؟ ولم تعزل عنها في قوله تعالى: ﴿**وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم**﴾[6]، قلت: الأصل عزل الواو؛ لأن الجملة صفة للقرية، وإذا زيدت فلتأكيد وصل الصفة بالموصوف، كما في قوله تعالى: ﴿**سبعة وثامنهم كلبهم**﴾[7]))[8]، وعقب أبو حيان قائلا: الإعراب أن المجرور حال، أي: كانا لها منذرون، فهو مفرد، ومنذرون مرتفع بالمجرور، ولو قدرناها جملة لم يجز كونها صفة بعد (إلا) معتمدة على إلا، نحو: ما جاءني أحد إلا راكب، وإذا سمع مثل هذا الوصف قولهم: ما مررت بأحد إلا قائما، ولم يحفظ إلا قائما، فلو كانت الجملة صفة؛ لكان المفرد صفة، فلو كانت الصفة غير معتمدة على الأداة جاءت الصفة بعد إلا، نحو: ما جاءني أحد إلا زيد خير من عمرو، والتقدير: ما جاءني أحد خير من عمرو إلا زيد، وأما كون الواو تدخل زائدة لتأكيد وصل الصفة للموصوف، فغير معهود في

(1) [مريم، الآية 53].
(2) ينظر: الكشاف، الزمخشري، ج3، ص25.
(3) البحر المحيط، الأندلسي، ج7، ص275.
(4) ينظر: المحاكمات، الشاوي، ج2، ص60.
(5) [الشعراء، الآية 208].
(6) [الحجر، الآية 4].
(7) [الكهف، من الآية 22].
(8) الكشاف، الزمخشري، ج3، ص380.

كلام النحويين، لو قلت: جاءني رجل وعاقل على أن يكون عاقل صفة لرجل لم يجز، وإنما تدخل الواو في الصفات جوازا، نحو: مررت بزيد الكريم والشجاع والشاعر[1].

- قال الزمخشري في (علام الغيوب) من قوله تعالى: ﴿**قل إن ربي يقذف بالحق علام الغيوب**﴾[2]: ((رفع محمولا على محل إن واسمها، أو على المستكن من يقذف، أو هو خبر مبتدأ محذوف))[3]، وقال أبو حيان: ((أما الحمل على محل إن واسمها فهو غير مذهب سيبويه، وليس بصحيح عند أصحابنا على ما قررناه في كتب النحو، وأما قوله على المستكن من يقذف، فلم يبين وجه حمله، وكأنه يريد أنه بدل من ضمير يقذف))[4]، وعقب ابن يحيى الشاوي بقوله: ((ولا مانع من جعله بيانا على جعل ما معناه ثابت يتعرف بالإضافة، فإن اعتبر أنه من الجوامد، ولا يكون البيان في مشتق، قيل: وكذا البدل، وجعله خبر المحذوف أولها))[5].

(1) ينظر: البحر المحيط، الأندلسي، ج8، ص194، 195. وينظر: المحاكمات، الشاوي، ج2، ص139، 140.

(2) [سبأ، الآية 48].

(3) الكشاف، الزمخشري، ج3، ص663.

(4) البحر المحيط، الأندلسي، ج8، ص563.

(5) المحاكمات، الشاوي، ج2، ص186.

الخـــاتمـــة

الخاتمــة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبتوفيقه تدرك الغايات، وبعد: فإن هذه الدراسة التي تمثلت في أوجه الاتفاق والاختلاف بين الزمخشري من خلال كتابه الكشاف، وأبي حيان الأندلسي من خلال كتابه البحر المحيط، قادتنا في نهاية المطاف إلى تقرير النتائج الآتية:

1- إن دراسة تفسير الكشاف دراسة سليمة، لا تتهيأ إلا لمن درس حياة الزمخشري، وما كان يحوطها من ظروف سياسية، واجتماعية، وفكرية، تلك الحياة التي كانت تتقاسمها الآلام والآمال، حيث نشأ الزمخشري منذ صباه في بيئة تموج بالاعتزال، واحتضنه منذ بداية حياته العلمية شيخه ـ أبو مضر محمود بن جرير الأصفهاني ـ المعتزلي وأواه، وبانتقاله إلى مكة ليلتقي بولي نعمته أمير مكة ـ ابن وهاس ـ الذي كان يقاسمه في الفكر والرأي، فبالغ في تكريمه، والإحسان إليه، وعوضه عن كل ما فاته، وقد جبلت النفوس على حب من أحسن إليها، كما لقي هناك من أرباب الفرق الكلامية الأخرى من كان يشايعه، ويناصره في فكره، مما شجعه على كتابة تفسيره في مكة، وقد كان لكل تلك العوامل أثرها الواضح في توجهه الفكري في كشافه، في حين تميزت حياة أبي حيان بالاستقرار النسبي مقارنة بحياة الزمخشري، فما أن دخل مصر حتى لقي حظوة وعناية يليقان بمقامه، مما هيأ له الإقامة بها إلى آخر حياته، وقد كانت مصر قبلة للعلماء، وطلاب العلم من أهل السنة يومئذ، فكانت فرصته في إشباع رغبته في التعلم والتعليم في آن واحد، ويبدو من مقدمة تفسيره أنه كانت بين يديه مجموعة هامة من كتب التفسير والعلوم الشرعية الأخرى، فعمل على انتقاء مادته وتفسيره من مصادر كثيرة، كما أن ما كان يتميز به أبو حيان من حاسة نقدية، وأمانة علمية في النقل والاقتباس قد زاد منهجه في التفسير اتقانا وإحكاما، وزاد قيمة كتابه البحر المحيط رفعة وتقديرا، وبذلك تجلى عامل التفاضل بين هذين الكتابين في التفسير من جوانب مختلفة.

2- ينتمي الزمخشري في مذهبه النحوي إلى المدرسة البغدادية التي استمدت أصولها من آراء أصحاب المذهبين الرئيسيين في النحو: البصري والكوفي، باختيار ما يناسب منهما الرؤية الفكرية لعلمائها، وكان الزمخشري يميل إلى المذهب البصري في أغلب مسائل النحو، وأبو حيان ينتمي إلى المدرسة الأندلسية القائمة أساسا على الاختيار أيضا من المذاهب السابقة ما يوافق علماءها، وإن عد أبو حيان أندلسيا فهو يجل المذهب البصري، وإمامه سيبويه إجلالا كبيرا إلى حد التعصب في بعض المسائل.

3- قد يخرج الزمخشري عن تطبيق المذهب البصري عندما يرى أن المذهب الكوفي يعينه في توضيح المعنى وبيان أسراره، وكذلك أبو حيان طبق بعض آراء الكوفيين، ولكنه كان يشترط في اتباع المذهب الكوفي أن تسنده شواهد مسموعة عن العرب.

4- المعنى عند الزمخشري أولى بالاهتمام من قواعد النحو، فالاهتمام بتوضيحه قد يخرجه عن الأصول والقواعد النحوية بابتداعه آراء جديدة على النحو والنحاة، وقد رفض أبو حيان ذلك؛ لالتزامه بتطبيق قواعد النحو وتوجيه المعنى على أساسها، وتلك سمة تميز بها النحاة المتأخرون.

5- نقل أبو حيان عن الزمخشري عند استحسانه رأيه في مواضع، وإن كانت قليلة، ونقل عنه أحيانا بعض آرائه دون نسبته إليه، إلى جانب موافقته له في بعض أوجه الإعراب؛ لانتمائهما إلى مذهب نحوي واحد.

6- يعتبر السماع الأصل المقدم على كل أصول النحو عندهما، لاسيما الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته، وقد يتخذ أبو حيان السماع حجة ضد ما يذهب إليه الزمخشري من آراء نحوية.

7- إن استشهاد الزمخشري بالحديث الشريف كان أكثر من استشهاد أبي حيان، إذ اشتهر عن أبي حيان رفضه الاستشهاد بالحديث، وقد صرح بهذا الرفض، لكنه لم يلتزم بذلك، واستشهد ببعض الأحاديث في بعض المسائل النحوية.

8- كان موقفهما من الاستشهاد بالشعر موافقا لمنهج النحاة الأوائل في معظم الأحوال، إذ كان كلام العرب شعرا ونثرا دليلا من أدلة النحو، ومن يستشهد بقولهم من العرب الموثوق بعروبيتهم، على الرغم من إيرادهما شعر بعض المولدين، ولكن كان ذلك استئناسا لا احتجاجا بشعرهم.

9- اتفق الزمخشري وأبو حيان في جعل القياس أصلا ودليلا من أدلة النحو عند اطراده، فكلاهما صرح برفضه البناء على الشاذ والقليل، واتفقا في تصريحهما بوجوب الأخذ بالسماع الكثير إذا خالف القياس الصحيح، مع هذا لم يلتزم كلاهما بذلك، فجاء قياس كل منهما على القليل.

10- أكد كل من الزمخشري وأبي حيان، أن لكل عامل معمولا، وهو الأثر الذي يحدثه، وأن كل أثر لابد له من مؤثر وهو العامل، وإن حذف أحد الطرفين: العامل أو المعمول، لابد من وجود دليل عليه، كما أكد كلاهما تأثير العامل في توجيه المعنى، وفهم الأساليب والتراكيب.

11- نظرا لاتفاقهما في المنهج النحوي، فقد نتج عن ذلك اتفاق في مسائل خلافية في إعراب آي الذكر الحكيم.

12- إن السبب الرئيس لتعقب أبي حيان الزمخشري هو اعتزاله، وانتصاره لمذهبه الاعتزالي عن طريق الصناعة النحوية.

13- إن أبا حيان كان كثيرا ما يخالف الزمخشري رغبة في المخالفة لا أكثر، ويظهر ذلك في النقد الموجه من تلميذه السمين الحلبي؛ لشيخه أبي حيان.

14- إن الزمخشري لا يتردد في مخالفة إجماع النحاة، إذا كان ذلك يبين سرا بلاغيا، ونكتة بيانية في النظم القرآني الكريم، وهذه ثغرة استغلها أبو حيان لمخالفته بما أجمع عليه النحاة.

15- كان الزمخشري يتوسع في الحذف، فيكثر من تقدير القول، وتأويله مستعينا في ذلك بالمعنى الذي يحتويه التركيب، مسوغا ذلك بالنكات البلاغية، والأسرار البيانية التي تظهر عند تأويله، أما أبو حيان فغالبا ما يدعو إلى حمل الكلام على ظاهره دون الحاجة إلى الحذف والتقدير.

وفي الختام أقول لقد خرجت من هذا البحث، وقد تجلى لي بعد طول البحث أن تفسير الكشاف وأثره فيما جاء بعده من كتب التفسير، يرقى ليكون مشروع بحث علمي مستقل جليل الفائدة، وكذلك القول في تفسير البحر المحيط.

وإنني أسأل الله تعالى أن يوفقني وغيري من طلبة العلم والباحثين؛ لمواصلة البحث في هذا الاتجاه، لخدمة عدد من كتب التفسير التي تحتاج لدراسة.

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت، وإليه أنيب، والحمد لله رب العالمين...

الباحث،،

رابعًا- **فهرس المصادر والمراجع**

1- القرآن الكريم، برواية حفص عن عاصم.

2- أبو حيّان مفسرًا، رمضان المبروك الطوير، رسالة ماجستير مقدمة لكلية العلوم الاجتماعية، جامعة طرابلس، 1992.

3- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، أحمد الدمياطي، مطبعة عبد الحميد أحمد حنفي، مصر، (د، ط، ت).

4- أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، شمس الدين المقدسي، مطبعة ليدن، ط2، 1967.

5- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيّان الأندلسي، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، (د، ط، ت).

6- أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم، منشورات الجامعة الليبية، 1973.

7- الأعلام، خيري الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط6، 1984.

8- الاقتراح في أصول النحو، السيوطي، تحقيق: أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة، ط1، 1976.

9- أنباء الرواة على إنباه النحاة، القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتاب والثقافة بيروت، ط1، 1986.

10- الإنصاف في مسائل الخلاف، أبي البركات الأنباري، دار الطلائع للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009.

11- البحر المحيط في التفسير، لأبي حيّان الأندلسي، طبعة جديدة بعناية: صدقي محمد جميل، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1425هـ، 2005.

12- بغية الوعاة، السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، (د، ط، ت).

13- تاج العروس، الزبيدي، المطبعة الخيرية، جمالية مصر، ط1، (د، ت).

14- التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونيسية للنشر، (د، ط، ت).

15- تذكرة النحاة، أبو حيّان الأندلسي، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1986.

16- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيّان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، ط1، (د، ت).

17- التفسير الكبير، أبو عبد الله الرازي، دار الكتب العلمية، طهران، ط2، (د، ت).

18- الجامع بين الصحيحين البخاري ومسلم، تأليف: محمد بن فتوح الحميدي، تحقيق: د. علي حسين البواب، دار حزم، بيروت، ط2، 2002.

19- حاشية الخبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار الكتب العلمية، ط1، 1419هـ، 1989.

20- خزانة الأدب ولب لسان العرب، البغدادي، تحقيق: محمد نبيل طريفي، وأميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيرون، 1998.

21- خزانة الأدب، البغدادي، دار صادر، بيروت، ط1، (د، ت).

22- الخصائص، ابن جنّي، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1427هـ، 2006.

23- الدُّر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، وجاد مخلوف جاد، دار الكتب العلمية، بيروت، (د، ط)، 1994.

24- دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء، رسالة ماجستير من جامعة طرابلس، المختار أحمد ديره، دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1411هـ، 1991.

25- الدرر الكامنة، العسقلاني، تحقيق: محمد عبد المجيد ضان، دائرة المعارف العثمانية، حيدرأباد، الهند، (د، ط)، 1972.

26- ديوان أبي تمام، الخطيب التبريزي، تحقيق: راجي الأسمر، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، 1994.

27- ديوان أبي العباس ثعلب، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، 1995.

28- ديوان الشنفرة، دار العالمية، بيروت، ط1، 1993.

29- ديوان الفرزدق، تحقيق: علي فاغور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1987.

30- ديوان المتنبي، دار صادر، بيروت، ط5، 1994.

31- ديوان امرئ القيس، تحقيق: مصطفى عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط5، 1425هـ، 2004.

32- ديوان كثير عزة، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، (د، ت).

33- ديوان يزيد بن مفرغ الحميري، تحقيق: عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1975.

34- رسائل ابن حزم الأندلسي، تحقيق: د. إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 1981.

35- الزمخشريّ حياته وشعره، د. عبد الستار ضيف، كلية العلوم، جامعة القاهرة، عالم الكتب، ط1، 1994.

36- سنن ابن ماجة، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، 1952.

37- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن عماد الحنبلي، المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، (د، ط، ت).

38- شرح إشعار الهذليين، أبو سعيد السكري، تحقيق: عبد الستار أحمد فرّاج، مطبعة المدني، القاهرة، (د، ط، ت).

39- شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدري المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1410هـ، 1990.

40- شرح المفصّل، ابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، (د، ط، ت).

41- طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي، تحقيق: محمود محمد الطناحي، وعبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1413هـ.

42- طبقات المفسرين، الدَّاودي، ضبطه ووضع حواشيه: عبد السلام عبد المعين، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2002.

43- طبقات المفسرين، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: علي محمد عمر، الناشر: مكتبة وهبة، القاهرة، ط1، 1396.

44- غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 1982.

45- القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، عبد العال سالم مكرم، (د، ط، ت).

46- الكافي الشافي في تخريج أحاديث الكشّاف، الحافظ بن حجر العسقلاني، المطبوع على حاشية الكشّاف، (د، ط، ت).

47- الكتّاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، (د، ت).

48- الكشّاف، أبو القاسم بن عمر الزمخشريّ، اعتنى ورتب حواشيه: محمد السعيد محمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، (د، ط، ت).

49- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبد الله الشهير: بحاجي خليفة، منشورات مكتبة المثنى، بيروت، (د، ط، ت).

50- لسان العرب، ابن منظور، دار الحديث، القاهرة، (د،ط)، 2003.

51- لمع الأدلة في أصول النحو، الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، (د، ط، ت).

52- اللهجات العربية في التراث، د. أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب، ليبيا ـ تونس، (د، ط، ت).

53- المحاكمات بين أبي حيّان وابن عطية والزمخشريّ، أبي زكريا يحيى بن محمد الشاوي، تحقيق: محمد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2009.

54- المحتسب في شواذ القراءات، أبو الفتح ابن جنّي، تحقيق: علي نجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، 1386هـ.

55- المحرر الوجيز، ابن عطية، تحقيق: المجلس العلمي بفاس، مطابع فضالة المحمدية، المغرب، ط1، 1975.

56- مدرسة التفسير في الأندلس، مصطفى إبراهيم المشيني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1986.

57- مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: السيد أبو المعاطي النوري، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1419هـ، 1998.

58- معاني الحروف، علي بن عيسى الرماني، تحقيق: عبد الفتاح شلبي، دار النهضة، مصر للطبع والنشر، القاهرة، (د، ط، ت).

59- معاني القرآن، الزجاج، تحقيق: د. عبد الجليل عبده الشلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1408، 1988.

60- معاني القرآن، الفراء، تحقيق: محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، دار السرور، بيروت، ط3، 1403هـ، 1983.

61- معجم الأدباء، ياقوت الحموي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأخيرة، (د، ت).

62- معجم البلدان، ياقوت الحموي، دار صادر، بيروت، 1957.

63- معجم البلدان، ياقوت الحموي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأخيرة، 1984.

64- معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1993.

65- معجم حروف المعاني، د. أحمد جميل شاني، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، ط1، 1413هـ، 1992.

66- المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل، د. عبد العزيز عبده أبو عبد الله، منشورات الكتاب والتوزيع والإعلان، طرابلس، 1982.

67- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير، القاهرة، 2005.

68- المفصّل في صناعة الإعراب، الزمخشريّ، تحقيق: د. عيسى أبو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1993.

69- المفصّل في علم اللغة، الزمخشريّ، دار إحياء العلوم، بيروت، ط1، 1990.

70- مقدمة ابن خلدون، دار الرائد العربي، بيروت، الفصل (31)، ط5، (د، ت).

71- النحو وكتب التفسير، إبراهيم أرفيدة، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، ط2، 1984.

72- نفح الطيب عن الغصن الأندلس الرطيب، أحمد محمد المقري، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، (د، ط)، 1388هـ.

73- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، مؤسسة الرسالة، بيروت، (د، ط)، 1992.

74- الوافي بالوفيات، لصلاح الصفدي، دار إفرانز شتايز بفيسبادن، 1970.

75- وفيات الأعيان، ابن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، (د، ط، ت).

خامسًا- فهرس الموضوعات

ت	الموضـــــوع	الصفحة
1	الآية القرآنية	أ
2	الإهداء	ب
3	الشكر والتقدير	ج
4	المقدِّمة	د
	مدخل البحث: حياة الزمخشريّ وأبي حيّان وآثارهما العلمية	
5	أولا- الزمخشريّ	2
6	حياته	2
7	رحلاته	4
8	شيوخه	5
9	تلاميذه	5
10	آثاره العلمية	7
11	وفاته	7
12	ثانيًا- أبو حيّان الأندلسي	7
13	ثقافته	7

ت	الموضـــــوع	الصفحة
14	رحلاته	8
15	عقيدته	9
16	صفاته وأخلاقه	10
17	شيوخه	10
18	تلاميذه	11
19	آثاره العلمية	11
20	وفاته	11
	الفصل الأول: منهج الزمخشريّ في الكشّاف	
21	**المبحث الأول: الكشّاف والمصادر التي اعتمد عليها**	14
22	أولا- الكشّاف	14
23	منهج الزمخشريّ في الكشّاف	17
24	ثانيًا- المصادر التي اعتمد عليها الزمخشريّ في الكشّاف	23
25	آراء سيبويه وتطبيقها في الكشّاف	24
26	الزمخشريّ والفرّاء	32
27	الزمخشريّ وأبو علي الفارسي	35
28	الزمخشريّ وابن جنّي	37

ت	الموضـــــوع	الصفحة
29	**المبحث الثاني: المنهج النحوي للزمخشريّ في الكشّاف**	41
30	أولا- مذهب الزمخشريّ النحويّ	41
31	الزمخشريّ والمذهب البصريّ	42
32	الزمخشريّ والمذهب الكوفيّ	44
33	المسائل التي لم يكن فيها موقف الزمخشريّ واضحًا	47
34	ما انفرد به الزمخشريّ من آراء	49
35	ثانيًا- أصول الاستشهاد النحويّ في الكشّاف	51
36	أ- السّماع عند الزمخشريّ	52
37	الاستشهاد بالقرآن الكريم	52
38	القراءات في الكشّاف	53
39	الاستشهاد بالحديث الشريف	59
40	الاستشهاد بكلام العرب	61
41	ب- القياس في الكشّاف	63
42	ج- التعليل في الكشاف	65
43	د- الأحكام النحويّة في الكشّاف	67
44	ثالثًا- نظرية العامل وتطبيقها في الكشّاف	68

ت	الموضـــــوع	الصفحة
45	أ- تناول الزمخشريّ للعامل وما يحدثه من أثر	68
46	ب- الحذف والتأويل والتقدير	70
47	ج- أثر نظرية العامل في المعنى	72
	الفصل الثاني: منهج أبي حيّان في البحر المحيط	
48	**المبحث الأول: البحر المحيط والمصادر التي اعتمد عليها**	75
49	أولا- البحر المحيط في التفسير	75
50	ثانيًا- المصادر التي اعتمد عليه أبو حيّان في البحر المحيط	80
51	ثالثًا- آراء بعض العلماء وتطبيقها في البحر المحيط	85
52	أبو حيّان وسيبويه	85
53	أبو حيّان والفرّاء	89
54	أبو حيّان وابن جنّي	91
55	أبو حيّان وابن عصفور	93
56	أبو حيّان وابن عطية	94
57	**المبحث الثاني: المنهج النحويّ لأبي حيّان في البحر المحيط**	96
58	أولا- مذهب أبي حيّان النحويّ	96
59	أبو حيّان والبصريون	98

ت	الموضـــــوع	الصفحة
60	أبو حيّان والمذهب الكوفيّ	100
61	أبو حيّان ونحاة الأندلس	103
62	ما انفرد به أبو حيّان من آراء نحويّة	104
63	ثانيًا- أصول الاستشهاد النحويّ في البحر المحيط	107
64	أ- السّماع	107
65	الاستشهاد بالقرآن الكريم	108
66	اهتمام أبي حيّان باللهجات والقراءات	109
67	الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف	115
68	الاحتجاج والاستشهاد بكلام العرب	117
69	ب- القياس	120
70	ج- التعليل في البحر المحيط	122
71	د- الأحكام النحويّة في البحر المحيط	125
72	هـ - الإجماع	127
73	ثالثًا- نظرية العامل وتطبيقها في البحر المحيط	127
74	أ- استعمال أبي حيّان العوامل في البحر المحيط	127
75	ب- الحذف والتأويل والتقدير	129

ت	الموضـــــوع	الصفحة
76	ج- تقدير العامل وأثره في التفسير	131
	الفصل الثالث: مسائل تعقيبات أبي حيّان على الزمخشريّ	
77	**المبحث الأول: مسائل اتفق فيها أبو حيّان مع الزمخشريّ**	133
78	أولا- الاتفاق في المنهج	134
79	أ- السّماع	134
80	ب- القياس	135
81	ج- نظرية العامل	135
82	د- مسائل النحو	135
83	ثانيًا- موافقة أبي حيّان للزمخشريّ	136
84	أ- المواضع التي وافق فيها أبو حيّان الزمخشريّ بموازنة آرائه بآراء غيره من العلماء	137
85	ب- التصريح بموافقة أبي حيّان الزمخشريّ في البحر المحيط	140
86	ثالثًا- المواضع التي نقل فيها أبو حيّان عن الزمخشريّ دون نسبة	142
87	**المبحث الثاني: مسائل خالف فيها أبو حيّان الزمخشريّ**	146
88	أولا- أسباب الاختلاف	146
89	ثانيًا- الاختلاف في المنهج	150
90	أ- المعنى أولا، وقواعد النحو ثانيًا	151

ت	الموضـــــوع	الصفحة
91	ب- قوة القياس عند الزمخشريّ	152
92	ج- السّماع حجة عند أبي حيّان	154
93	د- القياس على القليل	156
94	هـ - مخالفة الإجماع	158
95	ثالثًا- الاختلاف في التأويل والتقدير	160
96	رابعًا- مسائل متفرقة خالف فيها أبو حيّان الزمخشريّ	163
97	**الخاتمة**	170
	الفهارس	
98	أولا- فهرس الآيات القرآنية	175
99	ثانيًا- فهرس الأحاديث الشريفة	188
100	ثالثًا- فهرس الأبيات الشعرية	189
101	رابعًا- فهرس المصادر والمراجع	191
102	خامسًا- فهرس الموضوعات	197